وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التّسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الطّور الثّاني

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التّسيير
الشّعبة: علوم اقتصادية
التّخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطّالبتين: - كريمة مقدم
- وفاء بوروبة

بعنوان:

التوجّهات الحديثة للسّياسات الزّراعيّة الأوربية المشتركة والأمريكية وانعكاساتها على الأمن الغذائي(2010-2021)

أعضاء لجنة المناقشة

د. تهامي محمد رضا	الرّتبة	رئيسا
د.عبد اللطيف عامر	الرّتبة	مشرفا
د.حمزة عبد الرّزاق	الرّتبة	مناقشا

السّنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى روح أبي الطّاهرة "رشيد" –رحمه الله–

إلى جدّي و جدّتاي–عمر(رابح)– سيموشة (العارم)– الزّهرة– رحمهم الله

إلى من أفضلها على نفسي أمي الغالية –لويزة–

إلى كل من ساندني

...مقدم...

الإهداء

أهدي هذا العمل

إلى والديّ الكريمين بارك الله في عمرهما وأمدّهما بالصّحة والعافية

إلى أخواتي العزيزات "سعاد... وعائلتها...سامية...منيرة...رفيقة"

إلى أخي العزيز "فريد"

إلى من شاركتني مشوار دراسة الماستر الرائعة "كريمة"

إلى كل من دعمني وساندني

...بوروبة...

شكر وعرفان

يطيب لنا أن نزجي خالص الشّكر وعظيم الامتنان إلى أستاذنا الفاضل"**عبد اللّطيف عامر**"، الّذي شرفنا بقبول الإشراف على هذا البحث، وعلى ما أفضل به علينا من توجيهات قيّمة وآراء سديدة، وبما أمدّنا من علمه وخبرته، فجزاه الله عنّا خيرا وأبقاه فخرا للعلم وطلابه.

إلى من رافقتنا في إعداد هذا العمل من البداية إلى النّهائية، الدّكتورة الرّائعة "**سليمة مقدم**"، مشكورة على جهدها وتشجيعها

كما نتقدم بالشّكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرّموا بقبول مناقشة هذا العمل.

كما لا ننسى كل من ساعدنا ودعّمنا وساندنا

تهدف هذه الدّراسة إلى معرفة التوجّهات الحديثة للسّياسات الزّراعيّة الدّولية على غرار كلّ من السّياسات الزّراعيّة الأوربيّة المشتركة والسّياسات الزّراعيّة الأمريكيّة وانعكاس هاتين السّياستين على الأمن الغذائي العالمي.

اعتمدنا على المنهج الوصفي باستخدام الأسلوب التحليلي لأهمّ السّياسات الزّراعيّة الدّوليّة، وأوضاع الأمن الغذائي العالمي.

توصّلت الدّراسة إلى أنّ السّياسات الزّراعية الدّوليّة باتّجاهاتها الحديثة كان لها أثر في مختلف مؤشّرات الأمن الغذائي على المستوى المحلي والدّولي.

الكلمات المفتاحية: السّياسة الزّراعية، الأمن الغذائي، التّنمية المستدامة.

Abstract:

This study aims to know the modern international agricultural policies directions, similar to both common European and American agricultural policies, and their reflection on global food security.

We relied on the descriptive approach using the analytical method of the essential international agricultural policies, and the global food security situations.

The study has reached that the international agricultural policies with their reflections have had an impact on various food security indicators locally and internationally.

Keywords: Agricultural policy; Food security; Sustainable development.

قـــائـمـــة المحـــتـويـــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: ماهية السّياسة الزّراعية	
تمهيد	**7**
المبحث الأول: المرجعية اللّغوية والإصطلاحية للسّياسة الزّراعية.....	**8**
❖ المطلب الأول: مفهوم السّياسة الزّراعية	**8**
❖ المطلب الثاني: فروع ومكوّنات (محتويات) السّياسة الزّراعية.....	**9**
❖ المطلب الثالث: أنواع السّياسة الزّراعية وأهميتها.....	**13**
المبحث الثاني: العوامل المؤثّرة في السّياسة الزّراعية، أهدافها، مؤشراتها وعلاقتها بالأمن الغذائي.....	**15**
❖ المطلب الأول: العوامل المؤثّرة في السّياسة الزّراعية.....	**15**
❖ المطلب الثاني: أهداف السّياسة الزّراعية وشروطها ومتطلباتها.....	**15**
❖ المطلب الثالث: مؤشرات ومعايير تحقيق السّياسة الزّراعية وعلاقاتها بالأمن الغذائي.....	**17**
المبحث الثالث: الرؤى التحليليّة للدّراسات السّابقة.....	**19**
❖ المطلب الأول: الرّسائل الجامعية باللّغة العربية.....	**19**
❖ المطلب الثاني: المقالات العلمية باللّغة العربية.....	**20**
❖ المطلب الثالث: الدّراسات السّابقة باللّغة الأجنبية.....	**21**
خلاصة الفصل	**23**
الفصل الثاني: الأمن الغذائي	
تمهيد	**25**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والمعرفي للأمن الغذائي وأهمّ روافده..... 26
❖ المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به..... 26
❖ المطلب الثاني: مرتكزات الأمن الغذائي وشروطه..... 28
❖ المطلب الثالث: أبعاد الأمن الغذائي..... 31
المبحث الثاني: مضامين الأمن الغذائي..... 33
❖ المطلب الأول: مقومات الأمن الغذائي..... 33
❖ المطلب الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي..... 34
❖ المطلب الثالث: خصائص الأمن الغذائي..... 37
المبحث الثالث:. أسباب نقص الامن الغذائي وأهم العوامل المؤثرة في تحقيقه وأهم الآليات المقترحة للحدّ منه..... 38
❖ المطلب الأول: أسباب نقص الأمن الغذائي 38
❖ المطلب الثاني: العوامل المؤثّرة على الأمن الغذائي..... 38
❖ المطلب الثالث: آليات وفواعل تحقيق الأمن الغذائي 39
خلاصة الفصل .....

الفصل الثالث: السّياسة الزّراعية الأوربيّة المشتركة والأمريكيّة

تمهيد 43
المبحث الأول: السّياسة الزّراعية الأوربيّة المشتركة..... 44
❖ المطلب الأول: ماهية السّياسة الزّراعيّة الأوربيّة المشتركة..... 44
❖ المطلب الثاني: إصلاحات السياسة الزراعية الأوروبية 46
❖ المطلب الثالث: اهم مؤشرات السّياسة الزّراعية الأوروبية..... 49
المبحث الثاني: السّياسة الزّراعية الأمريكيّة..... 61
❖ المطلب الأول: السّياسة الزّراعية الأمريكيّة **1933-1996**..... 61
❖ المطلب الثاني: السّياسة الزّراعية **1996-2018** وما بعد **2018**..... 64
❖ المطلب الثالث: أهم المنتجات الزراعية للسياسة الزراعية الأمريكية ومؤشّراتها 68
المبحث الثالث:. انعكاسات السّياسة الزّراعية الأوربية والأمريكية وأثر أزمة كورونا على الأمن الغذائي..... 75
❖ المطلب الأول: تقييم السّياسة الزّراعية الأوربية..... 75
❖ المطلب الثاني: تقييم السّياسة الزّراعية الأمريكية..... 76
❖ المطلب الثالث: انعكاسات السّياستين وأثر كورونا على الأمن الغذائي 77

خلاصة الفصل 78
الخاتمة 79
قائمة المراجع 83

قـــائـــــمـــــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المقارنة بين دراستنا والرّسائل الجامعية باللّغة العربية.....	19
02	المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللّغة العربية	20
03	المقارنة بين دراستنا والدّراسات السّابقة باللّغة الأجنبية	22
04	هيكلية تمويل السياسة الزراعية المشتركة في الاتحاد الأوربي.....	49
05	تطور عدد السكان في الاتحاد الأوروبي في الفترة **1960-2021**.....	51
06	إجمالي عدد سكان المناطق الريفية و نسبتهم لعدد السكان الإجمالي في الاتحاد الأوروبي في الفترة **1960-2021**.....	51
07	قيمة النّاتج المحلّي الإجمالي ومعدّل نموه السّنوي وحصة الفرد الواحد منه في دول الاتّحاد الأوروبي للمدة **2000-2021**.....	52
08	نسبة عدد السكان العاملون في الزراعة و الصناعة و التجارة في الإتحاد الأوروبي خلال الفترة **1991-2021**.....	53
09	ميزانية السياسة الزراعية المشتركة ونسبتها من الميزانية العامة للاتحاد الأوروبي للمدة **1970-2010**.....	54
10	متوسط سعر السوق لأول **5** اشهر بعد الحصاد	65
11	مقارنة بين الو م أم والاتحاد الأوربي وفرنسا من حيث استغلال المساحات الزراعية.....	68
12	تطور عدد السكان في أمريكا في الفترة **1960-2021**.....	72
13	إجمالي عدد سكان المناطق الريفية و نسبتهم لعدد السكان الإجمالي في أمريكا في الفترة **1960-2021**.....	73
14	قيمة النّاتج المحلّي الإجمالي ومعدّل نموه السّنوي وحصة الفرد الواحد منه في أمريكا للمدة **2000-2021**.....	73
15	نسبة عدد السكان العاملون في الزراعة و الصناعة و التجارة في أمريكا خلال الفترة **1991-2021**.....	74

قـــائـــمـــــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	المنهاج العملي للسّياسة الزّراعية.....	16
02	مكوّنات الأمن الغذائي.....	29
03	طلب مرن.....	35
04	طلب غير مرن.....	35
05	تطور نفقات السّياسة الزّراعية المشتركة حسب السّنة التقويمية (الأسعار الحالية)	48
06	إنتاج الحبوب الرئيسية في الاتحاد الأوروبي(**2012-2021**).....	54
07	إنتاج الحبوب في **2021**.....	55
08	إنتاج البنجر السكري **2011-2021**.....	56
09	إنتاج البنجر السكري والبطاطا في الاتحاد الأوروبي 2011-2021 (مليون طن).....	57
10	إنتاج الفواكه **2021** (مليون طن)	58
11	إنتاج الخضر **2021** (مليون طن)	59
12	إنتاج الزيتون لزيت الزيتون سنة **2021**.....	60
13	أهم المنتجات في الولايات المتحدة الأمريكية	69
14	التغير الحاصل في إنتاج الفواكه والخضروات في عام **2018**.....	70
15	الصادرات والواردات للمنتجات الزراعية للولايات المتحدة الامريكية.....	71

مقدمة

يعتبر القطاع الزّراعي من القطاعات الاستراتيجيّة والمهمّة لتحقيق التّنميّة الاقتصاديّة، فهو من أهمّ المواضيع الحيويّة الّتي تحتلّ سلّم الأوليّات بالنّسبة لمعظم الدّول والمنظّمات العالميّة، كيف لا؟! وهو بمثابة العصب الحسّاس، واللّبنة الأساسيّة الّتي تقام عليها باقي القطاعات، فهو يؤثّر ويتأثّر بها نتيجة للدّور الّذي يؤدّيه، والمتمثّل في التطوّر الاقتصادي والاجتماعي وتنميّة القطاعات الرّيفيّة، واستغلال الامكانيّات الطّبيعيّة والبشريّة الّتي يتوفّر عليها القطاع.

الإنتاج الزّراعي يحتلّ مكانة مرموقة في اقتصاديّات الدّول وخاصّة المتطوّرة، فهو يمثّل بالنّسبة لها الممول الأوّل للنّاتج القومي المحلّي، وبالتّالي فهي، المورد الرّئيسي للعمالة، وهكذا توسّع هذا المجال ليشمل مجالات واتّجاهات تتمثّل في مصطلح الأمن الغذائي باعتباره بعد مهم للأمن الإنساني، وقضيّة محوريّة بالغة الأهميّة بسبب التّزايد المستمرّ للواردات الغذائيّة من أجل سدّ الحاجيات.

كما أنّه عرف تحوّلا مسايرا مع التحوّل الاستهلاكي للغذاء، وذلك تماشيا والسّياسة الزّراعيّة المنتهجة من طرف الدّول الأوربيّة المشتركة والأمريكيّة، وبالرّغم من ذلك فإنّ الكثير من دول العالم على اختلاف تكويناتها ومستويات تقدّمها مازالت تعاني من مشكلة أزمة الغذاء، ومن صعوبة تحقيق الأمن الغذائي الّتي أصبحت مشكلة متفاقمة ومعقّدة، كما أنّها مشكلة لا تقلّ خطورة عن باقي المشاكل الّتي تهدّد كيان المجتمعات الدّوليّة، فهي من القضايا المثيرة، هذا ما جعلها تستقطب حيّزا متزايدا من اهتمامات صانعي السّياسات العامّة ومتّخذي القرارات، ومن قبل جهود الباحثين في معظم بلدان العالم، ومنه فإنّ دعم الإنتاج الزّراعي وتطويره لتحقيق الأمن الغذائي يتطلّب تطوير الخطط والسّياسات والبرامج والآليّات لتسيير حركة عوامل الإنتاج بين جميع الدّول، خاصّة وأنّ هذه السّياسات تختلف باختلاف موقع وقوّة كلّ دولة، لهذا يجب على الدّول أن تقوم بوضع سياسة اقتصاديّة مناسبة والّتي تكون من أولى مبادئها القضاء على أزمة الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي من خلال استخدام السّياسة الزّراعيّة كأحسن وسيلة وأداة لها فعّاليتها لتحقيق ذلك.

إشكالية الدّراسة: تتمثّل تحديد إشكاليّة البحث في السّعي إلى الارتقاء بالسّياسات الزّراعيّة من أجل الوصول إلى المستوى التّنموي، وتحقيق الأمن الغذائي المستدام، وذلك عبر تكريس سياسة زراعيّة فعّالة قادرة على تحقيق ذلك، وعليه طرحت الإشكاليّة الرّئيسيّة نفسها: **ماهي انعكاسات السياسة الأوربية والأمريكية على الأمن الغذائي؟**

ومن أجل معالجة وتحليل هذه الإشكاليّة، وبُغية الوصول إلى فهم واضح لها، تمّ طرح الأسئلة الفرعيّة التّاليّة:

- ما هي أهمّ السّياسات الزّراعيّة على المستوى الدّولي؟
- ماهي العلاقة بين السّياسات الزّراعيّة الدّوليّة والأمن الغذائي؟
- كيف تؤثّر السّياسات الزّراعيّة على مؤشّرات الأمن الغذائي؟

فرضيات الدّراسة: بناء على ما سبق، ولأجل معالجة القضايا المطروحة في البحث، اعتمدنا الفرضيات التّالية كأساس ومنطلق لمناقشة موضوع البحث، وهي كالتّالي:

- أهمّ السّياسات الزّراعيّة الدّوليّة :السّياسة الزّراعيّة الأوربيّة المشتركة والأمريكيّة.

- حققت السّياسة الزّراعية الأوربية فائضا في إنتاج القمح من خلال الشّراكة الثّنائية مع أمريكا.
- نتوقّع وجود علاقة تكاملية بين متغيّرات الأمن الغذائي والسّياسة الزّراعيّة المنتهجة.

- للسّياسة الزّراعيّة حلول وسياسات لإدارة الأزمات وعلاج المشكلات خاصّة الغذائيّة .

- **أهمية الدّراسة:** تكمن أهميّة الموضوع في تشخيص وتحليل واقع السّياسات الزّراعيّة الأوربيّة المشتركة والأمريكيّة باعتبارها الرّكيزة الأساسيّة في تحقيق الأمن الغذائي، وذلك للإلمام بكلّ ما يتعلّق بأهميّة ودور هذه السّياسات من أجل رفع كفاءة القطاع الزّراعي، وتحقيق تنمية مستدامة، فضلا عن إبراز المعالم الجديدة للسّياسة الزّراعيّة في ظلّ التوجّه نحو الانفتاح الاقتصادي خاصّة و أنّ الأمن الغذائي أصبح لا يقلّ أهميّة عن مواضيع الأمن الأخرى، لا سيّما أنّ الغذاء هو المصدر الرّئيسي للحياة، وأنّ توفيره ضرورة بشريّة وفريضة شرعيّة.

- **أهداف الدّراسة:** ترمي هذه الدّراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، وبصفة عامّة تهدف إلى محاولة الوصول إلى مفهوم شامل وواضح لكلّ من السّياسة الزّراعيّة والأمن الغذائي، حيث يتمّ الاعتماد عليهما لفهم الموضوع وتحليله، وذلك من خلال إبراز دور ومكانة الإنتاج الزّراعي في الاقتصاد الأوربي وأثره على الأمن الغذائي في أوربا مع التّركيز بطبيعة الحال على دور التوجّهات الحديثة للسّياسة الزّراعيّة الأوربيّة المشتركة والأمريكيّة ومدى تحقيقهما لمساعيهما والّتي تتجلّى في رفع مستوى القطاع الزّراعي مع محاولة تسليط الضّوء على أسس وخصائص تلك السّياسة الزّراعيّة المتبعة، وذلك من أجل الكشف عن حقيقة قدرتها في توفير الاحتياجات الغذائيّة للأفراد.

كما تسعى إلى معرفة تأثير الإرادة السّياسيّة للنّخبة الحاكمة على نجاعتها، وحجم الاهتمام الممنوح للقطاع الزّراعي.

استجلاء أهمّ محدّدات ومعوّقات كفاءة السّياسة الزّراعيّة المتحكمة في القطاع الزّراعي.

التوصيّات الّتي تساهم في رسم ملامح استراتيجيّة مناسبة وملائمة للنّهوض بالقطاع الزّراعي نحو الأفضل.

- **منهج الدّراسة:** من أجل ضمان الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وللإجابة على التّساؤل المطروح في الإشكاليّة، اعتمدنا على المنهج الوصفي باستخدام الأسلوب التّحليلي في عرض مختلف المفاهيم المتعلّقة بالمصطلحين السّياسة الزّراعيّة والأمن الغذائي، والّذي يقوم على جمع البيانات واستخلاص الملاحظات والنّتائج، باعتباره بوابّة لتحقيق الأهداف المنشودة، حيث استخدم الأسلوب الوصفي في الجانب المرجعي للمصطلحات المتعلّقة بالدّراسة، بينما استخدم الأسلوب التّحليلي في الجانب التّطبيقي للدّراسة.

- **حدود الدّراسة:** لدراسة أيّ موضوع يستوجب تحديد مجال الدّراسة والتّأطير الموضوعي والزمكاني وغيرها، ومنه فحدود دراستنا لهذا البحث تمثّلت في:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدّراسة من النّاحيّة الموضوعيّة على السّياسة الزّراعيّة الدّوليّة.
- **الحدود الزّمنية:** سنة **2010** إلى **2021**.
- **الحدود المكانية:** استقرّ البحث على دراسة السياسة الزراعية الأوربيّة المشتركة والأمريكيّة.

أسباب اختيار الموضوع: لم يكن اختيار موضوع التوجّهات الحديثة للسّياسة الزّراعيّة الدّوليّة وانعكاساتها على الأمن الغذائي من باب الصّدفة، بل يرجع لأسباب ذاتيّة وموضوعيّة نوجزها فيما يلي:

– **الأسباب الذّاتيّة:** تتمثّل في الرّغبة الملحّة للبحث في هذا الموضوع، مع رغبتنا في اتّباع فضولنا نحو هذا النّوع من الدّراسات، إضافة إلى ميولنا الخاص اتّجاه الموضوع، باعتباره موضوعا تحليليّا، وقد وجدنا فيه فرصة لاكتشاف قدراتنا.

– **الأسباب الموضوعيّة:** يعود سبب اختيار هذا الموضوع لأهميّته البالغة خاصّة وأنّ السّياسة الزّراعيّة الدّوليّة المتّبعة من أجل تحقيق الأمن الغذائي أصبحت من أهمّ المعايير والمؤشّرات الّتي يتمّ من خلالها التّمييز بين تقدّم الدّول وتخلّفها، والّتي تسعى دائما إلى إيجاد بدائل لمعالجة مشكلة التّبعيّة الغذائيّة في حالة عدم تحقيقها لهذا الهدف المنشود، لاسيّما في ظلّ الأزمات الغذائيّة وعدم استقرار أسعارها وذلك من أجل الاستفادة من تلك السّياسات المطبّقة واستيعاب اتّجاهاتها ومحاولة إيجاد مدخل للسّوق الأوربيّة فيما يخصّ منتجاتنا.

صعوبات الدّراسة: وفي سبيل إخراج هذا البحث واجهتنا مجموعة من الصّعوبات والعراقيل الّتي تعترض كلّ باحث، والمتمثّلة في:

– نقص المصادر والمراجع المتخصّصة في موضوع دراستنا خاصّة على مستوى مكتبة الكليّة، ممّا جعلنا نعتمد بشكل كبير على اقتناء بعض الكتب عبر شبكة الأنترنت ومن مستوى جامعات أخرى مقابل ضيق الوقت الّذي جعلنا لا نطّلع عليها كلّها، ولا نتمعّن في قراءتها.

– ومن الصّعوبات أيضا، عدم تجانس الإحصائيّات وتضاربها من مصدر لآخر على الرّغم من أنّها مصادر رسميّة.

– صعوبة الرّبط بين التّحليلات النّظريّة حول متغيّرات معيّنة ومدى تفاعلها وإسقاط ذلك على واقع السّياسة الزّراعيّة الدّوليّة.

هيكل الدّراسة: وللإجابة على الأسئلة الّتي تمحورت في البحث، اتّبعنا الخطّة الآتيّة أو بالأحرى توزّعت مادّة الدّراسة على مقدّمة وثلاثة فصول وخاتمة.

فالفصل الأوّل قد خصّصناه للجانب النّظري المعنون بماهيّة السّياسة الزّراعيّة والّذي ينقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، وكلّ مبحث نظري انطوى على ثلاثة مطالب تعرّضنا فيه إلى تمهيد، حيث تناول المبحث الأوّل المرجعيّة اللّغوية والاصطلاحيّة للسّياسة الزّراعيّة، أمّا المبحث الثّاني تجسّد في العوامل المؤثّرة في السّياسة الزّراعيّة، أهدافها، وشروطها ومؤشرات ومعايير تحقيق السياسة الزراعية وعلاقتها بالأمن الغذائي، وبالنّسبة للمبحث الثالث فقط ترسّم في الرّؤى التحليلية للدّراسات السّابقة.

أمّا بخصوص الفصل الثّاني تمّ التطرّق فيه إلى أهمّ الجوانب النظريّة لمتعلّقة بالأمن الغذائي، والّذي تفرّع إلى ثلاثة مباحث، وكلّ مبحث تناول ثلاثة مطالب، افتتح الفصل بتمهيد، حيث تجلّى المبحث الأوّل في الإطار المفاهيمي والمعرفي للأمن الغذائي وأهمّ روافده، بينما تضمّن المبحث الثّاني مضامين الأمن الغذائي ودرسنا في المبحث الثّالث أسباب انعدام الأمن الغذائي وأهمّ العوامل المتحكّمة في تحقيقه مع أهمّ الآليات المقترحة للحدّ منه.

أمّا الفصل الثّالث خصّص للدّراسة التّطبيقيّة، إذ تمّ التّركيز فيه على السّياسة الزّراعيّة الأوربية المشتركة والأمريكية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، حيث قسّم إلى ثلاثة مباحث، وكلّ مبحث تفرّع إلى ثلاثة مطالب، افتتح الفصل بتمهيد حيث تمّ التعرّف في المبحث الأوّل على السّياسة الزّراعيّة الأوربيّة المشتركة، وتمثّل المبحث الثّاني في السّياسة الزّراعيّة الأمريكيّة، أمّا المبحث الثّالث فكان عبارة عن دراسة الانعكاسات السّياسة الزّراعيّة الأوربيّة المشتركة والأمريكية على الأمن الغذائي.

ونختم الدّراسة بأهمّ النّتائج والتّوصيّات، مع توضيح صحّة الفرضيّات متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة مع صياغة آفاق الدّراسة.

الفصل الأول:

ماهية السّياسة الزّراعيّة

تمهيد:

يعدّ القطاع الزّراعي العصب الحسّاس في اقتصاديّات بلدان العالم، فهو من أهمّ القطاعات الاقتصاديّة الاستراتيجية باعتباره القطاع الّذي يؤثّر ويتأثّر بدرجة كبيرة بالقطاعات الأخرى، خاصّة وأنّه لا يزال إلى حدّ الآن يساهم مساهمة فعّالة في عمليّة التّنمية لأنهّ المُموّل الأوّل للأمن الغذائي، إضافة إلى الدّور الّذي يقوم به في تحسين الأوضاع المعيشية للسّكان، ومنه يمكننا القول أنّه مهما اختلفت التوجّهات والإصلاحات السّياسيّة للقطاع الزّراعي فلابدَّ أن يحظى بأهميّة كبيرة، وهذا ما لوحظ على العديد من الدّول المتقدّمة الّتي أصبحت رافعة للواء التطوّر الاقتصادي، وذلك بفضل تنمية لمجموعة من الإصلاحات الّتي تهدف إلى تحريك عجلة تنميته نحو الأمام، كيف لا؟ وأنّ السّياسة الزّراعية جزء لا يتجزأ من السّياسة الاقتصاديّة لكونها أحد اللّبنات الّتي تتبنّاها البلدان المتطوّرة.

ومنه فالسّياسّة الزّراعية تُعدّ حلقة وصل بين استراتيجيّات التّنمية والخطط اللاّزمة لتطوير القطاع الزّراعي في إطار تنمية زراعيّة مستدامة، وأمن غذائي مستدام أيضا.

المبحث الأول: المرجعيّة اللّغويّة والاصطلاحيّة للسّياسة الزّراعيّة

المبحث الثاني: العوامل المؤثّرة في السّياسة الزّراعية، أهدافها، مؤشراتها وعلاقتها بالأمن الغذائي

المبحث الثالث: رؤى تحليليّة للدّراسات السّابقة

المبحث الأول: المرجعية اللّغوية والإصطلاحيّة للسّياسة الزّراعيّة

ليس من اليسير استعمال مصطلحات دون ضبط مفاهيمها ووضعها في إطارها الصّحيح، ولهذا يستوجب علينا تحديد المفهوم اللّغوي والاصطلاحي لكلّ من السّياسة الزّراعية باعتبارهما من العناصر المهمّة لهذه الدّراسة.

المطلب الأول: مفهوم السّياسة الزّراعية

أولا: السّياسة

1. تعريف ومفهوم السّياسة

أ. لغة: جاء في لسان العرب لابن منظور أنّ مادّة (السّياسة) تعني "ساس الأمر سياسة، قام به ورجل ساس من قوم ساسةٍ وسواسٌ".

وقيل: "وَسوَّسه القوم: جعلوه يسُوسُهم، ويقال: سُوِّس فلان أمرني فلان أي كُلِّف سياستهم".[1]

ولقد ورد في القرآن الكريم على ما يدلّ على مصطلح السّياسة وينبئ عنه، فهناك ألفاظ كثيرة، كلفظة الملك، التّمكين، كلها تدلّ على معنى السّياسة، حتّى وإن لم تذكر بلفظها، فقد دلّت بمعناها، فلفظة التّمكين مثلا وردت في قوله تعالى" وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ"[2].

ب. اصطلاحا: فالسّياسة هي: "الإجراءات والطّرق الّتي تؤدّي إلى اتّخاذ قرارات من أجل المجموعات والمجتمعات البشريّة".[3] نفهم منه أنّ السّياسة ليست الغاية الّتي تبرّر الوسيلة بل هي جملة من التّدابير والإجراءات الّتي يُعتمد عليها من أجل اتّخاذ وإصدار القرارات لتسيير المجتمعات، باعتبارها شفرة العلم وطلعه المثمر.

2. الجذور التّاريخيّة لمصطلح السّياسة: لاريب أنّنا ندرك كل الإدراك بأنّ هناك اختلاف في أصل مفهوم السّياسة بين العرب والغرب، وفي هذا الصدّد سنتطرّق إلى تحديد أصلها.

أ. في اللّغة العربيّة: ترجع أصول مصطلح السّياسة في اللّغة العربيّة إلى فترة تاريخيّة قديمة، وهذا على حدّ تعريف البجيرمي: "بأنّها إصلاح أمور الرعيّة، وتدبير أمورهم".[4]

ب. في اللّغة الأجنبيّة: اصطفى الغرب لهذا المصطلح مفاهيم متقاربة في النّطق والرّسم، فرجع مصطلح السّياسة إلى مصطلح **Politique** المشتقّة من الكلمات اليونانية التّالية:

- بوليس **Polis:** الحاضرة، المدينة في الحضارة الإغريقية .
- بوليتايا **Politeia:** أيّ نظام العلاقات الذّي تبنى عليه الحاضرة أو المدينة وطريقة الحكم فيها .
- وتستعمل عبارة **Polititte:** استعمالا بالمذكر والمؤنث معا .[5]

---

[1] ابن منظور: لسان العرب، محققة من طرف نخبة من الأساتذة ،–دار المعارف– كورنيش النيل– القاهرة، ، طبعة جديدة، ص 2149.

[2] القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية 56.

[3] حسام موسى: مدخل العلوم السياسية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2012، ص 9.

[4] سليمان بن قاسم العيد: النظام السياسي في الإسلام، دار الوطن للنشر، ط1، (1422هـ – 2002م)، ص 5.

[5] محمد فقيهي: دروس في علم السياسة ، السداسية الأولى ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس، المملكة المغربية ، (2014–2015)، ص 2.

ثانيا: الزّراعة

توجد عدّة تعاريف للزّراعة، ومن جملة هذه التّعاريف ما يلي:

– إذا أخذنا بمفهومها الضيّق، نجد أنّ كلمة (الزّراعة) مشتقّة من الكلمتين: **Ager** أي الحقل أو التّربة، وكلمة: **Culture** أي العناية. وعلى هذا يمكن القول بأنّ الزّراعة هي، العناية بزراعة الأرض.[1]

– تُعرّف الجمعيّة الاقتصاديّة الرّيفيّة في فرنسا الزّراعة: "بأنّها العمل الّذي به تستخدم القوى الطّبيعية لإنتاج النّبات والحيوان بغية تأمين الحاجات البشريّة".[2] تُعدّ الزّراعة حسب هذا التّعريف من أرقى وسائل الحصول على الغذاء، وأكثرها أهميّة للمجتمعات البشريّة.

ثالثا: تعريف السّياسة الزّراعية:

يصعب تحديد مفهوم السّياسة الزّراعية لتشعّب محتوياتها ووسائلها، ومن حيث اختلافها من دولة إلى أخرى، لكنّ الرّحال يحط بنا لكي نعرّج الإطار المفاهيمي لها، وبناء على ذلك يمكن تعريف السّياسة الزّراعية **Agricultural policy** هي: "البرنامج العملي الّذي يوضع لتطوير القطاع الزّراعي، والّذي يضمن مجموعة منتخبة من الوسائل والخطّط الزّراعية المناسبة الّتي يتحقّق بتنفيذها أكبر قسط من الرّفاهية المادية والمعنويّة للشّعب بصورة عامّة وللمستغلين بالزّراعة بصورة خاصّة عن طريق رفع مستوى إنتاجيّة الأرض، والعمل في الزّراعة، وتحسين نوعيّة الإنتاج الزّراعي، وزيادة الدّخل الزّراعي، وضمان عدالة توزيعية واستمراره واستقراره".[3]

تصبّ السّياسة الزّراعية في قالب مجموعة من الإجراءات والخطط الّتي تتّخذها الدّولة رغبة منها في تحقيق الرّفاهية الاقتصاديّة والاجتماعيّة لسكّانها

المطلب الثاني: فروع ومكوّنات (محتويات) السّياسة الزّراعية

أوّلا: فروع السّياسة الزّراعية

تتميّز السّياسة الزّراعية بأهميتها البالغة، كونها مرآة عاكسة للتّنمية الاقتصاديّة، والّتي تمثل أحد ركائز مجالاتها الّتي تستخدمها الدّولة في سبيل التّأثير على مستوى النّشاط الاقتصادي، ولهذا فهي تسعى بصفة عامّة لتحقيق الاستراتيجيّة الكاملة للدّولة في القطاع الزّراعي، حيث تشمل هذه السّياسات الموجّهة نحو التّنمية القابلة للاستمرار على مجموعة السّياسات الفرعيّة وهي كالآتي:

1. سياسة الاستثمار الزّراعي: يعتبر الاستثمار الزّراعي أحد أنواع الاستثمارات المنتجة لارتباطه بتوفير الموارد الطبيعيّة والموارد البشريّة ذات الارتباط بالزّراعة، فهو يمثّل التّغيير في رصيد رأس في فترة زمنية محدودة، وعلى ذلك فإنّ الاستثمار يمثّل تدفّقا، على خلاف رأس المال الذّي يمثّل رصيدا.[4]

---

[1] عبد الوهاب مطر الداهري: أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالي، بغداد، ط1، 1969، ص 37.

[2] هاشم محمد صالح: الجغرافية الزراعية، مكتبة المجتمع العربي للنشر التوزيع، عمان، ط1، (1435هـ–2014م)، ص 13.

[3] عبد الصاحب العلوان وعبد الله عباوي: المدخل في الاقتصاد الزراعي، مطبعة المعارف، بغداد، ط1، ج1، 1966، ص 33–34.

[4] ينظر: منذر الحاج: مقرر السياسات الزراعية Agricultural Policies (نظري) ، قسم الاقتصاد الزّراعي (السّنة الرّابعة)، كلية الهندسة الزّراعة، جامعة حماه، (2018–2019)، ص 10.

2. سياسة التّمويل الزّراعي: هي من أهمّ دعائم النموّ الاقتصادي في قطاع الزّراعة "إذ يهتمّ في كيفية الحصول على رأس المال، واستخدامه في الزّراعة، فهو يبحث في الطّرق والوسائل المستخدمة في تجميع رأس المال الّذي تحتاجه الزّراعة، وفي الاستعمالات المثلى لرأس المال في الإنتاج الزّراعي، ويهتمّ التّمويل الزّراعي أيضا بدراسة المؤسّسات المالية الّتي بواسطتها يمكن جعل رأس المال والعمل وحتّى الأرض متيّسرًا للزّراعة".[1]

3. سياسة الأسعار: تعتبر أسعار المنتوجات الزّراعية من العوامل الرّئيسية الّتي تؤثّر في أداء القطاع الزّراعي، وفي مستوى المستهلكين، وسياسات الأسعار الزّراعية غير الملائمة يمكن أن تقضي أو تقلّل من منافع المبادلات الإنمائية الأخرى،[2]حيث تهدف هذه السّياسة إلى:

- سياسة البقاء: سياسة تسعيريّة منخفضة للمدى القصير للحفاظ على البقاء في السّوق وعدم الخروج منه؛
- سياسة تحطيم الأرباح: وتهدف هذه السّياسة إلى تعظيم الأرباح وذلك من خلال الأسعار المرتفعة لذلك تلعب الجودة دورا هامّا وأساسيّا جدا في هذه السّياسة التسعيرية، وكذلك طبيعة المستهلك؛

ج. سياسة نمو المبيعات: تعتمد هذه السّياسة على الأسعار المنخفضة والّتي تؤدّي بدورها إلى زيادة ونمو المبيعات ويمكن استخدام هذه السّياسة في الحالات الآتية: تكاليف السّوق حساس جدا للتغيّر في الأسعار، التكاليف التوزيع منخفضة، الأسعار المنخفضة تؤثّر سلبا على المنافسين.[3]

4. سياسة التّسويق الزّراعي: لقد أصبح العالم يدرك أنّ التّسويق ليس مجرد عملية إعلان وبيع السّلع والخدمات المنتجة، بل هو جزء لا يتجزأ من العملية الإنتاجيّة نفسها، ومنه فالتّسويق الزّراعي هو: "فرع من علم الاقتصاد الزّراعي، وهو يضمّ مجموعة من المعارف الاقتصاديّة الزّراعية الّتي يمكن أن يهتدى بها الانسان في سبيل حصوله على أكثر قدر ممكن من الخدمات التّسويقية للسّلع الزّراعية الّتي تسهل وصول السّلع والمنتجات الزرّاعية من المنتجين إلى المستهلكين بأقل قدر ممكن من التّكاليف".[4]

5. سياسة الضّرائب الزّراعية: وهي من أهمّ أدوات السّياسة المالية لما تحققه في مجال التّنمية الاقتصاديّة، لأنّها تعد عنصرا من العناصر الّتي تؤثّر على النّشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى كلّ الأدوار الفعّالة لكلّ ضريبة الإطار للهيكل الضّريبي من حيث أثر كل ضريبة لمجمل الدّخل الوطني".[5]

---

[1] عبد الصاحب العلوان وعبد الله عباوي: المدخل في الاقتصاد الزراعي، مرجع سابق، ص 29-30.

[2] منى رحمة: السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز الدّراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، سلسلة أطروحات الدّكتورة (36) ،(د-ط)،2000، ص 253.

[3] وليد يحي سلام وآخرون: التسويق الزراعي للصف الثالث، مراجعة أنمى عبد القوي شلابي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، الإدارة العامة للتعليم الزراعي، ط1، 2011/2010، ص 116

[4] الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج: الإنتاج النباتي، التسويق الزراعي-الصف الثالث، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، السعودية، د،ط،1424، ص 2.

[5] السيد عطية عبد الواحد: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة الغربية، القاهرة، ط1، 1993، ص 418.

6. سياسة الدّعم الزّراعي: يتضمن كلّ أشكال المساعدات، أو المدفوعات النّقدية المباشرة للمزارعين المستهدفين بالدّعم ، تقدمها الحكومة إلى المجتمع ككل، أو للمزارعين، هذا الدّعم يكون موجّها للسّلع الزّراعية أو لدعم الأسعار في السّوق ... بغية تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية، والجدير ذكره هنا أنّ سياسات الدّعم تستهدف المنتجين والمستهلكين[1].

7. سياسة البّحث الزّراعي: غيّرت الأبحاث الزّراعية في القرن العشرين طبيعة التّنمية الزّراعية وآفاقها، فأجرى البّاحثون الزّراعيون خلال السنوات الخمسين الماضيّة تحليلات ودراسات منهجيّة أحدثت تغيرات جوهرية كانت أساسا في التطوّر الزّراعي.[2] هدف سياسة البّحث العلمي هو دراسة المشاكل والأزمات الّتي تواجه المنتجين الزّراعيين، وتحديد الأساليب الملائمة للتّعامل معها، ويتمّ ذلك باتّصالها بالمختصّين للإرشاد الزّراعي ومصادر المعلومات التقنيّة الأخرى من جهة، وبالمنتجين الزّراعيين من جهة أخرى.

8. سياسة الإرشاد الزّراعي: هو من أهمّ مكوّنات السّياسة الزّراعية لأنّه يشمل التوجّهات الّتي ترفع من مستوى تأهيل المرشدين، خاصّة وأنّ المحاصيل الزّراعية أصبحت عرضة للمخاطر والأزمات، وهذا ما يؤكّد أنّ الإنسان يتعامل مع البيئة دون علم، ومنه "فالإرشاد الزّراعي مبني على أساس القيام بمساعدة الفلاّح ليتمكّن من مساعدة نفسه، وقد قيل أنّ الأساس الّذي يهدف إليه الإرشاد الزّراعي هو زراعة أحسن، وحياة أفضل، وسعادة أكثر، وتعليم أوفر، ومواطن أصلح".[3] فهو يُعدّ عملية تثقيفية لأنّه يهدف إلى تعليم وتغيير سلوك المزارعين نحو الأفضل لتحقيق رغباتهم وحاجاتهم على أساس علمي "وذلك بإقناعهم بتبني النّماذج والطّرق الثقافية الزراعية الحديثة من أجل زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته، والتعرّف إلى المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين وتحديدها ونقلها إلى مراكز الأبحاث لدراستها".[4]

ثانيّا: محتويات السّياسة الزّراعية

وقد تمثلت محتويات السياسة الزراعية في:

1. السّياسة السّعرية الزّراعية: قد أشار الاقتصاديون على أنّ "السّعر هو القيمة التّبادلية للسلعة أو الخدمة معبرا عنها في صور نقدية"[5]، أي أنّ السّعر يمثّل قيمة المنتج معبّرا عنها صور نقدية، كما أنّ هناك علاقة قوية بين هذه المفاهيم الثلاثة، فالمنفعة تخلق القيمة، وهذه الأخيرة تقاس من خلال السّعر وهذه وجهة نظرهم.

ومنه فمصطلح السّياسة التسعيرية الزّراعية يقصد به: "مجموعة القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير الّتي تقوم بها الدّولة في مجال الأسعار، والسّياسة لما تكتسبه من أهمية بالغة في توجيه الموارد بين مختلف أنواع الإنتاج وتوزيع الإنتاج بين المستهلكين".[6]

إنّ للأسعار والسّياسات السّعرية أهمية كبيرة نظرا لدورها في توجيه الموارد بين مختلف أنواع الإنتاج، وكذلك في توزيع الإنتاج بين المستهلكين، إضافة إلى تأثيرها على الكفاءة الاقتصاديّة للموارد، ونمط وعدالة توزيع الدّخل وتأثيرها

---

[1] منذر الحاج: مقرر السياسات الزراعية Agricultural Policies (نظري)، مرجع سابق، ص ص30-31

[2] منى رحمة: السياسات الزراعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص 179.

[3] عبد الوهاب مطر الداهري: أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مرجع سابق، ص 346.

[4] منى رحمة: السياسات الزراعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص 183.

[5] ينظر: زكرياء أحمد عزام، عبد الباسط حسونة وآخرون: مبادئ التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط 2009، ص 277.

[6] محمد يدو: دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي، مجلّة الاقتصاد الجديد، جامعة سعد دحلب، البليدة، العدد 06 ماي2012، ص 109.

أيضا على الاستهلاك وحجم العائد الصافي من التجارة الخارجية الزّراعية، وحجم المدخرات، وبالتّالي الاستثمارات الزّراعية، كما يتجلى تأثيرها أيضا على المستوى المعيشي للمزارعين والمستهلكين على حدّ سواء.[1] ولهذا تتدخّل أغلبية البلدان خاصّة الصناعية في تسعير منتوجاتها الزّراعية، بهدف استقرار مدخول المزارعين أو زيادة حجم الصّادرات، إلاّ أنّ السّياسات والتّدابير ومدى تأثير النقود تتفاوت كثيرا بحسب البلدان والسّلع، ويترتب على هذا التّدخل بصفة عامة حماية القطاعات الزّراعية بأسرها أو أجزاء كبيرة منها.[2]

2. السّياسة التّسويقية الزّراعية: يُعدّ التّسويق **Marketing** أحد الأنشطة الاستراتيجية الّذي تزاولها مؤسّسات الأعمال في أي مكان في العالم، وحسب **Philip Kotler** هو: " نشاط إنساني موجّه إلى إشباع الحاجات والرّغبات من خلال عمليات التّبادل "[3]، ومنه التّسويق الزّراعي تحديدا هو انتقال السّلعة الزّراعية من المنتج إلى المستهلك لقاء مردود مالي معين، وللتّسويق دور ديناميكي في تشجيع المزارعين وحثّهم على تحسين نوعية إنتاجهم، فيزداد الطّلب وترتفع الأسعار".[4]

ومن المعروف أنّ التّسويق الزّراعي يستند على ثلاثة أسس رئيسية وهي المنتج والوسيط والمستهلك، ويمكن وضع العلاقة بالصّورة التّالية:

المنتج ⟵ الوسيط ⟵ المستهلك

المستهلك ⟶ الوسيط ⟶ المنتج

من الملاحظ أنّ المنتج يحاول تصريف منتوجاته والحصول على الأسعار، والمستهلك يحاول الحصول على المحاصيل الزّراعية لسدّ حاجاته بأقل الأسعار، والوسيط هو الّذي يقوم بتقديم خدماته ويتقاضى أجرا.[5]

وعليه تتلخص أهداف التّسويق الزّراعي والسّياسة التّسويقية الزّراعية فيما يلي:

أ. أهداف التّسويق الزّراعي: يهدف التّسويق الزّراعي إلى تحقيق العديد من الأهداف والّتي تساهم في تحقيق نظام تسويقي كفء من رفاهية المجتمع، وبشكل عام يهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

- وضع نظام تسويقي يضمن توزيع المنتجات الزّراعية وتسويقها بطريقة منتظمة ومستقرة مما يساهم في استقرار القطاع؛
- توجيه الاستهلاك والاستفادة من المنتجات الزراعية بأكبر قدر ممكن؛
- تحسين وتطوير الخدمات التّسويقية باستخدام الوسائل الحديثة ممّا يؤدي إلى زيادة دخل المنتجين والمستهلكين معًا؛
- تحسين الدّخل الصافي للمزارعين؛
- تأمين مستلزمات العمل الزّراعية لأقل كلفة للمنتجين؛
- تسعى لزيادة المهارة والإعلان؛
- دعم الكفاءة الإنتاجية للمنتجين؛

---

[1] صالح العصفور: السياسة الزراعية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 21، سبتمبر/أيلول 2003، السنة الثانية، ص 8-9.

[2] منى رحمة: السياسات الزراعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص 253.

[3] زكرياء أحمد عزام، عبد الباسط حسونة وآخرون: مبادئ التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق، ص 29.

[4] منى رحمة: السياسات الزراعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص 219.

[5] عبد الوهاب مطر الداهري: أسس ومبادئ السياسة الاقتصادية الزراعية، مرجع سابق، ص 186.

- تنمية الصّادرات؛[1]

فعلا لقد أصبحت السّياسة التّسويقية تشكّل جزءا هاما من البنيان الاقتصادي، فهي مكمّلة ومتمّمة لعملية الإنتاج الزّراعي، فليس من المعقول إنتاج محصول معيّن قبل التّفكير في طريقة تصريفه ووضعه في أيدي من يستهلكونه، وتمويل الصفقات التّجارية، وغيرها من وظائف التسويق، وكذلك في تحديد المنفعة العامّة للمنتجين والمستهلكين.[2]

3. السّياسة الهيكلية: إنّ زيادة إمكانيات النمو الاقتصادي تتطلّب تنفيذ سياسات تحقق الاستقرار وسياسات هيكلية تكتمل بعضها البعض، فالسّياسة الهيكلية تجعل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية تنمو تدريجيا حتّى يسمح بتحسن الفعالية والأداء الدّائم للجهاز الإنتاجي، وهذا ما يؤدي إلى رفع الأداء الاقتصادي الكلي.

تهدف السّياسة الهيكلية الزّراعية إلى إحداث تغيرات في هياكل المجتمع كتغير المؤسّسات الاقتصادية من حيث أحجامها ومهامها وأنشطتها، كما تساهم في استعمال الأموال النّاجمة من الخوصصة لمواجهة الانفاق العمومي الإضافي الموجه لامتصاص التّراجع الاقتصادي.[3]

المطلب الثالث: أنواع السّياسة الزّراعية وأهميتها

أوّلا: أنواع السّياسة الزّراعية

نجد أغلبية الدّول أنّ حكومتها تتدخّل في تبني سياسة زراعيّة معيّنة وفقا للأهداف المنشودة، والّتي تلجأ إليها في حلّ المسائل الزّراعية وبهدف تحقيق نتائج محددة على صعيد الأسواق المحلية للمنتجات الزّراعية.

وبشكل عام يمكن تصنيف السّياسات الزّراعية الموجّهة لتنمية القطاع الزّراعي ولتجاوز مشاكله إلى:

1. سياسة التوجّه الزّراعي: أصبحت سائدة بشكل واضح بين الدّول الرّأسمالية (أوربا الغربية)، حيث يعتبر تحسين فعالية النّشاط الفلاحي الهدف المنشود ، ولهذا أعطت هذه السّياسات نتائجا اقتصادية بزيادة الفائض الاقتصادي في الزّراعة، والّذي يعدّ بمثابة الرّكيزة الأساسية لتحقيق الثروة الصناعيّة.

2. سياسة الإصلاح الزّراعي: الإصلاح لغة مأخوذة من الفعل (صلح)، الصلاح: ضد الفساد، صلح يصلَح ويصلُح، صَلاحًا وصُلُوحًا، وهو صالح صليح، الإصلاح: نقيض الفساد.[4]

وقد عرّفت هيئة الأمم الإصلاح الزّراعي على أنّه: "مجموعة الإجراءات الّتي تقوم بها الحكومة لمعالجة عيوب كيان الاقتصاد الرّيفي"[5]، فتلك الإجراءات تتضمّن إيجاد السّبل الممكنة لمعالجة ومواجهة النّقائص الاقتصادية.

3. السّياسة الثّورية الزّراعية: الثّورة الزّراعية كواقع فتعني زيادة كبيرة في متوسط الإنتاج الفلاحي، بشرط أن يتجاوز فيها الإنتاج الزّراعي وبفرق واسع التّزايد السّكاني.

---

[1] وليد يحي سلام وآخرون: التسويق الزراعي للصف الثالث للمداس الثانوية الزراعية، كلية الزراعة جامعة القاهرة، مراجعة د. أيمن عبد القلي شيلابي، كلية الزراعة، جامعة الفيوم، ط 2011، 2011، ص 7.

[2] ينظر: صالح العصفور: السياسة الزراعية، مرجع سابق، ص 14.

[3] ليلى خواني: السياسات الاقتصادية الهيكلية (حالة الاتصالات السلكية اللاسلكية في الجزائر)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص 1، 2.

[4] ابن منظور: لسان العرب، مرجع سابق، ص 2479.

[5] عبد الوهاب مطر الداهري: أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مرجع سابق، ص 277.

لقد تجسّدت على أرض الواقع على تلك الدّول الّتي تبنّت التّوجيه الاشتراكي والتّي تنادي بالعدالة الاجتماعية، وبإعادة ملكية الأرض إلى الشّعب، ووضعها تحت تصرّف الفلاحين للعمل فيها من أجل تحقيق مصلحة العامة.

ثانيّا: أهميّة السّياسة الزّراعية

- تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى، أي أعلى دخل زراعي ممكن من الموارد المستخدمة، أو تحقيق الدّخل نفسه مع استخدام أقل الموارد.
- المحافظة على الموارد الزّراعية باستغلالها استغلالا آمنا يجول دون اشرافها وتدهورها ضمانا لتنمية زراعية مستدامة.
- تحقيق التّنمية الرّيفية.
- تحقيق التّطور الاقتصادي من جميع الجوانب.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السّياسة الزّراعية، أهدافها، ومؤشراتها وعلاقتها بالأمن الغذائي

نظرا لما تكتسيه السياسة الزراعية من أهمية بالغة في القطاع الزّراعي أصبحت تستخدم في الاقتصاديات المخططة لتوفير أفضل الشّروط اللّازمة من أجل تنمية مستدامة، وهذا راجع للعوامل المتحكمة فيها ولما تحتويه.

المطلب الأول: العوامل المؤثّرة في السّياسة الزّراعية

في ظلّ السّياسة الزّراعية، أصبح الزّارع يقوم بإجراءات موجبة لتحسين فعل الظّروف بالنسبة له، ولصالح إنتاجه، ومنه يمكن حصر أهم العوامل المؤثرة في السّياسة الزّراعية فيما يلي:

مستوى صيانة والحفاظ على الموارد الزّراعية المتاحة.

- مدى توافر المخازن ووسائل النقل اللاّزمة، و مشروعات الرّي والصّرف؛
- مشروعات حماية ووقاية المزروعات والحيوانات؛
- الطّاقة الإنتاجيّة التصنيعية المحلية لمستلزمات الإنتاج
- الموقع والبيئة؛ التكوين الجيولوجي؛ السطح؛ المناخ والتربة؛ العقيدة والديانة؛ صحة المزارع؛ العادات والتقاليد.[1]

المطلب الثاني: أهداف السّياسة الزّراعية وشروطها ومتطلّباتها

أولا: أهداف السّياسة الزّراعية

إنّ السّياسة الزّراعية تعتبر من أهمّ عناصر التّنمية الاقتصادية لارتباطها الكلي بها في أي دولة، إذ تهدف بآلياتها المختلفة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصاديّة والاجتماعية، لذا تسعى إلى تحقيق عدّة أهداف بكافة أنواعها، وهذا تبعا لاختلاف مستويات التقدّم والتطوّر، وطبيعة النّظم الاقتصاديّة والاجتماعيّة، المنتهجة لهذه السّياسة والّتي تسعى إلى تحقيقها، وفي هذا الإطار نعرج لذكر أهمها:

- زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، وزيادة العائد من الصّادرات؛
- تكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطّلب على الغذاء وإنتاجه؛
- حماية البيئة من الرعي الجائر ومكافحة التّصحر ، والحفاظ على التّنوع البيئي الحيوي؛
- تأمين مستلزمات العمل الزّراعي من تمويل ودعم زراعي وتسويق وتخزين ومصادر الرّي وطرقه؛[2]
- ضمان مستوى معيشي مناسب للقطاع الاجتماعي العامل في الحقل الزّراعي؛
- ضمان أسعار مقبولة للمستهلكين؛
- ضمان استقرار الأسواق من خلال تحقيق استقرار في عرض منتظم للسّلع الزّراعية ؛[3]

---

[1] ينظر: محمد خميس الزوكة: الجغرافيا الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط، 2000، ص 51-87

[2] منذر الحاج: مقرر السياسات الزراعية Agricultural Policies (نظري) ، مرجع سابق، ص 2

[3] المرجع نفسه، ص 12

ثانيا: شروط السّياسة الزّراعية ومتطلباتها

لا يمكن أن تقوم السّياسة الزّراعية بتحسين الاقتصاد الوطني وتحقيق الأهداف المذكورة، ورفع المستوى المعيشي، وتحقيق الرّفاهية العامة إلاّ إذا توفّرت الشّروط والمتطلّبات التّالية:

- أن تكون السّياسة الزّراعية صادرة عن هيئة حكومية أو شبه حكومية ذات طابع وطني رائدها الصالح العام، وأن تكون لها منهاج عملي تشرف على تطبيقه؛
- تحتاج السّياسة الزّراعية إلى وسائل لتحقيق الأهداف الّتي توضح بأقل تكلفة وجهد؛
- يجب أن تكون للسّياسة الزّراعية أهداف وغايات معيّنة تسعى إلى تحقيقها؛
- عند اختيار لوسائل والإجراءات المطلوبة لتحقيق الأهداف، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الظّروف الّتي تعتبر سبل المنهاج العملي[1]،

ولهذا فإنّ المنهاج العملي لأية سياسة زراعية يتكون من العناصر الأربعة والمتمثلة في:

- الهيئة الحكومية: **Acting authority**
- الهدف أو الغايات: **End or objective** - الوسائل: **Means** - الظروف: **Conditions** والّتي يوضحها الشّكل التّالي:

الشكل رقم (01)

المنهاج العملي للسّياسة الزّراعية

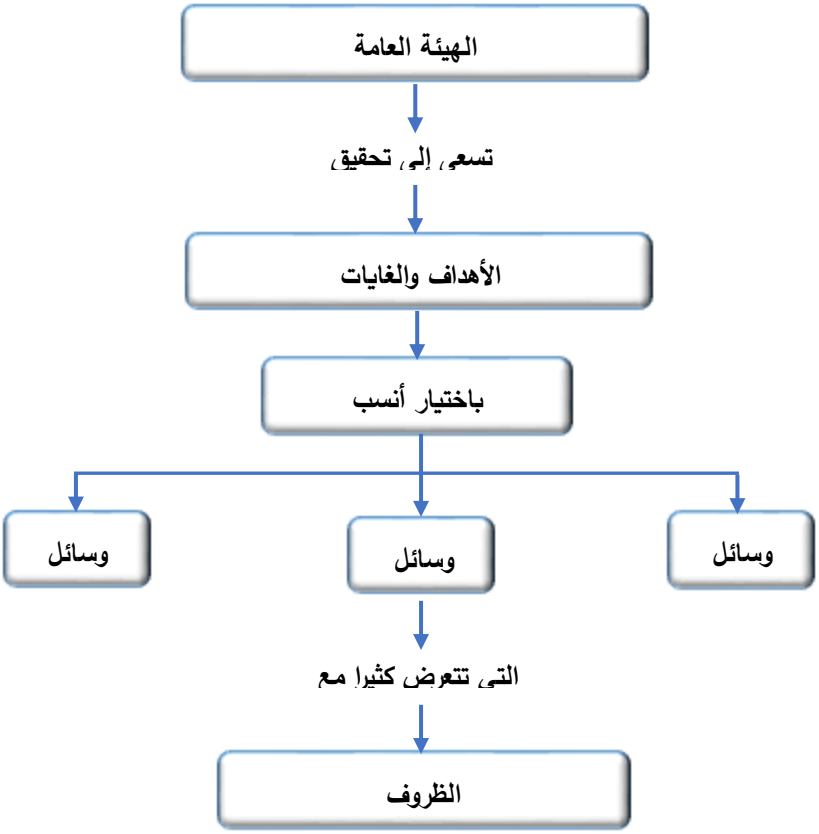

المصدر: عبد الوهاب مطر الداهري: أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، ص 291.

[1] محمد يدو: دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي، مرجع سابق، ص 108-109.

لنجاح السّياسة الزّراعية، لابد أن تتوافر على هذه الشّروط، والّتي تجعل منها سياسة مثلى تساهم في تحقيق ما ذكر سالفا.

المطلب الثّالث: مؤشرات ومعايير تحقيق السّياسة الزّراعية وعلاقاتها بالأمن الغذائي

أولا: مؤشرات ومعايير تحقيق السّياسة الزّراعية

لقد كانت الزّراعة ولا تزال من أهمّ وأوسع الفعاليات الاقتصادية، بالنّسبة للدّول عبر مرّ العصور، وتطويرها مرتبط بمدى نجاح السّياسة الزّراعية المطبّقة، ولمعرفة ذلك يجب علينا معرفة بعض المؤشرات التي تساعدنا على تقييمها، والتي جاءت على النّحو التالي:

1. الاستثمار[1]: لأجل معرفة سياسة الاستثمار الزّراعي يجب استخراج المؤشرات التّالية:

-نسبة الانفاق الاستثماري الزّراعي إلى إجمالي الاستثمارات في السّنة

$$\frac{\text{الانفاق الاستثماري على القطاع الزّراعي}}{\text{اجمالي الاستثمارات في نفس السّنة}} \times 100 =$$

2. استخدام التّكنولوجيا الحديثة: من الضّروري ان تعمل السّياسة على تقوية حلقات اتّصال المزارعين برجال الارشاد وتدعم دور البحث العلمي وزيادة الاستثمار في البحث، وكذلك لابد من التّكامل بين البيئة الطبيعية والمجتمع والتّكنولوجيا.

3. قروض زراعية وتحفيزات المزارعين: إنّ أهمية القرض الزّراعي من أهمية قطاع الزّراعة الغذائية، لذلك وجب توفير القروض الكافية بشروط مناسبة المزارعين، إلى جانب ذلك وجب على السّياسة الزّراعية أن تقدم تحفيزات لهم. ومن بين المؤشرات الّتي تبين مدى نجاح السّياسة الزّراعية في تحقيق كل ذلك ما يلي:

- نصيب ومساهمة مؤسسات الائتمان الزّراعي في الائتمان الكلي الموزع من خلال المؤسسات المختلفة؛
- مساهمة مؤسسات الائتمان الزراعي في الائتمان الكلي المنتفع به قطاع الزّراعة؛
- الرّقم القياسي لشروط التّجارة، ويجب أن يكون أكبر من الواحد وهذا مؤشر من الحوافز المقدمة لمزارع، ويحسب الرقم القياسي بالعلاقة التالية:[2]

$$\text{الرّقم القياسي لشروط التّجارة} = \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار المحتسبة}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}}$$

[1] عبد الوهاب مطر الداهري: أسس ومبادئ السياسة الاقتصادية الزراعية، مرجع سابق، ص307

[2] الصادق عوض بشير: تحديات الأمن الغذائي العربي، الدار العربية لعلوم ناشر، مركز الجزيرة للدراسات، (1430هـ-2009م)، ص 20.

ثانيّا: علاقة السّياسة الزّراعية بالأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي من أهمّ التحدّيات الّتي تواجه الكثير من الدول، كما يُعدّ أيضا موضوعا مركزيا للتّنمية في النظرية والممارسة باعتباره "قدرة المجتمع على توفير المستوى المحتمل من الغذاء لأفراده في حدود دخلهم المتاح مع ضمان مستوى الكفاف من الغذاء للأفراد الّذين لا يستطيعون الحصول عليه بدخلهم المتاح سواء كان هذا عن طريق الإنتاج وأو الاستيراد اعتمادا على الموارد الذاتية"[1]، وفي المقابل نجد أنّ السّياسة الزّراعية لقد أنجزت دورها في مجال الإنتاج الغذائي من خلال المحافظة على الرّيف وصيانة الطّبيعة وإيجاد سبل لإنماء والنّهوض بالمناطق الرّيفية، ومنه فالسّياسة الزّراعية تتجسّد في مجموعة متكاملة من الإجراءات والتّشريعات الّتي تسنّها الدّولة بغية تحقيق أهداف محدّدة تتضمّنها الخطط التنموية الزّراعية، هذه الأهداف ترمي إلى تشجيع الإنتاج الزّراعي لتحقيق الأمن الغذائي، وأن تصاغ السّياسة الزّراعية ضمن الاقتصاد الكلي للبلد".[2]

ومنه فهدف السّياسة الزّراعية هو تحقيق الأمن الغذائي القومي من تطوير الإنتاج الفلاحي والمساهمة في تحسين ظروف المعيشة، وتوليد عوائد حكومية، وزيادة حصيلة الصّادرات، وخلق فرص عمل جديدة وغيرها من الأهداف.

فالسّياسة الزّراعية تؤثر في عرض السّلع الزّراعية والطّلب عليها من خلال مجموعة من الأدوات التي تؤثّر بدورها في تخصيص الموارد واستخدامها، وتعمل على إحداث تغيرات في بنية القطاع الزّراعي لغرض تحقيق نمو القطاع الزّراعي وتطوره لا يتعارض وتوجّهات السّياسة الزّراعية العامة.

ولهذا فإنّ نجاح السّياسة الزّراعية في تحقيق الأمن الغذائي يعتمد على عدّة عوامل تتمثل في:

- تعزيز التكامل الاقتصادي الزّراعي بين الدول؛
- تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا؛
- تشجيع التمويل والاستثمار في القطاع الفلاحي؛
- وضع وتطوير خارطة موحدة للأراضي الزّراعية على المستوى القومي وتصنيعها وتتبع خصائصها وغيرها من العوامل.[3]

لا ريب أن تدرك أنّ نجاح السّياسة الزّراعية في تحقيق الأمن الغذائي يتطلّب توافر مجموعة من العوامل والمتطلّبات تمكنها للوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة، لكن السّؤال الّذي يطرح نفسه هو: هل وفقت فعلا السّياسة الزّراعية من تحقيق الاكتفاء الذّاتي رغم تطيف على المتطلّبات وتوفير كل العوامل المساعدة على ذلك؟

[1] محمد يدو: دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي، ص 104.

[2] عبد الستار، عبد الجبار موسى وآخرون: السياسة الزراعية المشتركة في دول الاتحاد الأوربي الواقع والإصلاحات، مرجع سابق، ص 33

[3] محمد يدو: دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي، مرجع سابق، ص 110-111.

المبحث الثّالث: الرّؤى التّحليلية للدّراسات السّابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النّظرية التّي تناولت موضوع التّوجّهات الحديثة للسّياسة الزّراعية الدّولية وانعكاساتها على الأمن الغذائي، حيث تطرّق هذا البحث لبعض الدّراسات التّي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به ، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هذه الدّراسات والدّراسة التّي قمنا بها من حيث أوجه التّشابه والاختلاف فيما بينها وكيفية الاستفادة منّها.

المطلب الأوّل: الرّسائل الجامعية باللّغة العربية

أوّلا: دراسة "منى رحمة" بعنّوان "السّياسات الزّراعية في البلدان العربية "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، سلسلة أطروحات الدّكتورة (36)، (د– ط)،2000. هدفت هذه الدّراسة إلى معالجة الصّعوبات التّي تواجهها المجموعات الرّيفية في جهودها للتّكيّف مع الشّروط الجديدة، أي هدفه الأساسي توجيه التّطوّر، مصلحة المستهلكين ومتطلبات أخرى، وخلصت هذه الدّراسة إلى أنّ تأسيس السّياسة الزراعية ليست مجرّد تطوير فقط وإنّما توفير فرص العمل للمزارعين من أجل زيادة الإنتاج وتحقيق التّنمية المستدامة.[1]

ثانيا: دراسة" كواتي فاطمة الزّهراء "بعنوان " العلاقات التّجارية الأور–أمريكية في المجال الزّراعي دراسة حالة دعم الصّادرات الزّراعية " مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الدّكتورة علوم فبي العلوم السياسية والعلاقات الدّولية ، تخصّص علاقات دولية لسنة (**1440هـ–2019**)، هدفت هذه الدّراسة إلى الهدف المنشود ألا وهو الوصول إلى تحقيق التّنمية الرّيفية وتنويع المنتجات الغذائية وانعاش وتطوير القطاع الزّراعي ، وأنّ تبعية الدّول النّامية للعالم المتقدّم في القطاع التّكنولوجي فرضت كاملة وشاملة في المجال الزّراعي ، وقد خلصت هذه الدّراسة إلى عدّة نتائج تمثّلت في فرض آليات عالمية تفرض توقيف سياسات الدّعم الزّراعي الحكومي المعتمد من قبل قوانين التّجاريين، المتغيّر الذي رسّخ الفارق الكلي في النّتائج الزّراعية المحققة.[2]

أمّا فيما يخص أوجه التّشابه والاختلاف بين الدّراسات السّابقة الذّكر ومذكرتنا فهي موضّحة في الجدول الموالي، كما أنّ هذا الجدول يوضّح ما استفدنا من هذه الدّراسات.

الجدول رقم (01)

المقارنة بين دراستنا والرّسائل الجامعية باللّغة العربية

الدّراسات السّابقة	أوجه الشّبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
منى رحمة **2000** كواتي فاطمة الزّهراء **2019**	– تشابه في شرح السّياسة الزراعية الدولية الأوربية والأمريكية	اختلاف في صيغة المعلومات	طريقة المنهجية

المصدر: من إعداد الطالبتين

[1] منى رحمة: السّياسات الزّراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، سلسلة أطروحات الدّكتورة (36)، (د– ط)،2000.

[2] فاطمة الزّهراء كواتي: العلاقات التّجارية الأور–أمريكية في المجال الزّراعي دراسة حالة دعم الصّادرات الزّراعية " مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الدّكتورة علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدّولية ، تخصّص علاقات دولية لسنة (**1440هـ–2019**).

المطلب الثاني: المقالات العلمية باللّغة العربية

أوّلا: دراسة للدكتور" محمد يدو " بعنوان "دور السّياسة الزّراعية في تحقيق الأمن الغذائي" مجلّة الاقتصاد الجديد صدرت عن جامعة سعد دحلب البليدة، العدد **06** ماي **2012** ، صفحة **(101-112)**، حيث هدفت إلى معالجة أزمة الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، إذ توصّلت هذه الدّراسة إلى استخدام السّياسة الزّراعية باعتبارها أفضل السياسات.[1]

ثانيا: دراسة للدّكتورة " رزيقة غراب" بعنوان "إشكالية الامن الغذائي المستدام في الجزائر، واقع وآفاق" مجلة العلوم الاقتصادية والتّسيير والتّجارية، جامعة سطيف، العدد**2015/13**، صفحة (**54-64**)، وقد هدفت هذه الدّراسة إلى الوقوف على ظاهرة عجز الجزائر عن الوفاء باحتياجاتها ومتطلباتها الغذائية لتفسير أبعادها ، ومحاولة البحث عن التّدابير اللاّزمة للتّخفيف من حدّتها، حيث توصّلت هذه الدّراسة إلى تبيين أهمية استقرار الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، الذّي أضحى مهدّدا بارتفاع الأسعار العالمية الغذائية.[2]

ثالثا: دراسة للدّكتور عبد السّتار عبد الجبّار موسى، خالد قحطان عبود بعنوان "السّياسة الزّراعية المشتركة في دول الاتّحاد الأوربي الواقع والإصلاحات " مجلّة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، صدرت عن كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واشنطن العدد **(23)** والسّنة الدّراسية **(2016)**، صفحة **(1-18)**، هدفت هذه الدّراسة إلى التّعرف على مفهوم السّياسة الزّراعية بشكل عام، وكذلك تحليل مراحل الإصلاح في القطاع الزّراعي للدّولة ومدى تأثير كلّ مرحلة على الزّراعة بشكل عام ، توصّلت هذه الدّراسة إلى أنّ السّياسة الزّراعية المشتركة لدول الاتّحاد الأوربي هي إحدى التّجارب الدّولية والتّي حققت نتائج مهمة للدّولة ونقلها من دولة تعاني عجز غذائي إلى دولة ذات اكتفاء ذاتي.[3]

رابعا: دراسة بناني حورية بن بوزيان محمد بعنوان "راهينة السّياسة الزّراعية الأوربية المشتركة قراءة في الدّوافع والإصلاحات والنّتائج" المجلّة المتوسطية للقانون والاقتصاد مجلد السّابع **(07)** العدد الأوّل **(01)** سنة **2022** صفحة **(360-379)**، هدفت هذه الدّراسة إلى تأسيس الجماعة الاقتصادية الاوربية وبعدها تأسيس الإتّحاد الأوربي ، حيث سعت جاهدة للنّهوض بالقطاع الزّراعي وتحقيق الاكتفاء الذّاتي ، وخلصت هذه الدّراسة إلى أنّه لابدّ من اتباع سياسة أوربية مشتركة واحدة في مجال الزّراعة التّي وفّرت لها الدّول الأوربية كلّ الإمكانيات وعلى رأسها قسم كبير من ميزانية الاتّحاد الأوربي من أجل تحقيق الأمن الغذائي.[4]

أمّا فيما يخص أوجه الشّبه والاختلاف بين الدّراسات السّابقة الذّكر ومذكرتنا فهي موضّحة في الجدول الموالي ، كما أنّ هذا الجدول يوضّح ما استفدنا من هذه الدّراسات.

---

[1] محمد يدو: دور السّياسة الزّراعية في تحقيق الأمن الغذائي، مرجع نفسه ،ص ص 101،112.

[2] رزيقة غراب: إشكالية الامن الغذائي المستدام في الجزائر، واقع وآفاق" مجلة العلوم الاقتصادية والتّسيير والتّجارية، جامعة سطيف، العدد13، 2015، ص ص 54-64.

[3] عبد السّتار عبد الجبّار موسى، خالد قحطان عبود: السّياسة الزّراعية المشتركة في دول التّحاد الأوربي الواقع والإصلاحات، مجلّة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (23) ، 2016 ، ص ص 1-18

[4] حورية بناني ، محمد بن بوزيّان: راهنية السّياسة الزّراعية الأوربية المشتركة قراءة في الدّوافع والإصلاحات ، مجلّة القانون والاقتصاد ، مجلّد 07 العدد01-2022 ص ص360-379.

الجدول رقم(02)

المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللّغة العربية

الدّراسات السّابقة	أوجه الشّبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
محمد يدو **2012**	تشخيص السّياسة الزّراعية بصفة عامة	يختلف موضوعنا عن هذه الدّراسات في طريقة التّحرير	من الأداة المستعملة في البحث
رزيقة غراب **2015**	تحقيق الأمن الغذائي		
عبد السّتار عبد الجبّار موسى **2016**			
بناني حورية بن بوزيان محمد **2022**			

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثّالث: الدّراسات السّابقة باللّغة الأجنبية

أوّلا: دراسة الباحثين **Sophie Devienne, Gilles Bazin, Jean-Paul Charvet** ، تحت عنوان **agricole Politique et agriculture aux États-Unis : évolution et enjeux actuels, Dans Annales de géographie Éditions Armand Colin 2005/1 (n° 641), pages 3 à 26**، حيث سعت الدراسة لتحديد أهم الإصلاحات التّي مرّت بها السّياسة الأمريكية من سنة **1933 -1996** وأهم ما طرأ من التّغيير في كلّ قانون زراعي ، إضافة إلى خصائص الزّراعة الأمريكية وأهم المنتجات الزّراعية الأمريكية ، وتوصّلت هذه الزّراعة إلى أنّ تطبيق هذه القوانين وتعديلها حققت الوصول إلى التّنمية المستدامة .

أمّا فيما يخصّ أوجه الشّبه والاختلاف بين الدّراسات السّابقة الذّكر ومذكرتنا، فهي موضّحة في الجدول الموالي كما أنّ هذا الجدول يوضّح ما استفدنا من هذه الدّراسات.[1]

ثانيا: دراسة الباحثين**Giovanni Albertone, Simon Allen and Andrew Redpath** المعنونة ب **Agriculrture, forestry and fishery statistics, Published by the Office of the European Union, 2020**، حيث احتوت هذه الدّراسة التّي هي عبارة عن كتاب **على رسومات وجداول من** تحليل المؤشرات الخاصّة بالسّياسة الزّراعية الأمريكية، باعتبارها دراسة تحليلية، ولهذا لابد من تثمين هذه الدّراسة بمخططات بيانية من أجل الوصول إلى تحقيق الهدف المنشود، وخلصت إلى معرفة أهم المنتجات الزّراعية التّي ينتجها الاتّحاد الأوربي من أجل الوصول إلى أهم المؤشرات التّي تعتمد عليها تلك السّياسة الزّراعية الأوربية.[2]

[1] S. Devienne et all : Politique agricole et agriculture aux États-Unis : évolution et enjeux actuels, Dans Annales de géographie Éditions Armand Colin 2005/1 (n° 641), pp 3 à 26.
[2] G. Albertone, et all : Agriculrture, forestry and fishery statistics, Published by the Office of the European Union, 2020.

الجدول رقم (03)

المقارنة بين دراستنا والدّراسات السّابقة باللّغة الأجنبية

الدّراسات السّابقة	أوجه الشّبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
Sophie Devienne, Gilles Bazin, Jean-Paul Charvet 2005	معرفة أهم الإصلاحات التي مرّت بها السّياسة الزّراعيّة الأمريكيّة ما بين **1933**- **1996**. - -تحقيق التّنمية المستدامة - دعم المساعدات المنفصلة بالإنتاج - تحقيق التّنمية الرّيفية	- اختلاف في بعض المباحث والمطالب - طريقة التّحليل والاحصائيات	- الاستفادة من بعض المراجع قمنا بترجمتها واستعمالها كأداة تحليلية في موضوع دراستنا
Giovanni Albertone, Simon Allen and Andrew Redpath 2020			

المصدر: من إعداد الطالبتين

خلاصة الفصل:

تطرّقنا في هذا الفصل والّذي يضمّ ثلاثة مباحث إلى الجانب النّظري والمفاهيمي بصورة ديناميكية موجودة في عملية التّعريف، لنسلّط الضوء من خلاله على مفهوم مصطلح الزّراعة باعتباره أحد الركائز العظيمة في اقتصاديات الدّول مع توضيح مفهوم السّياسة أيضا، إلى أن شدنا الرحال إلى محطة السّياسة الزّراعية.

فمن المتعارف عليه أنّ السّياسة الزّراعية تشكل مجموع الإجراءات والتشريعات والقوانين باعتبارها أسلوب إدارة الدّولة للنهوض بالقطاع الزّراعي من أجل أن يحقق أهدافه المخطّط لها، انطلاقا من التّعريف، وقفنا عند أهمّ مكوّناتها ومتطلّباتها وشروطها الّتي تجعل منها سياسة ناجحة، والّتي تحتوي على العديد من الأنواع، كلّ منها متخصّص في مجال معيّن في الدّول، إذ أصبح الزّارع تحت سقفها يقوم بإجراءات موجبة لتحسين النّشاط الاقتصادي من خلال جملة من المؤثّرات ، في حين أنّ أهدافها عديدة ومتعدّدة على غرار تحقيق الدّخل والثروة وتحقيق الكفاءة الإنتاجية. ثمّ أمطنا اللثّام لنعرج إلى صياغة أهمّ مفاهيمها، وأهمّيتها القصوى الّتي تبنّتها بلدان العالم لتوجيه أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية، لنعرض في الأخير أهمّ مؤشّرات ومعايير تقييم السّياسة الزّراعية، والّذي كان أهمّها الاستثمار، والّذي يؤدّي حتما إلى تنمية القطاع الزّراعي والنّهوض بالأمن الغذائي، مع تبيين أهمّ العلاقات الّتي تربطها بغيرها من العلوم باعتبارها همزة وصل بين استراتيجيات التنمية الزّراعية والخطط اللاّزمة.

الفصل الثاني:

الأمن الغذائي

تمهيد:

يُعدّ الأمن الغذائي مسألة مهمّة ومصيرية لكثير من البلدان في العالم، فهو يرتبط بوجود البلد واستقراره ونموه وتنميته الشّاملة، –إذن– فهو هدف استراتيجي قطري ودولي تسعى له كل الدّول لتحقيقه، لأنّه يخصّ الإنسانية جمعاء، ويتصل مباشرة بحياتهم، فعدم وجود الغذاء للأفراد في البلد يعني بالضّرورة تخلفا واضحا في اللّحاق بالرّكب التقدّم الحضاري والاقتصادي والاجتماعي وحتّى الثّقافي، كما أنّ عدم توافره بمقادير مناسبة ومستقرة، وبطريقة سهلة وبسيطة يؤدي بطبيعة الحال إلى اهتزاز الاستقرار، ونشوب مشاكل اقتصادية وغيرها بصورة أكثر حدّة، ومن جهة أخرى فإنّ تحقيق الأمن الغذائي يستلزم بالضّرورة تنمية الزّراعة والارتقاء بالقطاع الزّراعي، وهذ يتطلّب إرادة سياسيّة ومجتمعيّة قويّة لاتّخاذ الإجراءات اللاّزمة للنّهوض بذلك، ولمواجهة هذا الخطر الّذي أصبح يُهدّد الأمن القومي من منظور اقتصادي. ولهذا السّبب أصبح محلّ اهتمام من قبل المتخصّصين والمهتمين، ومن مختلف القطاعات، خاصّة وأنّ مسألة توفير الغذاء للفرد بحاجة إلى استراتيجيّة علميّة وعمليّة قادرة على تحقيق احتياجات الغذاء بوسائل سليمة، وبسياسات حكومية تستند على خطط شاملة وإدارة رشيدة تعني واقع الإنتاج الغذائي في الدّول المتضررة وكيفيّة تأمين مستلزماته على ضوء معايير الاعتماد المتبادل والاستغلال الأمثل للموارد، وما يجدر الإشارة إليه أنّ الأمن الغذائي لهم مطلب من مطالب البشريَّة، باعتباره ركيزة أساسية في تشييد الحضارات وبنائها وتحقيق نهضتها، واستقلاله لا يقل أهميّة عن الاستقلال السّياسي، وتوفيره مطلب بشري وفريضة شرعيّة فهو هدف يتطلع إليه كلّ الأفراد والدّول والحكومات من أجل تحقيقه.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والمعرفي للأمن الغذائي وأهم روافده

المبحث الثاني: مضامين الأمن الغذائي

المبحث الثالث: أسباب نقص الأمن الغذائي وأهم العوامل المؤثرة في تحقيقه وأهم الآليات المقترحة للحدّ منه

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والمعرفي للأمن الغذائي وأهم روافده

يحتل مفهوم مصطلح الأمن الغذائي مساحة ثرية في مجال الاقتصاد وذلك لتعدّد وتباين وجهات نظر المختصين والباحثين لهذا المصطلح ، وفي هذا المبحث سنتناول أه تعاريفه .

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به

إنّ تحقيق الأمن الغذائي من المشاكل الرئيسيّة الّتي تواجه العالم، فهو مشكلة عالميّة، وظاهرة متعدّدة الجوانب والأبعاد، ذات طبيعة معقّدة، ممّا ترتّب عليه عدم وجود مفهوم موحّد له، ويرجع ذلك إلى لاختلاف الباحثين، واختلاف مواقفهم المبدئيّة من الأمن الغذائي.

أولا: الأمن

أشار والدّر ليمان إلى الأمن في قوله: "إنّ الأمّة تبقى في وضع آمن إلى الحدّ الّذي لا تكون فيه عرضة لخطر التّضحيّة بالقيم الأساسيّة، إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرّضت للتحدّي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه".[1]

يتّضح من هذا القول أنّ أيّة أمّة إذا لم يلحقها أي خطر فهي في أمان واطمئنان، ومن هنا يتبيّن أنّ أيّ تصرّف يصدر من أيّ طرف كان، فلا بد أن تسعى الأمّة إلى حفظ حقّها في البقاء. ومنه فالأمن والخوف لا يجتمعان فأحدهما ينفي الآخر.

ثانيا: الغذاء

الغذاء هو "عبارة عن المواد التّي يحتاجها الجسم الإنساني ، لأنّها تدخل في تركيبه وتعوّضه ما يفقده ، وتحرق بداخله لتمدّه بالطّاقة اللاّزمة لبقائه ونشاطه".[2]

لاريب أنّ الغذاء بالنّسبة للإنسان يمثّل في الطّاقة الّتي تبقيه حيّا، وتمدّه بالقوّة اللاّزمة لتنفيذ أنشطته المختلفة.

فالغذاء ضرورة من ضرورات الحياة التي لا يستغنى عنها كائن حيّ، والّذي يعمل ويسعى إلى تلبية احتياجاته من الغذاء، لكي يتمكّن من العيش والدّيمومة والإبقاء على ذاته.

وللغذاء ارتباط وثيق بالأمن، ففي القرآن الكريم ورد مفهوم الغذاء ومشتقاته في عدّة آيات كما جاء في قوله تعالى: "الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ".[3]

---

[1] جراية الصادق: تحوّلات مفهوم الأمن في ظلّ التّهديدات الدّوليّة الجديدة، مجلّة العلوم القانونية والسياسيّة، جامعة الوادي، العدد 8، جانفي 2014، ص 20.

[2] رائد محمد مفضي الخزاعلة: الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي (حالة الأردن)، رسالة ماجيستر، جامعة البرموك ،كلية الشريعة والدّراسات الإسلامية، المملكة الأردنية الهاشمية ، (2000-2001)، ص3.

[3] سورة قريش: الآية 4، برواية ورش، ترتيبها في المصحف 106 في الجزء الثلاثين.

ثالثا: تعريف الأمن الغذائي

كما أعطت المنظّمة العربيّة للتّنميّة الزّراعيّة (**AOAD**) مفهوما للأمن الغذائي والذي يتمثّل في: "توفير الغذاء بالكميّة النّوعيّة اللازمتين للنّشاط والصّحة بصورة مستقرّة لكلّ الأفراد، اعتمادا على الإنتاج المحلّي، وعلى الميزة النسبية وأن تتاح للمواطنين بالأسعار الّتي تتناسب مع دخولهم".[1]

يُركّز هذا التّعريف على مسائل الوفرة، والقدرة على تحصيل الغذاء الكافي والسّلع لضمان سدّ الاحتياجات الغذائيّة للأفراد من أجل حياة سليمة قادرة على أداء أنشطتها وذلك عن طريق الإشباع بالإنتاج المحلّي بصورة دائمة، والّذي يشترط أن يكون متطوّرا كمّا وكيفا (نوعا) مع مراعاة القدرة الشّرائيّة للمواطن.

طرح البّنك الدّولي أيضا مفهوم الأمن الغذائي على أنّه: "حصول كلّ النّاس في كلّ الأوقات على غذاء كاف لحياة نشطة وسليمة، وعناصره الجوهريّة هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله"[2]، ويتضمّن هذا التّعريف ثلاثة مبادئ هي: توافر الإمدادات الغذائيّة واستقرارها، وإمكانيّة الحصول عليها.

من التّعريفين السّابقين نستخلص أنّ الأمن الغذائي هو الحالة الّتي تبزغ وتكون عندما يتمتّع جميع الأفراد في جميع الأوقات بفرض الحصول المادي والاجتماعي والاقتصادي على أغذيّة كافية وسليمة ومغذّية تلبّي حاجاتهم وتناسب أذواقهم الغذائيّة بشكل مستمر من مصادره المحليّة كي يعيشوا حياة مفعمة بالنّشاط والصّحة.

رابعا: المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي

لا يزال مفهوم الأمن الغذائي يتداخل إلى حدّ كبير مع طائفة من المفاهيم الّتي تقترن به أو تتشابه معه، ولهذا سنعرج إلى تبيين معنى هذا المصطلحات إثراء للمحتوى وتجاوزا لمشكل الاختلاط المفاهيمي.

1. الاكتفاء الذّاتي: فالاكتفاء الذّاتي هو: "قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النّفس والموارد والامكانيّات الذّاتيّة في إنتاج كل احتياجاته الغذائيّة محليّا".[3]

انطلاقا من هذا المفهوم ندرك أنّ الأمن الغذائي أصبح ذاتيا، فأيّ دولة تريد أن تكتفي ذاتيا في تأمين الاحتياجات الغذائيّة لسكّانها كاملة، ومنه، فمفهوم الاكتفاء الغذائي الكامل يعتبر مفهوما عاما وغير واضح، كما أنّه في بعض الأحيان يحمل شحنة أيديولوجية، ولذا فإنّ معظم الدّارسين يميلون إلى استخدام مفهوم الأمن الغذائي بدل الاكتفاء الذاتي لخلوّه من أيّ شحنة ايديولوجيّة دلاليّة.[4]

---

[1] مايح شبيب الشمري شوكت كاظم طالب الطالقان: الأمن الاقتصادي الاسس والتحديات وسبل التحقيق مع إشارة خاصة للعراق مركز عين للدراسات والبحوث المعاصرة ط1 (1943 هـ – 2018م) ص ص 249–250 .

[2] عبد القادر مطاي: الأمن الغذائي في الوطن العربي...متى يتحقق وكيف؟، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 10، المجلد1، 2014، ص 139.

[3] مراد جبارة، محمد راتول: الأمن الغذائي في الوطن العربي إنجازات وتحدّيات، الاكاديميّة لدّراسات الاجتماعيّة والإنسانيّة، قسم العلوم الاقتصاديّة والقانونيّة، جامعة الشلف، العدد 15، 2000–2012، ص ص72، 73.

[4] ينظر: هاجر خلالفة: الأمن الغذائي بين إشكاليّة تعدّد المضامين وتنامي التّهديدات، مجلّة دفاتر المتوسط، جامعة الحاج لخضر، باتنة، المجلد 2، العدد 1، 2015، ص ص 14، 15.

وهو أيضا: "قدرة أيّ بلد على الوفاء بالحاجات الغذائيّة الأساسيّة لمجموع السّكان من خلال تخصيص الموارد الزّراعيّة المتاحة لإنتاج المواد الغذائيّة محليّا".[1]

يتجلّى الاكتفاء الذّاتي في كونه أمن غذائي ذاتي يكتفي بالطّاقة الإنتاجيّة المحليّة فقط، كما أنّه يعبّر عن درجة إمكانيّة بلد ما على اشباع حاجيات مواطنه الغذائيّة من إنتاجه الوطني الخاص به.

2. الفجوة الغذائيّة: هي التغيير الكمّي لأزمة الغذاء المترتّبة على عدم كفاية الطّاقات الإنتاجيّة المحليّة في توفير الكميّة اللاّزمة للحاجات الغذائيّة، وهذا ما يطنا إلى الاستيراد، من الواضح– إذن– أنّ الفجوة الغذائيّة هي: "صافي الواردات من السّلع الغذائيّة الرّئيسيّة، وبعبارة أخرى تمثّل الفرق بين الكميّات المنتجة محليّا ومجمل الكميّات اللاّزمة للاستهلاك المحلّي".[2]

3. أمان الغذاء: ولعلّ من أبرز الأمور الّتي زادت من الاهتمام والتّعمّق في دراسة أمان الغذاء ما يعيشه العالم من أمراض وأوبئة تظهر من حين لآخر، وأشهرها مرض إسكرابيه الّذي يصيب الأغنام. هذا ما دفع بالدّول إلى إعادة النّظر في سلامة الغذاء ومقاطعة الأغذية الحديثة. [3]

4.الأمن الغذائي المستدام: الاستدامة كتعريف تعني: "استجابة التنوّع الحيوي لجمع عناصره ليقابل متطلّبات السكّان، كاستخدام الموارد لتحقيق التّنميّة الكاملة أو الشّاملة، وإنجاز المستويّات العالميّة من المعيشة، في الوقت نفسه يشمل مصطلح الاستدامة صيانة الموارد الحيّة، وإنتاجيتها كلّ من الأجيال الحالية والمستقبليّة".[4]

في ضوء هذا التّعريف يكن تحقيق لأمن الغذائي المستدام في أيّ إقليم عادة بضمان ثلاثة أساسيّات تتمثّل في استدامة الموارد الطّبيعيّة، استدامة التنوّع الحيوي، والزّيادة السكّانيّة المناسبة.

المطلب الثّاني: مرتكزات الأمن الغذائي وشروطه وأشكاله

أولا: مرتكزات (مكوّنات) الأمن الغذائي

ينطوي مفهوم الأمن الغذائي على أربع مكوّنات رئيسيّة تمّ تحديدها من قبل منظّمة الأغذيّة والزّراعة التّابعة للأمم المتّحدة تتمثّل في:

1. توافر الغذاء Availablity: ويعني وجود كميّة غذاء تكفي للإنتاج المحلّي مع الاستيراد أو الحصول على المساعدات الغذائيّة بشكل ثابت[5]، حيث يؤدّي توافر الغذاء دورا بارزا على صعيد الأمن الغذائي.

---

[1] يوسف بن يزة: محدّدات ومهدّدات الأمن الغذائي في المنطقة العربيّة، مجلّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، جامعة باتنة، العدد 38، جوان 2018. ص 19.

[2] جريدة المحور: الأمن الغذائي في الدّول العربيّة، الفصل العاشر، صندوق النّقد العربي، ص 172.

[3] ينظر: محمد السيد عبد السلام: الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، العدد 230، فبراير 1998، ص ص 82، 83.

[4] حنان سفيان: دور السّياسات الزّراعيّة في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التّنميّة الزّراعيّة المستدامة في الاقتصاد الجزائري، مجلّة التمويل والاستثمار والتّنميّة المستدامة، العدد 1، جوان 2016، ص 109.

[5] الأمانة العامة: الأمن الغذائي في الوطن العربي، إدارة الأبحاث والدّراسات، اتّحاد المصارف العربية، تموز/يوليو،2020. ص 1.

2. **الحصول على الغذاء Food Accessibility:** وتتمثل بوجود موارد مختلفة ودخل يكفي من أجل الحصول على الغذاء، فالقدرة الوصول إلى الأغذية تستند على ركيزتين هما: الوصل الاقتصادي والوصل المادي...[1]

3. **استخدام الأغذيّة:** يحتوي استخدام الأغذية على بعدين مختلفين: الأوّل يمكن تسجيله من خلال مؤشّرات قياسات الجسم البشري الّتي تتأثّر بنقص التّغذيّة والمتاحة على نطاق واسع للأطفال دون سن الخامسة، وهي دلالة تقريبية فعّالة للوضع التّغذوي لمجمل السّكان، ويتمّ تسجيل البعد الثاني من خلال عدد من المحدّدات أو مؤشّرات المدخلات الّتي تعكس نوعية الأغذيّة والتّجهيز إلى جانب شروط الصّحة والنّظافة ما يُحدّد كيفيّة استخدام الأغذيّة المتاحة بشكل فعّال.[2]

4. **الاستقرار Stability:** ويجب أن يتوفّر الغذاء الكافي في جميع الأوقات، فقد تمّ تحديد نوعين من المؤشّرات لقياس التعرّض للمخاطر الّتي تهدّد الاستقرار ومداها ، وثمّة مجموعة ثانيّة من المؤشّرات تُظهر المخاطر الّتي تؤثّر مباشرة على الغذاء، وتغطّي مجموعة المؤشّرات عددا من إجراءات الاستقرار بما في ذلك مؤشّر عدم الاستقرار السّياسي.[3]

والشكل التّالي يوضّح مكوّنات الأمن الغذائي:

الشكل رقم (02)

مكوّنات الأمن الغذائي

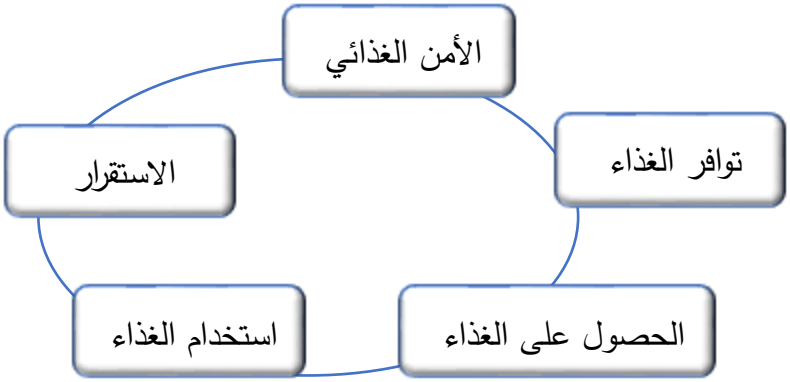

المصدر: الأمانة العامّة، المرجع السّابق، ص 1، 2.

يتّضح فالأمن الغذائي من خلال الشّكل على أنّه يتمثّل في قدرة كل بلد على إنتاج أو استيراد الأغذيّة الّتي يحتاجها ، وضمان الحصول عليها بصورة دائمة ومستقرّة.

[1] ابراهيم الأنصاري، حنان طرشان: الأمن الغذائي في عالم متغيّر في ظلّ الكوارث والأزمات والحروب، المركز الديمقراطي العربي، المؤتمر العلمي الافتراضي، 12/11/حزيران/ يوليو 2022 ص 191.

[2] يوسف بن يزة: محدّدات ومهدّدات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص 18.

[3] ابراهيم الأنصاري، حنان طرشان: الأمن الغذائي في عالم متغيّر في ظلّ الكوارث والأزمات والحروب، مرع سابق، ص 191.

ثانيا: شروط الأمن الغذائي

لتحقيق أمن غذائي فعّال ينبغي توفر الشّروط التّاليّة:

– إنتاج أكبر قدرة من المواد الغذائيّة الأساسيّة الّتي يحتاجها السكّان كما ونوعا من موارده الذّاتيّة أو موارد بلد أو بلدان مخالفة؛

– تمكين السكان من الحصول على الغذاء بالكم والتّنوع المناسبين من جميع الطبقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وفي كلّ الأوقات، بحيث يضمن هذا الغذاء حياة مفعمة بالنّشاط والصحة والحيويّة المقبولة وفق المعايير العالميّة؛

– تحقيق أكبر نسبة مئوية من الميزان التّجاري العام وفق أسس تجاريّة مستقرّة ووفق أسس تنافسيّة عادلة؛

– توفير احتياطي مخزون من المواد الغذائيّة الأساسيّة يكفي لطلبات السكّان من الغذاء أطول مدّة ممكنة لا تقلّ عن ستّة أشهر؛[1]

ثالثا: أشكال (مستويات) الأمن الغذائي

إنّ مفهوم الأمن الغذائي على مستوى التجمعات الاقتصاديّة الشّملة أو على مستوى الدّول يتّخذ اشكالا متعدّدة يمكن إجمالها فيما يلي:

1. الأمن الغذائي المطلق: يقصد به إنتاج الغذاء داخل الدّولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطّلب المحلّي، وهذا المستوى مرادفا تماما لمفهوم الاكتفاء الذّاتي الكامل،[2]، لكن لا يمكن القضاء عليه، لأنّ هذا التّحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي وجّهت له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنّه غير واقعي، كما أنّه يفوق على الدّولة أو القطر المعني إمكانيّة الاستفادة من التّجارة الدّوليّة القائمة على التخصّص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبيّة.[3]

2. الأمن الغذائي النسبي: يعني: "قدرة دولة ما على توفير أفرادها من السّلع الغذائيّة كليا أو جزئيّا، ومن الحدّ الأدنى من تلك الحاجات بانتظام"[4]، بمعنى قدرة قطر أو مجموعة من أقطار على توفير مجتمعهم من السّلع والموارد الغذائيّة الأساسية.

وبالطّبع للأمن الغذائي مستويات أخرى، تختلف فيما بينها تتمثّل في:

أ. مستوى الكفاف: يعبّر مستوى الكفاف من الغذاء عن البعد الاستهلاكي لمشكلة الأمن الغذائي كحد أدنى من السّعرات الحراريّة من أجل استمرار الحياة، كما يتوافق مستوى الكفاف من الغذاء مع مفهوم حدّ الفقر وذلك إذا أُعتبر أنّ توافر الدّخل والامكانيّات يتيح الحصول على الحدّ الأدنى من الغذاء، وهو الحدّ الأدنى من الدّخل اللاّزم لتلبية النّفقات الضروريّة للحياة ومن الغذاء.[5]

---

[1] محمد يدو: دور السّياسات الزّراعيّة في تحقيق الأمن الغذائي، مرجع سابق، ص 104، 105.

[2] إبراهيم الأنصاري، حنان طرشان: الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب، مرجع سابق، ص143

[3] عبد الرزاق بولودان، ياسين بورويسة: الأمن الغذائي الجزائري بين حتميّة تطوير سياسات الإنتاج والتسويق واستمرار العجز الغذائي، مجلّة معالم للدّراسات الإعلاميّة والاتّصاليّة، المجلّد 1، العدد 2، 2020، ص 9.

[4] عبد القادر مطاي: الأمن الغذائي في الوطن العربي... متى يتحقّق وكيف؟، مرجع سابق، ص 139.

[5] عبد الجبّار محسن ذياب الكبيسي: تحدّيات الأمن الغذائي في الوطن العربي خلال القرن الحادي والعشرين، دار آمنة للنّشر والتّوزيع، الأردن–عمان، د ط، 2014، ص 27.

ب. المستوى المتوسّط: ويمثّل المستوى المعتاد الّذي يعبّر عن قدرة التخلّص من سوء التغذيّة والّتي تعني نقص مكونات الغذاء من العناصر الأساسيّة اللاّزمة للجسم، ويتمّ التخلّص من ظاهرة سوء التّغذيّة عن طريق كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائيّة البيولوجيّة لكلّ أفراد المجتمع.[1]

ج. المستوى المحتمل: توفير الغذاء لا يكفي وحده لتحقيق الطّلب عليه لأنّه كلما ارتفع الدّخل الشخصي المتاح زاد المستوى المحتمل من الغذاء الّذي يمنح للفرد القدرة على المساهمة الفعّالة في عمليّة الانتاج، ودفع عجلة التّنميّة الاقتصاديّة ممّا يؤدّي إلى زيادة الإنتاج القومي وبالتّالي يتطوّر البلد.[2]

المطلب الثّالث: أبعاد الأمن الغذائي

نقف في هذا الشأن لنقدّم توضيحات حول أبعاد الأمن الغذائي المتعدّدة والمتفاعلة وهي على النّحو التّالي:

أوّلا: البعد الاقتصادي

إنّ البعد الاقتصادي للأمن الغذائي هو ذلك النّوع الّذي يركّز على دراسة جانبي الطّلب والعرض على الغذاء ولمعرفة حجم الفجوة الغذائيّة أو المستويات المختلفة لأسعار السّلع الغذائيّة، ومدى استقرار أسواق هذه السّلع، ومنه فإنّ العجز الغذائي هو نتيجة قصور الإنتاج الزّراعي على تلبية احتياجات السّكان المتزايدة بشكل كبير، والّذي يُهدّد كيان السّكان حاضرا ومستقبلا.[3]

ثانيا: البعد البيئي

لهذا البعد أهميّة قصوى في تحقيق سياسة الأمن الغذائي التّغذوي وبروز خريطتها على أرض الواقع بتقنيّة عاليّة، وأنّ البيئة الزّراعيّة لأيّة دولة تشهد تدهورا حادا نظرا لغياب البعد البيئي عن السّياسات الزّراعيّة. [4]

لهذا أوضحت الدّراسات أنّ هناك علاقة بين انعدام الأمن والتدهور البيئي لأنّ الّذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي يلحقون أنشطة مضادة للبيئة ممّا تؤدّي إلى تدهورها وتدهور الموارد الزّراعيّة.

ثالثا: البعد الاجتماعي

البعد الاجتماعي لا يقلّ خطورة عن البعد الاقتصادي والسّياسي خاصّة وأنّ مشكلة الغذاء تترك آثارا اجتماعيّة خطيرة تؤدّي إلى قصور الإنتاج الزّراعي وعدم انتظامه ممّا يخلق أضرارا في المستوى المعيشي والاجتماعي للمزارعين، ومنه فأهم الأبعاد الاجتماعيّة لمشكلة تحقيق الأمن الغذائي تتجلّى في:

– تدنّي مستوى التّغذية والتّأثير على الأمن الاجتماعي للمجتمعات، إذ هناك علاقة وطيدة بين الأمن الغذائي والاجتماعي؛[1]

---

[1] عبد الجبّار محسن ذياب الكبيسي: تحدّيات الأمن الغذائي في الوطن العربي خلال القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص 28.

[2] إبراهيم الأنصاري، حنان طرشان: الأمن الغذائي في عالم متغيّر في ظلّ الكوارث والأزمات والحروب، مرجع سابق، ص 113.

[3] عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي: تحدّيات الأمن الغذائي في الوطن العربي خلال القرن الحادي والعشرين، مرجع سّابق، ص 43.

[4] المرجع نفسه، ص 115.

رابعا: البعد الدّيمغرافي

يتدخّل العنصر البشري في هذه القضيّة في ثلاث أقطاب أوّلها أنّ التأمين الغذائي أوجده هو لأجله ذاته وبقائه، ثانيا أنّ الإنسان هو المنشّط لحيثيات الإنتاج والتّسيير الدّالة على الأمن الغذائي. أمّا القطب الثالث وهو الأهمّ لأنّ الكائن البشري يعتبر مقياسا للكفاية الغذائيّة لأنّه المحدث للأزمة الغذائيّة الّتي تستدعي التأمين لها[2]، ولقد بدا هذا واضحا بعد التّزايد السكاني المذهل الّذي عرفته مجمل بلدان العالم.

خامسا: البعد الثّقافي

البعد الثّقافي للأمن الغذائي فهو مرادف في الدّلالة لتحقيق الإشباع الذّاتي من الحاجات الثقافيّة، فهو بهذا المعنى قدرته على توفير حاجاته من الإنتاج والتّراكم ومغالبة النّدرة والخصاصة والحاجة ورفع الخوف من العجز، فهو ينشد التطوّر والتقدّم والإبداع.[3]

سادسا: البعد الصّحي

يركّز هذا البعد على تحديد الاحتياجات الأساسيّة للغذاء وضمان الحد الأدنى من المستوى الغذائي الكافي لنموّ الجسم الإنساني وتجديد طاقته وقدرته على العمل؛ هذا ما اعتمدت عليه أدبيّات البنك الدّولي في قوله: "هو إمكانيّة حصول أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي والّذي يتطلّبه نشاطهم وصحّتهم".[4]

سابعا: البعد الأخلاقي

ويتعلّق هذا البعد بحالة الإنسان الحاليّة والمستقبليّة، لأنّ الغذاء أمر أساسي في حياة الإنسان لهذا يجب عدم الاضرار بالأمن الغذائي أو بالغذاء، لأنّ ذلك الضرر يصل للإنسان ويؤثّر في مستقبله.[5]

ولتحقيق الأمن الغذائي لابدّ من تخطيط عقلاني ومنطقي يجمع بين مختلف القطاعات.

---

[1] ينظر: محمد يدو: دور السّياسة الزّراعيّة في تحقيق الأمن الغذائي، مرجع سابق، ص 106، 107.

[2] بلقاسم سلاطنيّة، مليكة عرعور: معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة–الجزائر، العدد 5، جوان 2009، ص 3، 4.

[3] إبراهيم الأنصاري، حنان طرشان: الأمن الغذائي في عالم متغيّر في ظلّ الكوارث والأزمات والحروب، مرجع سابق، ص ، 117، 118.

[4] عبد الرّزاق بولودان، ياسين بورويسة: الأمن الغذائي الجزائري بين حتميّة تطوير سياسات الإنتاج والتّسويق واستمرار العجز الغذائي، مرجع سابق، ص 11.

[5] الأمانة العامّة: الأمن الغذائي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 2.

المبحث الثّاني: مضامين الأمن الغذائي

ينطوي الأمن الغذائي على جملة من المحتويات والتّي سنتطرق إليها في هذا المحور.

المطلب الأوّل: مقومات الأمن الغذائي

إنّ تطوّر أيّ قطاع اقتصادي مرهون بحكم الموارد الّتي يملكها، والّتي ترشّحه بأن يكون سيّد القطاعات يقوم بدور استراتيجي يُعوّل عليه في توفير الاحتياجات الغذائيّة، والّتي نلخّصها فيما يلي:

أولا: الموارد المائيّة

فهو يشكّل أحد الموارد الطبيعيّة المتوافرة، والّتي يجب:" المحافظة عليها واستخدامها بالشّكل الأفضل، وعدم تلويثها وترشيد استخدامها في الشّرب والرّي والصّناعة، والسّعي بكلّ السّبل للبحث عن مصادر مائيّة جديدة وتطويرها ورفع استثمارها"[1]، لتأمين التّوازن بين الموارد المائيّة المتاحة والطّلب المتزايد عليها.

فالأمن الغذائي هو: "وضعيّة مستقرّة لموارد المياه، يمكن الاطمئنان عليها يستجيب فيما عرض المياه للطّلب عليها"[2]، ولأهميته البالغة أكّد عليه الدّكتور أحمد كمال أبو المجد: "لا أمن عسكري لأمّة من الأمم خارج أمنه الاقتصادي، وذروة الأمن الاقتصادي هو الأمن الغذائي، وجوهر الأمن الغذائي هو المياه"[3].

إنّ تطوّر القطاع الزّراعي وتنميته مرتبط بحجم المياه المعبئة له.

ثانيا: المساحة الوافرة والصّالحة للزّراعة

تعتبر الأراضي الصّالحة للزّراعة من أهمّ الموارد الاقتصاديّة، ومن أفضل المقوّمات الأساسيّة المتعلّقة بمختلف المشاريع، وهذا ما يلاحظ على أنّ "الاقتصاديّين الأوائل كانوا يعطون لها أهميّة كبيرة كعنصر أساسي في الإنتاج، كما أنّ الاقتصاديين المحدثين المهتمّين بالتّنميّة الاقتصاديّة يُركّزون على دور انتاجيّة الأرض في التّنميّة"[4]، خاصّة وأنّها تسدّ أهمّ حاجة من حاجات البشر، وهي الغذاء.

ثالثا: رؤوس الأموال

إنّ زيادة الطّاقة الإنتاجيّة من المواد الغذائيّة تتوقّف على توافر الاستثمارات اللاّزمة لتمويل عمليّة التّنميّة الزّراعيّة، فدونها يتعذّر وضع الموارد الزّراعيّة المتاحة موضع الاستثمار الأمثل، وبذلك يجب توفير الاستثمارات اللاّزمة لتأمين مدخلات الإنتاج الزّراعي من مكننة وأسمدة وبذور ومبيدات حشريّة بالإضافة إلى تطوير البنية التّحتيّة من طرف، وجسور ووسائل النّقل المختلفة.[5]

---

[1] محمود زنبوعة: الأمن المائي العربي، مجلّة العلوم الاقتصاديّة والقانونيّة، جامعة دمشق، المجلد 23، العدد 1، 2007، ص 181.

[2] منذر خدام: الأمن الغذائي العربي: الواقع والتحدّيات، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ط1، 2001، ص 21.

[3] هشام بن حميدة: ضرورة حوكمة مياه الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي، مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية جامعة بومرداس، المؤتمر الدولي الثامن، إسطنبول، 2022/2018. ص 2.

[4] عبد الوهاب مطر الدّاهري: أسس ومبادئ الاقتصاد الزّراعي، مرجع سابق، ص 64.

[5] هاجر خلالفة: الأمن الغذائي بين إشكاليّة تعدّد المضامين وتنامي التّهديدات، مرجع سابق، ص 20.

رابعا: التّكنولوجيا الحديثة

وقد عرّف مكتب تقييم التّكنولوجيا بالكونغرس الأمريكي التّكنولوجيا الحيويّة على أنّها: " أي تكنولوجيا أو أسلوب إنتاجي يستخدم كائنات حيّة أو مواد من تلك الكائنات حيّة أو موارد من تلك الكائنات لعمل أو تعديل منتج"[1]، ومنه فالتّكنولوجيا مطلوبة في تحقيق الأمن الغذائي في كلّ دولة، خاصّة وأنّ الثّورة العلميّة والتكنولوجيّة في مجال الزّراعة قد أحدثت نقلة نوعيّة في التحوّل إلى مرحلة الإنتاج الوفير.

خامسا: البحث العلمي الزراعي

لقد غيّرت الأبحاث العلميّة في القرن العشرين طبيعة التّنميّة الزراعيّة وآفاقها، فأجرى الباحثون الزّراعيّون خلال السّنوات الخمسين الماضيّة تحليلات ودراسات منهجيّة أحدثت تغيّرات جوهريّة كانت أساسا في التطوّر الزّراعي[2]، وعليه لابدّ أن يستوعب البحث العلمي الزّراعي جوانب العنصر الّذي يراد تطويره كافة، الزّراعيّة، ، فهو إذا يلعب دورا كبيرا في إحداث التّطوّر في العمليّات الزّراعيّة لمجابهة المشاكل والتحدّيات الزّراعيّة من أجل تحقيق الأمن الغذائي.[3]

سادسا: توافر الموارد البشرية

تعد الموارد البشريّة بمثابة العنصر الحاكم والفاعل في عمليّة التّنميّة، من أجل تحقيق الأمن الغذائي الضّروري للفئة الاجتماعيّة خاصّة وأنّ الإنسان هو المنتج والمستهلك الّذي يسعى إلى استغلال الموارد البيئيّة الطّبيعيّة لتوفير احتياجاته مشغّلا كلّ قدراته وإمكانياته المتعدّدة لتحقيق ذلك.[4]

سابعا: الإدارة الرشيدة

فهي وظيفة إنتاجيّة تقوم على أساس تطبيق المبادئ العلميّة والاستفادة من الخبرات العلميّة في الإنتاج الزّراعي.[5]

المطلب الثّاني: مؤشّرات الأمن الغذائي

مع تطوّر الأمن الغذائي أضحى من الضّروري القيام بوضع مؤشّرات تتناسب والتغيّرات الأمن الغذائي، وتتمثّل هذه المؤشّرات في:

أولا: مرونة الطّلب السّعريّة

هي مدى استجابة الكميّة المطلوبة من سلطة معيّنة للتّغيير في سعرها مع فرض عوامل أخرى ثابتة، ويتمّ قياس المرونة وفق ما يلي:

---

[1] محمد السيد عبد السّلام: الأمن الغذائي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 157، 158.

[2] فاتح حركاتي: السّياسات الزّراعيّة العربيّة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، مجلّة الدّراسات الماليّة والمحاسبة، جامعة الشّهيد حمة لخضر، الوادي – الجزائر، العدد 7، السنة السابعة 2016، ص 452.

[3] عبد الجبار محسن دياب الكبيسي: تحدّيات الأمن الغذائي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 57.

[4] محمد محمود محمد الجمل: الثّروة الحيوانيّة والمراعي في بعض قرى شمال محافظة نابلس، دراسة استكمالا لمتطلّبات درجة الماجستير في الجغرافيا، جامعة النّجاح الوطنيّة، كلّية الدّراسات العليا، 2009، ص 46.

[5] عبد الوهاب مطر الداهري: أسس ومبادئ الاقتصاد الزّراعي، مرجع سابق، ص 131، 132.

التغيّر النّسبي في الكميّة المطلوبة

التغيّر النّسبي في السّعر

1. أنواع مرونة الطّلب السّعريّة:

أ.طلب مرن: وهو الّذي تكون القيمة العددية لمرونته أكبر من الواحد الصّحيح **(1e)** ذلك لأنّ التّغيير في الكميّة المطلوبة أكبر من التغيّر في السّعر، والشّكل الموالي يوضّح ذلك:[1]

الشكل رقم (03)

طلب مرن

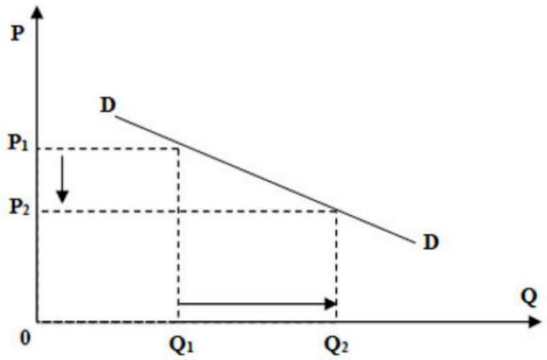

المصدر: عبد الغفور إبراهيم أحمد: مبادئ علم الاقتصاد، د ط، د ت ص 39

ب. طلب غير مرن: وهو الّذي تكون القيمة العددية لمرونته أصغر من الواحد **(1e)**، وذلك لأنّ التغيّر في الكميّة المطلوبة أقل من التغيّر في السّعر، والشّكل التّالي يوضّح ذلك:[2]

الشكل رقم (04)

طلب غير مرن

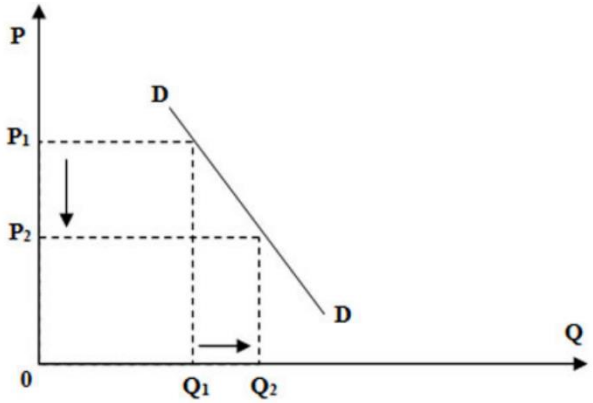

المصدر: عبد الغفور إبراهيم أحمد: مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص 39

[1] عبد الغفور إبراهيم أحمد: مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص 39.

[2] المرجع نفسه، ص 39.

ج.طلب متكافئ المرونة: وهو الذي تكون القيمة العددية لمرونتها مساوية **(e=1)** وذلك لأنّ التغيّر في الكميّة المطلوبة يساوي التغيّر في السعر[1].

ثانيا: مرونة الطّلب الدّاخليّة

هي مدى استجابة الكميّة المطلوبة من سلعة معيّنة للتغيّر في دخل المستهلك مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، ويتمّ قياسها وفق ما يلي:

$$\frac{\text{التغيّر النّسبي في الكميّة المطلوبة}}{\text{التغيّر النّسبي في الدّخل}}$$

إذا كانت مرونة الطّلب الدّاخليّة للسّلعة ذات إشارة سالبة فإنّ السّلعة رديئة، مثل: الملابس المستعملة. وإذا كانت مرونة الطّلب الدّاخليّة للسّلعة ذات إشارة موجبة فإنّ السّلعة اعتبارية مثل التّفاح.

ثالثا: مؤشّر نسبة الاكتفاء الذّاتي

طرحت فكرة الاكتفاء الذّاتي كبديل لمعالجة النّقص الحاصل في العرض وتوفير الإنتاج الغذائي محليّا، فهو عبارة عن نسبة كميّة الإنتاج إلى كميّة الاستهلاك كنسبة مئويّة، إذ يعتبر مقياسا يُعتمد في حسابه على الكمّيات دون القيم، وعليه فنسبة الاكتفاء الذّاتي الغذائي تعطي انطباعا أكثر واقعيّة عن حالة الغذاء على المستوى الوطني، فهي تعكس قدرة الإنتاج على مواجهة متطلّبات الاستهلاك.[2]

فالاكتفاء الذّاتي مفهوم يمكن قياسه، وذلك بنسبة الإنتاج المحلّي إلى الاستهلاك الوطني على الشّكل التّالي:

الاكتفاء الذّاتي = الإنتاج الوطني / المتاح من الغذاء x **100**[3]

وبهذا فهي تقيس درجة الاكتفاء على الذّات، وعندما تساوي **100%** نقول أنّه تحقّق الاكتفاء الذّاتي، ويحدث هذا عندما يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح للاستهلاك.

رابعا: مؤشّر الفجوة الغذائيّة

تعني الفجوة الغذائيّة الفرق بين ما نستطيع إنتاجه من السّلع والمواد الغذائيّة، وبين ما يكفي الاحتياجات الأساسيّة لتوفير الغذاء لجوع السّكان.

- الفجوة الغذائيّة الفعليّة = مجموع الواردات الغذائيّة + المعونات الغذائيّة.
- الفجوة الغذائيّة الفعليّة = نسبة الواردات الغذائيّة إلى قيمة الصادرات.
- نسبة الفجوة الغذائيّة= **1** ⟵ نسبة الاكتفاء الذّاتي.[4]

---

[1] عبد الغفور إبراهيم أحمد: مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص 39

[2] ابراهيم الأنصاري، حنان طرشان: الأمن الغذائي في عالم متغيّر في ظلّ الكوارث والأزمات والحروب، مرجع سابق، ص 132.

[3] يوسف بن يزة: محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص 19.

[4] رزيقة غراب: إشكاليّة الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، واقع وآفاق، مرجع سابق، ص 58.

المطلب الثّالث: خصائص الأمن الغذائي

تتمثّل خصائصه في العناصر التّالية:

أ. الاكتفاء: وهو القدرة على إنتاج ، تخزين واستيراد غذاء كاف لتلبية الحاجيات الغذائية لأفراد المجتمع ؛

ب. الاستقلال الذّاتي: الذي يقلل الانكشاف لتقلبات السّوق العالمية والضغوط السياسية؛

ج. الثّبات: بأن يكون تأثير التّباينات الموسمية والدّورية ، وغيرها في الوصول إلى الغذاء في حدّها الأدنى؛

ت. الاستمرارية: بأن يتمتع النّسق البيئي بالحماية والتّحسن عبر الزّمن ؛

ث. العدالة: وتعني في حدّها الأدنى أن يحصل كلّ أفراد المجتمع على الغذاء الكافي.[1]

[1] ابراهيم الأنصاري، حنان طرشان: الأمن الغذائي في عالم متغيّر في ظلّ الكوارث والأزمات والحروب، مرجع سابق، ص 125.

المبحث الثالث: أسباب نقص الأمن الغذائي وأهم العوامل المؤثرة في تحقيقه والآليات المقترحة للحدّ منه

الأمن الغذائي سلاح ذو حدّين نعمة في حالة توافره، ونقمة في حالة انعدامه، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى توضيح أهم العوامل التّي أدّت إلى انعدامه وما ينتج عنه من آثار.

المطلب الأول: أسباب نقص الأمن الغذائي

ترجع أسباب انعدام الأمن الغذائي إلى:

- الاختلال في التّوازن بين السّكان والإنتاج؛
- تصحّر وجفاف الطّبيعة، وكثرة البشر وانعدام المادّة؛
- تدعيم الأسعار بدل دعم الإنتاج؛
- إعطاء الأولوية للقطاعات غير المنتجة منها قطاع التّجارة والخدمات والإدارة؛
- عدم الاعتماد على ثقافة البحث العلمي؛
- غياب العلاقة بين مخابر البحث ومديرية الفلاحة؛
- عدم الاهتمام بالتّنميّة الفكريةّ بالنسبة لأفراد المجتمع وقد يكون ضمن الأسباب المؤدية إلى انتشار الأوبئة.
- مشكل غياب استراتيجية وتكنولوجية إنتاج البذور .[1]

المطلب الثّاني: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي

لقد ذهب العديد من الدّارسين والمختصّين الباحثين في الدّراسات الأمنيّة إلى تقسيم العوامل الّتي تواجه تحقيق الأمن الغذائي إلى عوامل مباشرة وأخرى غير مباشرة.

أولا: العوامل الطّبيعيّة

يقرّ الخبراء أنّ تغير المناخ يؤدي إلى إضعاف التّقدم المستمر في مجال الأمن الغذائي من خلال اضطرابات الإنتاج التّي تؤدي إلى قيود التّوافر المحلّي وزيادة الأسعار، بالإضافة إلى توقف قنوات النّقل وتراجع سلامة الأغذية، كما يؤثر على توافر الغذاء والوصول إليه، واستخدامه واستقراره . [2]

ثانيا: العوامل الدّيمغرافيّة

زيادة عدد السكان تعني بالضّرورة زيادة الإنتاج الزّراعي للوفاء باحتياجاتهم من الغذاء، وبذلك فالأعباء تقع مباشرة على العاملين في القطاع الزّراعي، فزيادة عدد السكان سيؤدّي بالضّرورة إلى زيادة الطّلب على الغذاء ويقابله حتما نقص في العرض خاصّة مع النّزوح الرّيفي الّذي تشهده بعض الدّول.

---

[1] محمد المهدي حسان تقية: الأمن الغذائي، أمانة الأجيال ، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشّلف، العدد 3، ديسمبر 2015، ص 7.

[2] إبراهيم الأنصاري، حنان طرشان، الأمن الغذائي في عالم متغيّر في ظلّ الكوارث والأزمات والحروب، مرجع سابق، ص192.

ثالثا: العوامل المادية والماليّة

يبقى أفق إمكانيّات التوسّع الزّراعي من حيث الكميّات المنتجة بالرّغم من الوفرة النّسبيّة للغذاء على النّطاق العالمي، حيث تجاوزت إنتاج الغذاء خلال الخمسين سنة الأخيرة من القرن العشرين نسبة النموّ السّكانيّة، وكان ذلك بفضل المكاسب المحقّقة في إنتاجيّة عناصر الإنتاج.[1]

المطلب الثّالث: آليات وفواعل تحقيق الأمن الغذائي

إنّ تزايد مشاكل الغذاء في العالم بأسره ومعاناة العديد من الدّول من فجوة الغذاء، استدعى أن تنتهج الدّول في سياستها ضدّ الجوع وانعدام الأمن الغذائي مجموعة من الآليات والّتي تتمثّل في:

أولا: الآليات الاجرائيّة

وتتمثّل هذه الآليات في:

- تشجيع ودعم الحركات التّعاونيّة الزّراعيّة، وخاصّة التّعاون الإنتاجي وتوفير كلّ المستلزمات لنجاح هذا الأخير؛
- توفير مختلف مستلزمات الإنتاج الزّراعي من مكنة، بذور محسّنة، أسمدة وحيوانات مهجنة؛
- انتقاء الأطر الفنيّة وتأهيلها وتوزيعها على الأماكن المناسبة لتوفير الغذاء وتحسين جودته؛

منح الامتيازات والتّسهيلات للدّول الزّراعيّة في إنتاج المحاصيل الزّراعيّة الّتي تعاني الدّولة المانحة نقصا فيها.[2]

ثانيا: الآليات القانونيّة

تشمل ما يلي:

- توفير قوانين ملائمة وتطبيق قوانين الإصلاح الزّراعي بشكل صارم بتوزيع الملكيّات الزّراعيّة الكبيرة إلى ذوي الاختصاص والكفاءات الزّراعيّة؛

-تحرير المحاصيل والمنتجات من القيود السّياسيّة والجمركيّة، وتحرير التّجارة بالسّلع الزّراعيّة المحليّة وتوفير الحماية من منافسة المنتجات الأجنبيّة.[3]

رابعا: الآليات المؤسّساتية

من أهمّ هذه الآليات نذكر منها:

- إقامة خلايا ومراكز معنيّة بتطوير وتحسين الإنتاج الغذائي يتبنّى سياسات واستراتيجيّات مدروسة؛
- تشجيع تأسيس المؤسّسات الصّغيرة الّتي تهتمّ بالمشاريع الزّراعيّة النّوعيّة والّتي تعني بزيادة الإنتاج وتحسينه؛
- سعي المؤسّسات الرّسميّة إلى وضع سياسات فعّالة في حالة مواجهة الارتفاع الحاد في أسعار السّلع الغذائيّة.

خامسا: الآليات الاقتصاديّة والمالية

- الاهتمام بالبّحث العلمي ونقل التّكنولوجيا، كونها لها دور وعلاقة فيما بينهما، ولهما تأثير على الغذاء؛

---

[1] منظّمة الأغذيّة والزّراعة للأمم المتّحدة: التّقرير السّنوي للفاو، روما، سنة 2009، ص 8.

[2] هاجر خلالفة: الأمن الغذائي بين إشكاليّة تعدّد المضامين وتنامي التّهديدات، مرجع سابق، ص 21، 22.

[3] المرجع نفسه، ص 22.

- تعدّد مصادر الدّخل داخل الأسرة الواحدة؛
- الاهتمام بخلق فرص العمل المنتج وتنميّته بما يتناسب وقدرات الأفراد؛

إنّ تحقيق الأمن الغذائي يتمّ تفعيل الآليات المختلفة والمجديّة لذلك، خاصّة وأنّ غاية استراتيجية تكمن في تعزيز الجهود بين كلّ الأطراف باعتبارها المدخل لتطوير القطاع الزّراعي وتحقيق وضع أفضل للأمن الغذائي، كما أنّ تحقيقه مرهون بمدى نجاعة الحفظ والاستراتيجيّات المعدّة لتحقيقه والمحافظة عليه كبعد من أبعاد الأمن

خلاصة الفصل الثاني:

تمّ التّركيز في هذا الفصل على الجانب النّظري والمفاهيم الأساسيّة للأمن الغذائي، حيث وقفت بنا المحطّة في أوّل الأمر إلى تعريف كلّ من الأمن والغذاء، باعتبار الأوّل الاطمئنان من الخوف، أمّا الثّاني فيمثّل في التنوّع في المواد الغذائيّة، والمتميّز بطعمه المقبول لدى أيّ إنسان، بعدها أزحنا الستار لتسليط الضّوء على مفهوم الأمن الغذائي وتعريف بعض المصطلحات المتشابهة والمتشابكة المتعلّقة به كالاكتفاء الذّاتي، وأمان الغذاء وغيرهما، ومنه فمصطلح الأمن الغذائي يتمثّل في قدرة الدّولة على توفير الاحتياجات الأساسيّة من الغذاء بالكمّ المطلوب، والنّوعيّة المرغوبة لجميع مواطنيها لضمان الحدّ الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام سواء في الظّروف العاديّة أو الطّارئة، إمّا مصادر محليّة أو عن طريق الاستيراد دون ضغوطات اقتصاديّة أو غيرها، والّذي ظهر على أثر أزمة الغذاء العالميّة خلال عقد السبعينيّات، فانطلاقا من المعالجة المفهوميّة، وضّحنا أهمّ مرتكزات الأمن الغذائي والمتمثّلة في مجموعة من العناصر منها توفير الغذاء، والقدرة على الحصول عليه، ومدى استقراره وكفايته، ولتحقيق ذلك، فلابد من الاستناد والاعتماد على جملة من الشّروط والّتي تساهم في تسهيل عمليّة اقتنائه، ومن خلال ذلك أشرنا إلى مستوياته والّتي تشمل المستوى المطلق والنسبي، والكفاف والمتوسط.

ثمّ أمطنا اللّثام لتحديد أبعاده، ولعلّ أبرزها البعد الاقتصادي والسّياسي والاجتماعي، وبطبيعة الحال، فالأمن الغذائي يرتكز على مقوّمات أساسيّة من شأنها أن تعزّز من توافره داخل أيّة دولة، وفي هذا الصّدد بالذّات تطرّقنا إلى أهمّ مؤشّراته، والّتي يجب العمل بها في تحليل النّاتج المحلّي الزّراعي، وعن طريقها يمكننا معرفة الوضع الغذائي، ونسبة النموّ الاقتصادي للأمّة، ونظرا لمكانته وأهميّته البالغة الّتي تكمن في تقديم تقييما لواقع الزّراعة المستدامة الاقليميّة والعالميّة، أصبح يحتلّ الصدارة الأولى في الأبحاث الاقتصاديّة.

وختاما قمنا بدراسة وتحليل أسباب انعدامه والّذي نتج عنها مشكلة وظاهرة الفقر والجوع، والّتي تشكّل خطرا على الرّفاهيّة الإنسانيّة تؤثّر سلبا على الدّول والشّعوب الّتي تعاني منه، بعدها تعرّضنا إلى أبرز العوامل المؤثّرة في تحقيقه، وللتصدّي والحدّ لظاهرة سوء التغذيّة افترضنا جملة من الإجراءات الضّروريّة الواجب السّير عليها من أجل تحقيق الأمن الغذائي الّذي أضحى الهدف المحوري والموضوع المركزي لعمليّة التّنميّة النّظريّة والتّطبيقيّة للعديد من المنظّمات الإقليميّة والعالميّة.

الفصل الثالث:

السّياسة الزّراعية الأوربيّة المشتركة والأمريكيّة

تمهيد:

قدّم كلّ من الاتّحاد الأوربي ، والولايات المتّحدة الأمريكية مجهودات عظيمة للنّهوض بالقطاع الزّراعي لفترة طويلة خلال القرن التّاسع عشر **(ق19)**، من أجل تحقيق تنمية مستدامة ، باعتبارهما قوتين اقتصاديتين عظيمتين على مستوى القطاع الفلاحي ، بالإضافة دعمهما للمزارعين الذين يعتبرون مادّة الخام للنّهوض بالزّراعة من أجل الوصول إلى تحقيق الهدف المنشود وتجسيد مصلحتهم ومصلحة كافة الشّعب .

فالسّياسة الزّراعية الأوربية المشتركة والأمريكية تعتبر معيارا ومؤشّرا لدعم المنتجين الدّوليين كونهم حلاّ على المدى الطّويل لتشجيع النهوض بالصّناعات الزّراعية، وقد تستمر عملية الدّعم لهم من أجل المنافسة مع سياسات القطاعات الأخرى حتى يتحقّق الأمن الغذائي المستدام من خلال التّوجهات الحديثة لهذين السّياستين ومدى انعكاسهما عليه.

المبحث الأول: السّياسة الزّراعية الأوربيّة المشتركة

المبحث الثاني: السّياسة الزّراعية الأمريكيّة

المبحث الثالث: انعكاسات السّياستين الأوربية المشتركة والأمريكية وأثر كوروناعلى الأمن الغذائي.

المبحث الأول: السّياسة الزّراعية الأوربيّة المشتركة

خرجت أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثّانية منهكة القوى بخسائر بشرية واقتصادية كبيرة وندرة في المؤنة الغذائية والمنتجات الزّراعية، فكان واجبا على قادتها البحث عن الطريق للخروج من هذه الوضعية، فكان الحلّ في إطلاق السّياسة الزّراعية الأوروبية المشتركة للاتّحاد الأوروبي عام **1962**.

والتي تسعى إلى تحقيق الأمن الغذائي عن طريق الزّراعة كقطاع والمجتمع كمزارعين.

المطلب الأول: ماهية السّياسة الزّراعيّة الأوربيّة المشتركة

أولا: تعريف السّياسة الزّراعية الأوروبية المشتركة:

تأسّست السّياسة الزّراعية المشتركة في عام **1962**، وهي سياسة مشتركة بين جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتتم إدارتها وتمويلها من موارد الميزانية السنوية للاتحاد الأوروبي التي تمثل ما يقارب **40%** .[1]

هناك عدة تعاريف منها:

هي عبارة عن شراكة بين الزّراعة والمجتمع وبين أوروبا ومزارعيها و تدعم السياسة الأوروبية المشتركة المزارعين وتضمن الأمن الغذائي لأوروبا وتغطي السياسة الزراعية للاتّحاد الأوروبي مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك جودة الأغذية والتجارة والترويج للمنتجات الزراعية في الاتّحاد الأوروبي.[2]

السّياسة الزّراعية الأوروبية بمجموعة القوانين والآليات والتشريعات والممارسات المتبنّاة من قبل الاتّحاد الأوروبي تهدف إلى تحديد سياسات عامة حول الزراعة وتنظيم الإنتاج والتجارة والتصنيع الغذائي في دول الاتّحاد، مع الاهتمام بمبدأ يرتكز بشكل متزايد على التّنمية الرّيفية لضمان أنّ الاتّحاد الأوروبي يمتلك قطاعا زراعيا حيويا وأنّ المستهلك له عرض ثابت من الغذاء الضروري بأسعار مناسبة.[3]

السّياسات الزّراعية المشتركة هي أحد أنظمة الاتحاد الأوروبي في مجال الدّعم والبرامج الزّراعية والهدف منة هو ضمان مستوى معيشي مقبول لصغار المزارعين وتوفير منتجات زراعية عالية الجودة بأسعار معتدلة بالتّوازي مع الحفاظ على التّراث الريفي، هذا النّظام قائم على دعامتين أساسيتين هما: **الدّعم النّقدي المباشر لصغار المزارعين وبرامج التّنمية الريفية.**[4]

---

[1] Les europeenes ,l agriculture et la politique agricol commune (PAC) :http://www.fao.org/family-farming/detail/fr/c/407640,consulté le :18/06/2023,à :04 :42

[2] حورية بناني، محمد بوزيان: راهنية السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة..قراء في الدوافع و الإصلاحات والنتائج. مرجع سابق ، ص 362

[3] أحمد بن زايد: سياسات التنمية الإقتصادية في الإتحاد الأوروبي، الاتحاد الاقتصادي و النقدي نموذجا، مجلة أفاق العلوم، الجلفة، العدد06،2017، ص 250.

[4]خبرات الإتحاد الأوروبي في التنمية الريفية والزراعية، برنامج معم التنمية الريفية. الرابط: تاريخ الدخول :2023/06/17، توقيت الدخول: 05:10 https://www.upehc.org

تركزّ السّياسة الزّراعية المشتركة الأوروبية على الموضوعات التّالية:[1]

- زيادة التنافسية للزراعة والغابات
- تحسين الوضع البيئي مع مراعاة البيئة.
- تحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية مع تنويع الاقتصاد الزراعي.

ثانيا: شروط السّياسة الزّراعية المشتركة الأوروبية

ومن أجل الوصول إلى الأهداف السابقة الذكر اعتمدت السّياسة الزراعية الأوروبية المشتركة على الشّروط التالية:

-الانتقال الحرّ للمواد الفلاحية وبأسعار موحدة داخل التّراب الأوروبي.

-أولوية شراء و تداول المنتوجات الفلاحية الأوروبية على المنتوجات القادمة من الخارج لاسيما من الو.م.أ .

-التّضامن الفلاحي ما بين الدول الأعضاء في العملية التّكاملية الأوروبية.

و بهذا ركّزت السّياسة الزّراعية المشتركة على ركيزتين أساسيتين هما المزارع و المستهلك وذلك باتباع نظام تعويض المزارعين وضمان دخولهم في حالة حدوث تقلبات معينة أو حدوث كوارث، الأوروبي على أن تكون الأسعار وذلك بفضل آليتين هما:

1. **نظام سعر تدخلي:** ويكون في حالة انخفاض سعر سلعة ما، فعند ذلك يقوم بشراء هذه السّلع التي سوف يزيد الطلب وبالتالي يزداد سعرها.[2]

2. **الدّعم المباشر للمنتجين:** تمّ بالأساس تقديم هذا الدعم للمزارعين الذين ينتجون منتوجات محددة، حيث ساعد هذا الدعم على زيادة الإنتاج من خلال تقديم الحوافز لزراعات معينة كما ساعد على زيادة الأرباح المرتبطة مع هذه الزراعات المختارة.[3]

ثالثا: أهداف السياسة الزراعية المشتركة الأوروبية:[4]

حدد البند **33** من معاهدة روما الموقعة عام **1957** أهداف السّياسات الزّراعية المشتركة بالنّقاط التّالية:

- زيادة انتاجية زراعية من خلال نشر التّطور التّقني وضمان نمو منطقي للإنتاج الزراعي و الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج و بشكل خاص العمالة.
- تأمين مستوى معيشة عادل للمجتمع الزراعي عن طريق زيادة الدخل الفردي للعاملين في الزراعة .
- استقرار أسواق المنتجات الزراعية.
- ضمان توفر المخازن الزراعية و المواد الأولية الازمة للصناعات الزراعية.

---

[1] J. Vapa Tankosić., M. Stojsavljević: EU common agricultural policy and pre accession assistance, Economics of Agriculture, , vol. 61, issue 1 2014, p198.

[2] حورية بناني، محمد بوزيان: راهنية السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة، المرجع السابق، ص367

[3] بن زايد أحمد: سياسات التنمية الإقتصادية في الإتحاد الأوروبي، الإتحاد الاقتصادي والنقدي نموذجا، مرجع سابق، ص 252.

[4]محمد على محمد: لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الإتحاد الأوروبي. سياسات رقم 18، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق 2006 ، ص2.

– ضمان وصول هذه المخازن إلى المستهلكين بأسعار معقولة.

– حققت السياسة الزراعية في فترة وجيزة الأمن الغذائي لأوروبا فحققت اكتفائها الذّاتي وأصبحت قوة اقتصادية معتمدة على الدور الكبير للمزارعين و التنمية الريفية في جميع انحاءها من خلال مرورها بعت إصلاحات.

المطلب الثاني: إصلاحات السياسة الزراعية الأوروبية

إنّ التحديات الجديدة التي واجهتها السياسة الزراعية الأوروبية الناتجة عن المنافسة العالمية و الأزمات الاقتصادية والمالية ومسألة تحقيق الأمن الغذائي، و التغيرات المناخية جعلت من الضروري إدخال تعديلات عليها .

أولا: خطة مانشلوت 1968:

هي أولى محاولات الإصلاح عرضها سيكو مانشلوت نائب رئيس المفوضية و المسؤول عن السياسات الزراعية في الاتحاد الأوروبي وجاءت لحل مشكلتين هما:

– الفوائض النّاجمة و التي نتجت عن الزّيادة في الإنتاج دون أن يقابله طلب الكافي.

– انخفاض الدّخل في قطاع الزراعة وزيادة الإنفاق عليه.

ثانيا: إصلاح ماك شاري 1992:

في عام **1992** و تحت إشراف المفوض الزراعي ماك شاري تبنى الاتحاد الأوروبي سلسلة من الإصلاحات التي هيأت للعمل من أجل اتفاقية جولة الأوروغواي حول الزراعة و أهم ما يميز هذا الإصلاح هو قبوله من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ، تتلخص نتائج هذا الإصلاح في:[1]

- تخفيض أسعار التدخل للحوم الأبقار و الحبوب بنسبة **15%** و**30%** على التوالي
- الالتزام بالتخلي عن **10%** من الأرض كشرط لتلقي الدعم.
- تمّ تعويض المزارعين من خلال دفعات للأسعار المخفضة مبنية على الإنتاج و إعداد الحيوانات لفترة مرجعية معينة.
- إدخال مجموعة من الإجراءات التي تتعلق بالتنمية الريفية لتشجيع الزراعة البينية بشكل خاص.

ثالثا: جدول أعمال 2000:[2]

تمّ اتّخاذ العديد من الإجراءات الإصلاحية في السياسة الزراعية الأوروبية سميت بجدول أعمال **2000** أهم أسباب هذا الإصلاح:

- التحضير لتوسيع الإتحاد الأوروبي لدخول **(10)** دول أوروبية، وكذلك التهيؤ لمرحلة العملة الموحدة .
- مواجهة المنافسة المتزايدة للدول الأخرى
- الاستعداد للمفاوضات حول التجارة العالمية.
- مواجهة المنافسة المتزايدة للدول الأخرى

و من أهم نتائج هذه الإصلاحات:

[1] محمد على محمد: لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الإتحاد الأوروبي. سياسات رقم 18، مرجع سابق، ص6.

[2] عبد الستار عبد الجبار موسى، خالد قحطان عبود: السياسة الزراعية المشتركة في دول الاتحاد الأوروبي الواقع والإصلاحات ،مرجع سابق، ص 8.

– تخفيض سعر التدخل الذي يحفز انتاج لحوم الأبقار وبنسبة **20%**، وفيما يخص الحبوب بنسبة **15%**، وتعويض الأسعار المنخفضة عن طريق الدّفعات المباشرة على أن يستخدم المزارع الممارسات البيئية التي تقلّل من تلوث المياه و التّربة كشرط للحصول عليها.

– للحصول على هذه الدفعات يترتب على المزارعين الذين ينتجون أكثر من **92%** طن من الحبوب أو البذور.

– أصدر قانون جديد للتّنمية الرّيفية بتمويل أكبر.

أسّست هذه الإصلاحات لتشكيل عمودين للسّياسة الزّراعية المشتركة عمود خاص بالمساعدات المباشرة والعمود الثاني خاص بالتنمية الرّيفية. على هذا الأساس تمّ تقسيم الميزانية إلى صندوقين الصّندوق الأوروبي الزّراعي للضّمان **FEAGA** الخاص بنفقات السّوق والتّصدير. والصّندوق الأوروبي الزّراعي للتنمية الرّيفية **FEADER** لتمويل إجراءات العمود الثاني وإلزام المزارع بحماية البيئة والتّقليل من تلوث المياه والتربة كشرط للحصول على الدّفعات المباشرة، مع إمكانية تخفيضها لتمويل معايير التّنمية الرّيفية.[1]

ومن الملاحظ أنّ إصلاح **2000** فكك أكثر الأدوات المدعمة للسّوق وأصبحت الأدوات الرّئيسية الأخرى للسّياسة الزّراعية المشتركة مهدّدة بالاختفاء وبصفة خاصّة إعانات التّصدير والمنظّمات المشتركة للسّوق المؤسسة منذ **1967**.

رابعا: إصلاحات 2008:[2]

تهدف هذه الإصلاحات إلى تحديث وتبسيط وترشيد السّياسات الزّراعية المشتركة و إزالة القيود المفروضة على المزارعين ومساعدتهم في الاستجابة بشكل أفضل للسوق و مواجهة التحديات الجديدة .

حيث تضمنت هذه الإصلاحات إلغاء ترك **10 %**من الأراضي الزراعية المتروكة ، و زيادة حصص الحليب و الغائها تدريجيا عام **2015** لأسباب معيارية تتعلق بسياسات التوجيه للكميات الحكومية منه وكذلك أسباب ديموغرافية كون عدد سكان العالم في تزايد ويمكن لدول الاتحاد فتح أسواق جديدة في العالم لهذه الصناعة عن طريق التصدير .

كما تهدف إلى أن يتم تحويل التدخل في السوق إلى شبكة أمان حقيقة وتخفيض المدفوعات المباشرة للمزارعين و الأموال المحولة إلى صندوق التنمية الرئيسة بالشكل الذي يؤدي بشكل أفضل للاستجابة للتحديات التي تواجهها الزراعة في دول الاتحاد الأوربي بما في ذلك التغير المناخي . كما اهتمّ هذا الإصلاح بتحسين إدارة المياه وحمليه التّنوع البيولوجي وإنتاج الطّاقة الخضراء.

وتبرز أهمية هذا الإصلاح كونه أكد على فصل المساعدات المباشرة التي تقدم للمزارعين وعدم ارتباطها بمدفوعات الإنتاج (أي لا ترتبط بأي منتج معين) كما عملت على تحويل الأموال من المساعدات المباشرة إلى التنمية الريفية وقد زادت هذه النسبة عام **2012**إلى **10 %**.

كما أدت هذه الإصلاحات على خفض على الدّفعات للمزارعين فوق**300000** يورو سنوياو التمويل يستخدم لتعزيز برامج تغير المناخ و الطاقة المتجددة و إدارة المياه والتنوع البيولوجي و الابتكار و ربطت هذه الإصلاحات بين أي

[1] B. Bourget : « Rdonner du sense à la politique agricole commune », Question d'Europe, n 422, 20 février 2017. p 1. En ligne www.ribert-Schuman/eu/fr/doc/question-d-eutope/ae-422.fr.pdf.

[2] عبد الستار عبد الجبار موسى، خالد قحطان عبود: السياسة الزراعية المشتركة في دول الإتحاد الأوروبي الواقع والإصلاحات، مرجع سابق، ص 08.

مساعدات تقدم للمزارعين ترتبط باحترام البيئة و رعاية الحيوان و معايير جودة الغذاء و إنّ عدم الالتزام يؤدي إلى تخفيض الدعم المقدم بنسب معينة .

خامسا: إصلاحات 2013:

تهدف هذه الإصلاحات إلى جعل الاتّفاق الجديد بشأن إصلاح السياسة الزراعية الأروبية (كاب) الذي تم الحصول عليه في عام **2013** هو ثمرة سنوات من التفكير و المناقشات و المفاوضات المكثفة مع استمرار الإصلاح الذي بدأ في التسعينيات حيث تمّ فيه مراجعة جميع مكونات السياسة المشتركة في وقت واحد.[1]

إن إصلاحات **2013** أدخلت هندسة جديدة للدفعات المباشرة أكثر إيكولوجية، لهذا الغرض كان لزامنا وجوب تحديد بصفة جيدة و دقيقة المواد المالية اللازمة، فقد وفر الاتحاد **362,187** مليار أورو للفترة ما بين **2014 –2020** خصص **277,85** أورو منها للدفعات المباشرة أي **84936** مليار أورو بالنسبة للتنمية الريفية و هذا طبقا للأسعار **2011.**[2]

يظهر التّغير الجذري في اتجاه السياسة الزراعية المشتركة من خلال تطور الاتّفاق من نظام دعم المنتجات إلى نظام دعم المنتجين.

في عام **1992** استحوذت إدارة السوق على أكثر من **90%** من إجمالي نفقات (كاااب) وفي نهاية **2013** انخفض إلى **5%** ، كما أنّ الحزمة الأمنية لفترة الأزمات و المدفوعات المباشرة هي المصدر الرّئيسي للدعم فهي تمثل **94%** من المدفوعات المنفصلة.[3]

يمكن أن يتطور توزيع الإنفاق لدعم صغار المزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة مما يسمح للدول الأعضاء بتحسين الإنفاق المستهدف لأولوياتهم المحدّدة، ويوضح الشّكل المدفوعات الفعلية في الفترة **1990–2012** وإلى غاية **2020.**

الشكل رقم (05)

تطور نفقات السّياسة الزّراعية المشتركة حسب السّنة التقويمية (الأسعار الحالية)

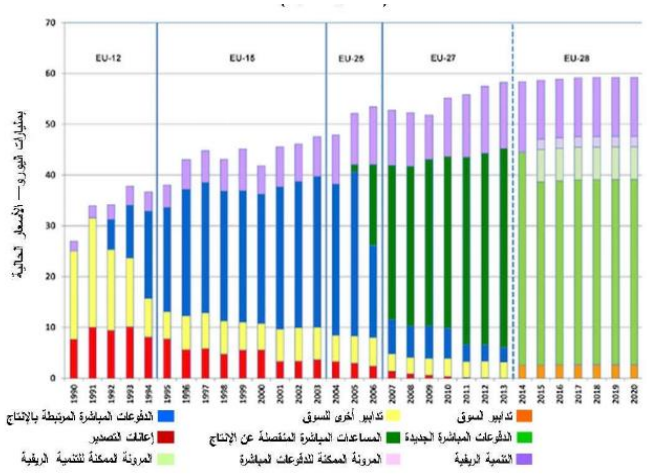

Source : Commission européenne DG Agriculture et développement rural

[1] Commission Europeene, présentation de la réforme de la PAC (2014-2020), p 01
[2] Ibid, p03
[3] Ibid, p04

سادسا: إصلاحات 2020 :

اتّفق وزراء الزراعة في الاتحاد الأوروبي في **2020/11/21** على إصلاح السياسة الزراعية المشتركة التي تتميز بقواعد بيئية ملزمة .وهي خطوة أولى حاسمة قبل المفاوضات مع أعضاء البرلمان الأوروبي. وقالت **وزيرة الزراعة الألمانية يوليا كلوكنر** التي تتولى ببلادها الرئاسة الدورية الأوروبية " إنه وبعد صراع طويل، توصلنا إلى اتفاق حاسم ، مع توازن جيد يستجيب لتطلعات السياسة الزراعية المشتركة أكثر اخضرارا وعدلاً وتبسيطا في القواعد.[1]

تهدف هذه الإصلاحات:

- تحديث وتبسيط وترشيد السّياسات الزّراعية المشتركة وإزالة القيود المفروضة على المزارعين و مساعدتهم في الاستجابة بشكل أفضل للسوق و مواجهة التحديات الجديدة.
- جعل المدفوعات المباشرة المقدمة إلى المزارعين أكثر عدلا و تعزيز موقفهم لإنتاج الغذاء و جعل السّياسة الزّراعية المشتركة أكثر شفافية و كفاءة.
- خفض حجم الميزانية المستقبلي
- دعم المزارعين الشّباب.
- زيادة تحفيز التّوجه نحو السوق الزراعية من خلال تخصيص مواد جديدة للمزارعين تساهم في زيادة الغذاء زيادة تحفيز التّوجه نحو السّوق الزّراعية من خلال تخصيص مواد جديدة للمزارعين تساهم في زيادة الغذاء.

المطلب الثالث: بعض مؤشرات السّياسة الزّراعية الأوروبية

أولا: تمويل السياسة الزراعية المشتركة الأوروبية:

الجدول رقم (04)

هيكلية تمويل السياسة الزراعية المشتركة في الاتحاد الأوربي

العمود	فقرات ميزانية السياسية الزراعية المشتركة		
	التمويل	نوع المدفوعات	الميزانية يورو
الأول	توجيه الزراعة الأوربية وتوليد الأموال **European Agricultural Gulden and Gurantee Fund (EAGGF)**	-مساعدات مباشرة -دعم دخل المزارعين ومن خلال نظام المدفوعات -التدخل في الأسواق الزراعية -دعم الأسعار المشتركة من خلال إعانات التصدير، المشتريات، خزن الفائض، الحصص.	

[1] اتفاق أوروبي على السياسة الزراعية المشتركة الجديدة.على الرابط:

https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=2146847.....تاريخ الدخول 2023/06/17 على الساعة13:30

الثاني	أموال الزراعة الأوربية لأغراض التنمية الريفية	يهتم بتنمية الريف من خلال المحاور التالية: **المحور الأول:** تحسين المنافسة في الزراعة والغابات. **المحور الثاني:** تحسين البيئة والريف. **المحور الثالث:** نوعية الحياة في المناطق الريفية وتنويع الاقتصاد الريفي. **المحور الرابع:** برامج القيادة من خلال دعم أنشطة التنمية العملية عبر منهج الربط بين أنشطة تنمية الاقتصاد الريفي.	

Source: T. Fritz : GLOBALISM HUNGER : food Security and the Eu' s common Agricultural policy (CAP), 2011, p 18.

تتكون **ميزانية السياسة الزراعية المشتركة** الأوروبية من:

العمود الأول: يهتم بدخل المزارعين و توجيه السوق.

العمود الثاني: يركز على تحسين البيئة الريفية .

يتم تمويل السياسة الزراعية المشتركة الأوروبية من خلال صندوق توجيه وضمان الزراعة الأوروبية و الذي تم تأسيسه عام **1962** لينفصل في عام **1964** إلى قسمين هما:[1]

1. **قسم الضّمان:** ويمول الانفاق اللازم لعمليات لشراء والخزن والتّصدير، أي يمول الإجراءات الّتي تخصّ العمود الأول.
2. **قسم التّوجيه:** يمول جزءا مهما من الإجراءات المتعلقة بالتنمية الرّيفية مثلا الاستثمار بمعدات تكنولوجية جديدة.

ويصنف الانفاق في قسم الضمان كإنفاق الزامي ضمن الميزانية العامّة بينما يعتبر قسم التوجيه كصندوق يهدف إلى نشر التنمية الرّيفية وتخفيف الفوارق بين المناطق الأوربية ويتمّ إدارة صندوق التوجيه والضمان من قبل المفوضية الأوربية والدّول الأعضاء ضمن اللّجنة الخاصّة بالصّندوق وتتألف من ممثلين عن الدّول الأعضاء والمفوضية.

ثانيا: السكان:

يضم الاتحاد الأوروبي **27** دولة بتعداد سكاني يفوق **447199** مليون نسمة حسب آخر إحصائيات قدمها البنك الدولي سنة **2021** .

إن إزدياد عدد سكان الإتحاد الأوروبي منذ سنة **1960** الى غاية سنة **2020** من **356947** مليون نسمة إلى **447692** مليون نسمة على التوالي راجع إلى إزدياد عدد الدول المنظمة اليه من **06** دول الى **28** دولة .

في سنة **2021** نلاحظ انخفاض راجع الى سببين رئيسيين هما أزمة كوفيد **19** وماخلفته من وفيات و خروج بريطانيا من الإتحاد.

و الجدول رقم **(05)** يوضح تطور عدد سكان الاتحاد الأوروبي للفترة ما بين **1967** و **2021**.

[1] محمد علي محمد: لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوروبي، سياسات رقم 18، مرجع سابق، ص4-5.

الجدول رقم(05)

تطور عدد السكان في الاتحاد الأوروبي في الفترة 1960-2021

السنة	عدد السكان /مليون نسمة
1960	35694719
1970	38611641
1980	40776082
1990	42030886
2000	42934245
2004	43405992
2010	44155255
2011	44076968
2012	4414987
2013	44246617
2014	44360137
2015	44457005
2016	44551542
2017	44621582
2018	44700110
2019	447367191
2020	447592315
2021	447199800

المصدر : الجدول من إعداد الطالبتين اعتمادا على إحصائيات البنك الدّولي
منظمة الأغذية والزّراعة ، الملفات الإلكترونية وموقع الويب على شبكة الأنترنت

الجدول رقم(06)

إجمالي عدد سكان المناطق الريفية و نسبتهم لعدد السكان الإجمالي في الاتحاد الأوروبي في الفترة 1960-2021

السنة	أجمالي عدد السكان المناطق الريفية/مليون نسمة	نسبة عدد السكان المناطق الريفية بالنسبة لعدد السكان الإجمالي
1960	147501016	%41
2003	123404585	%29
2013	119342144	%26
2019	113010933	%25
2020	112099739	%25
2021	110916413	%25

المصدر: الجدول من إعداد الطالبتين اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي

نلاحظ من الجدول رقم (06) أن إجمالي عدد سكان المناطق الريفية كان في سنة **1960** مقدر ب **147501016** مليون نسمة أي ما يعادل **41%** من عدد السكان الإجمالي وهذا راجع لكون أوروبا في ذلك الوقت كلها ريف، بعدها حدث انخفاض في هذه النسبة ليصل **25%** في سنة **2021** وهوا مايعكس انتقال الأوروبيين الى المدينة.

ثالثا: نسبة مساهمة القطاع الزّراعي في الناتج المحلّي الإجمالي لدول الاتحاد الأوربي:

بلغ النّاتج المحلّي لدول الاتّحاد الأوربي لعام **2021** ماقيمتهترل**17,18** يون دولار حيث كانت قيمته **7,28** تريليون دولار في **2000** وهذا يعكس ارتفاع قيمة السلع والخدمات المنتجة . فيما بلغ نصب الفرد الواحد من النّاتج المحلّي في عام **2021** بحدود **38411 دولار**، فيما كانت قيمته في عام **2000** بحدود **16947** دولار، وسبب ذلك يعود إلى ارتفاع أسعار المنتوجات الزّراعية ، هذا ما يوضّحه الجدول رقم (07).

الجدول رقم (07)

قيمة النّاتج المحلّي الإجمالي ومعدّل نموه السّنوي وحصة الفرد الواحد منه في دول الاتّحاد الأوروبي للمدة 2000-2021

السنة	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
قيمة الناتج الإجمالي ترليون (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)	7,28	8,08	11,42	12.71	16,3	14,56	14,64	15,65	13,55	13,89	14,76	15,98	15,69	15,37	17,18
حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي (بأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	16947	18761	26307	29092	37049	32969	33170	35278	30484	31175	33089	35751	35079	34330	38411
معدل انمو الناتج المحلي %	3.9	1,10	2,6	3,5	0,10	2,7	0,7-	1,6	2,3	2	2,8	2,1	1,8	5,7-	5,4

المصدر: الجدول من إعداد الطالبتين بناءا على إحصائيات البنك الدولي

منظمة الأغذية والزّراعة ، الملفات الإلكترونية وموقع الويب على شبكة الأنترنت

لقد كانت معدل نمو الناتج المحلّي للاتحاد الأوربي في عام **2000** بحدود **3.9%**، ووصل في عام **2021** بنسبة **5.4%**، وقد تخللت هذه المدّة فترات ارتفاع و انخفاض خاصة في سنة **2020** (**-5,7%**) و هذا راجع للأزمة كورونا بالتحديد وما نتج عنها من تباطئ في نمو الاقتصاد العالمي.

رابعا: العمالة في القطاع الزراعي

بلغ حجم العمالة في القطاع الزراعي في الاتحاد الأوروبي سنة **2021** نسبة **04%**، من مجموع عدد سكان الإجمالي حيث كان يشكل ما نسبته **11%** في سنة **1991**، أي إنخفضت بنسبة **7%** في المقابل نلاحظ من خلال الجدول

رقم (08) أن العاملون في قطاع الصناعة يشكلون ما نسبته **25%** و يشكل عمال قطاع الخدمات نسبة **71%**وهما نسبتين ثابتتين منذ سنة **2013** إلى غاية سنة **2021**.يمكن تفسير هذا بأن:

- قطاع الزراعة أصبح قطاع الزراعة أصبح يعتمد على التكنولوجيا والمكننة.
- المزايا التي يتحصل عليها العاملون في قطاع الصناعة والتجارة شجعت على العمل فيهما.

الجدول رقم (08)

نسبة عدد السكان العاملون في الزراعة و الصناعة و التجارة في الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 1991-2021

السنة	عدد السكان /مليون نسمة	نسبة العاملون في الزراعة %	نسبة العاملون في الصناعة%	نسبة العاملون في الخدمات%
1991	42030886	%11	%34	%54
2000	42934245	%9	%30	%61
2010	44155255	%6	%26	%68
2011	44076968	%6	%26	%68
2012	4414987	%6	%26	%69
2013	44246617	%5	%25	%70
2014	44360137	%5	%25	%70
2015	44457005	%5	%25	%70
2016	44551542	%5	%25	%70
2017	44621582	%5	%25	%70
2018	44700110	%4	%25	%70
2019	44736719	%4	%25	%70
2020	44769231	%4	%25	%71
2021	44719980	%4	%25	%71

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على احصائيات البنك الدولي

منظمة الأغذية والزّراعة ، الملفات الإلكترونية وموقع الويب على شبكة الأنترنت

خامسا: الإنفاق على السياسة الزراعية المشتركة الأوروبية:

يشكل انفاق على السياسة الزراعية المشتركة أهمية كبيرة من الميزانية العامة حيث شكلت عام **1970** ما نسبة **93.5%** بينما شكلت عام **2010** ما نسبته **45.8%** .

تشكل الأموال المخصصة للسياسة الزراعية المشتركة جزءا كبيرا من ميزانية الاتحاد الأوروبي ومن خلال معطيات الجدول رقم (09) نلاحظ أن نسبتها خلال المدة (1970-2010) تتجه للانخفاض بالرغم من ارتفاع حصة المبالغ المخصصة الى حصة من اجمالي الميزانية العامة وهي أحد الأهداف التي تسعى دول الاتحاد الى تحقيقها و الذي يمكن أن يحصل بتخفيض نسب الإنفاق أهمه الدعم.

الجدول رقم (09)

ميزانية السياسة الزراعية المشتركة ونسبتها من الميزانية العامة للاتحاد الأوروبي للمدة 1970-2010

السنة	إجمالي مدفوعات ميزانية الاتحاد الأوروبي	ميزانية CAP	نسبة CAP من مدفوعات الكلية للميزانية
1970	3,3852	3,1665	%93.5
1975	5,2169	4,4044	%75.7
1980	15,8573	11,6065	%73.25
1985	27,8673	20,4133	%73.2
1990	44,0629	27,4290	%62.2
1995	66,4574	37,0210	%55.6
2000	80,4489	41,8280	%52
2005	103,9996	51,2901	%49.3
2010	120,490	55,1830	%45.8

Source : J. Vapa Tankosić., M. Stojsavljević : EU common agricultural policy and pre accession assistance, Op cite, p.198.

سادسا: أهم المنتوجات الزراعية في الاتحاد الأوروبي:

1. الحبوب: انتعش محصول الحبوب في عام **2021** حيث بلغ **297,5** مليون طن يث كان في **2020 285,4** مليون طن وبلغ **299,3** ملون طن في عام **2019** أي بزيادة **12,1** مليون طن، حيث عرفت أوروبا جفاف في هذه الأعوام وانعكاسات أزمة كورونا على الإنتاج الزراعي و هو أقل من المستوى القياسي الذي وصل إليه في **2014** وهو **308,2** مليون طن والشكل رقم **(06)** يوضح ذلك:

الشكل رقم (06)

إنتاج الحبوب الرئيسية في الاتحاد الأوروبي(2012-2021)

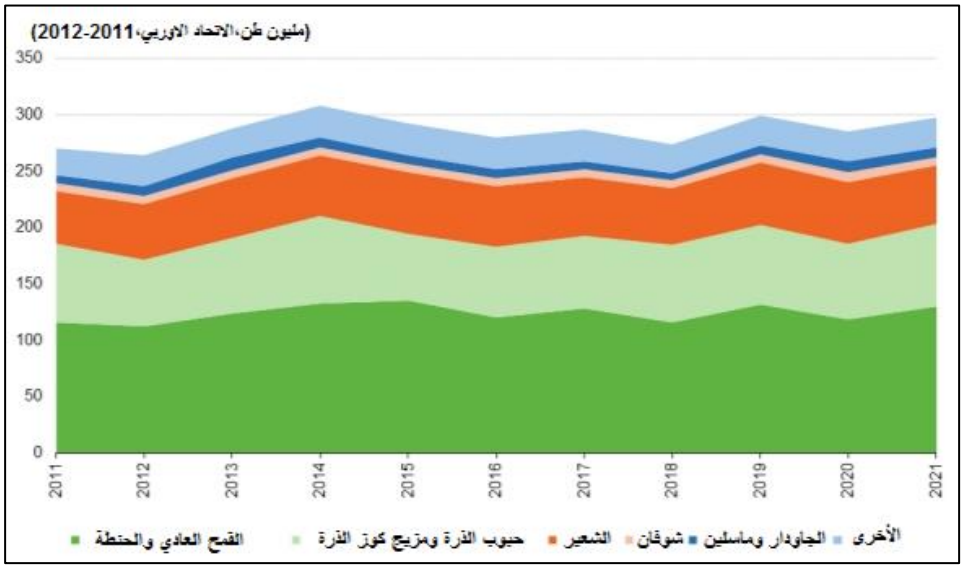

Source : https:// ec.europa.eu/Agriculture_forestry_and_fishery_statistics
ISBN 978-92-76-21522-6, doi : 10.2785/143455, cat. No, KS-FK-20-001 EN-N).27/06/2023 à 17 :25,p5

حصد الإتحاد الأوروبي في **2021** ما قيمته : **129,9** مليون طن من القمح أي ما قيمته **43,7%** ، الذرة **24,5%**، الشعير **17,5%**، الجاودار **2,8%**، الشوفان **2,5%**، آخرون **6,2%**، قمح صلب **2,8%** و الشكل رقم(**07**) يوضح ذلك:

الشكل رقم(07)

إنتاج الحبوب في 2021

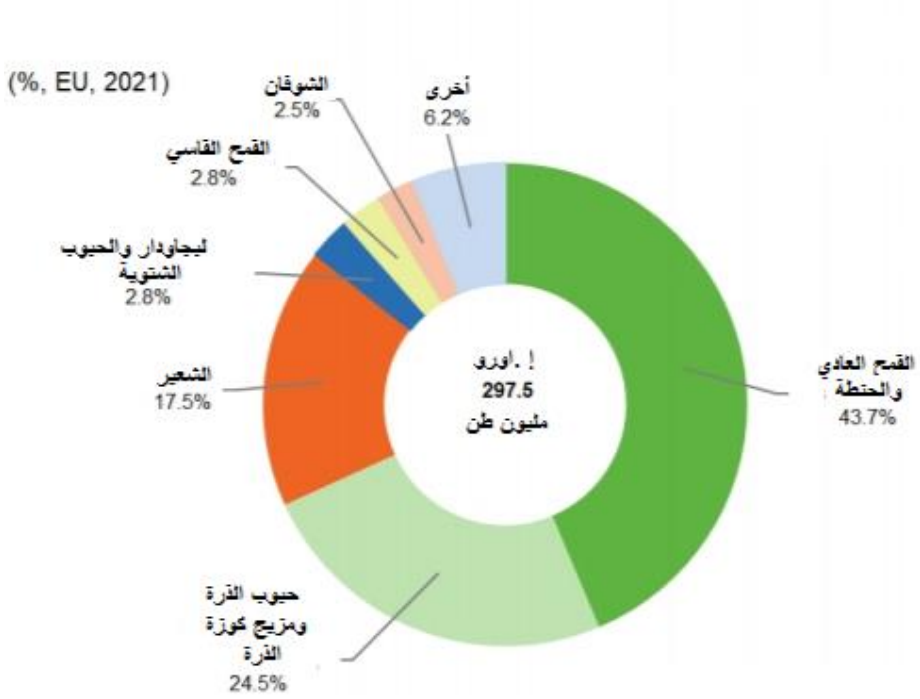

Source : https:// ec.europa.eu/Agriculture_forestry_and_fishery_statistics
ISBN 978-92-76-21522-6, doi : 10.2785/143455, cat. No, KS-FK-20-001 EN-N).27/06/2023 à 17 :25,p6

تعد فرنسا أكبر منتج للحبوب ب **66,9** مليون طن في **2021** أي بنسبة **22,5%** من إجمالي الإنتاج حيث كانت **23,89%** في **2019**، ألمانيا **42,4** مليون طن(**14,3%**)، بولندا **34** مليون طن(**11,4%**)، رومانيا**27,8** مليون طن(**9,3%**)، اسبانيا **25,5** مليون طن(**8,6%**).

بلغ إنتاج الشعير **52,1** مليون طن في عام **2021**، وهوا أقل ب **2,6** مليون طن عن **2020** و أقل ب **3,4** مليون طن عن **2019** وأهم الدول المنتجة له هيا فرنسا ، رومانيا، إسبانيا والدنمارك.

بلغ إنتاج الذرة **73** مليون طن في عام **2021** حيث كان **70,1** مليون طن في **2019**. وهذا راجع إلى زيادة الأراضي المزروعة. بلغ الإنتاج من الشوفان **7,5** مليون طن في **2021** بانخفاض **12,1%** عن عام**2020**.

2.البطاطا والبنجر السكري:

أ.البطاطا و البنجر السكري:[1] أنشأت المديرية العامة للزراعة والتنمية الريفية التابعة للمفوضية الأوروبية التابعة مرصدا لسوق السّكر من أجل توفير المزيد الشفافية.

Source : https:// ec.europa.eu/Agriculture_forestry_and_fishery_statistics
ISBN 978-92-76-21522-6, doi : 10.2785/143455, cat. No, KS-FK-20-001 EN-N).27/06/2023 à 17 :25,p9

حيث تم تنظيم سوق السكر من خلال إنشاء مرصد لسوق السكر من خلال حصص الإنتاج، ففي **2016** كانت المساحة المزروعة **16.5%** ووصل الإنتاج **134.2** مليون طن في **2017** ،**12** مليون طن في عام **2019**، **100,9** مليون طن في **2020**، ليرتفع إلى**113,3** مليون طن في **2021**.

في **2021** أنتج الاتحاد الأوروبي **113.1** مليون طن من البنجر السكري، أنتجت فرنسا منه **34,4** مليون طن في **(30,3%) 2021**، و ألمانيا **28,2%** ، بولندا **13,5%**، هولندا **5,8%**.

الشكل رقم (08)

إنتاج البنجر السكري 2011-2021

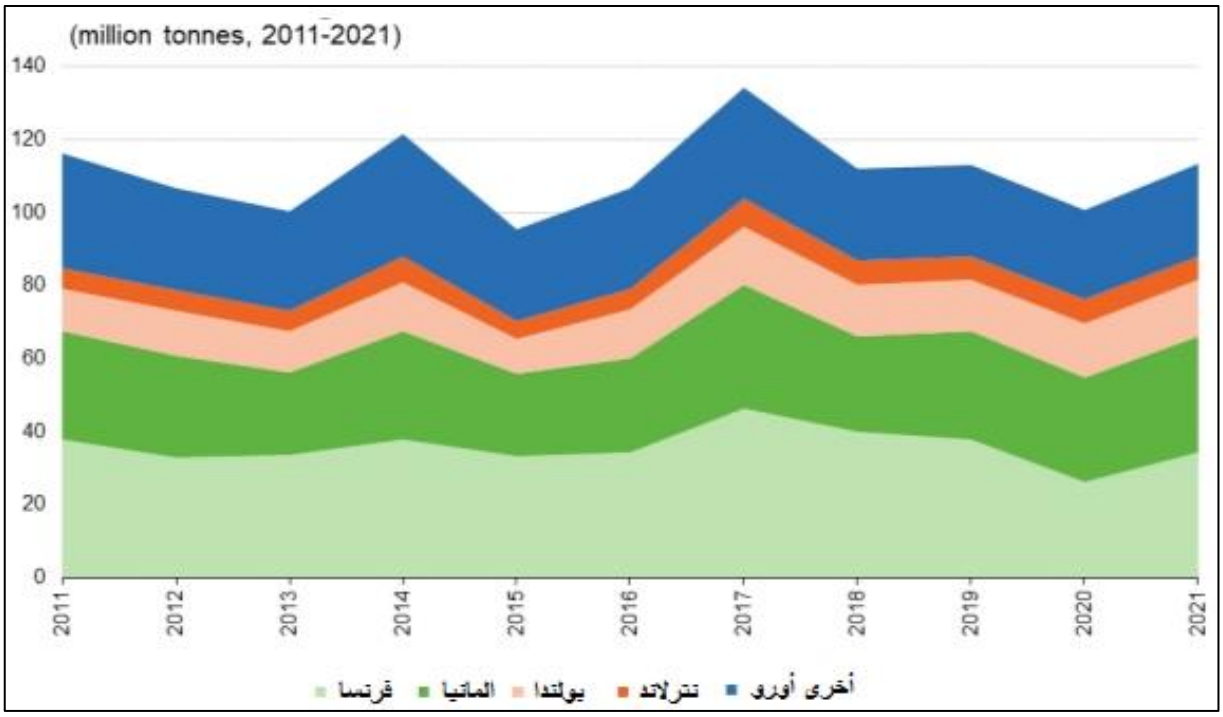

Source : https:// ec.europa.eu/Agriculture_forestry_and_fishery_statistics
ISBN 978-92-76-21522-6, doi : 10.2785/143455, cat. No, KS-FK-20-001 EN-N).27/06/2023 à 17 :25,p9

أنتج الاتحاد الأوروبي **50,4** مليون طن من البطاطس في عام **2021** حيث إنخفض ب **2,4** مليون طن في **2020** وكان الإنتاج **51,2** مليون طن في **2019** هذا التراجع في الإنتاج راجع الى انخفاضه في أهم الدول المنتجة له.

الشكل رقم (09)

إنتاج البنجر السكري والبطاطا في الاتحاد الأوروبي 2011-2021 (مليون طن)

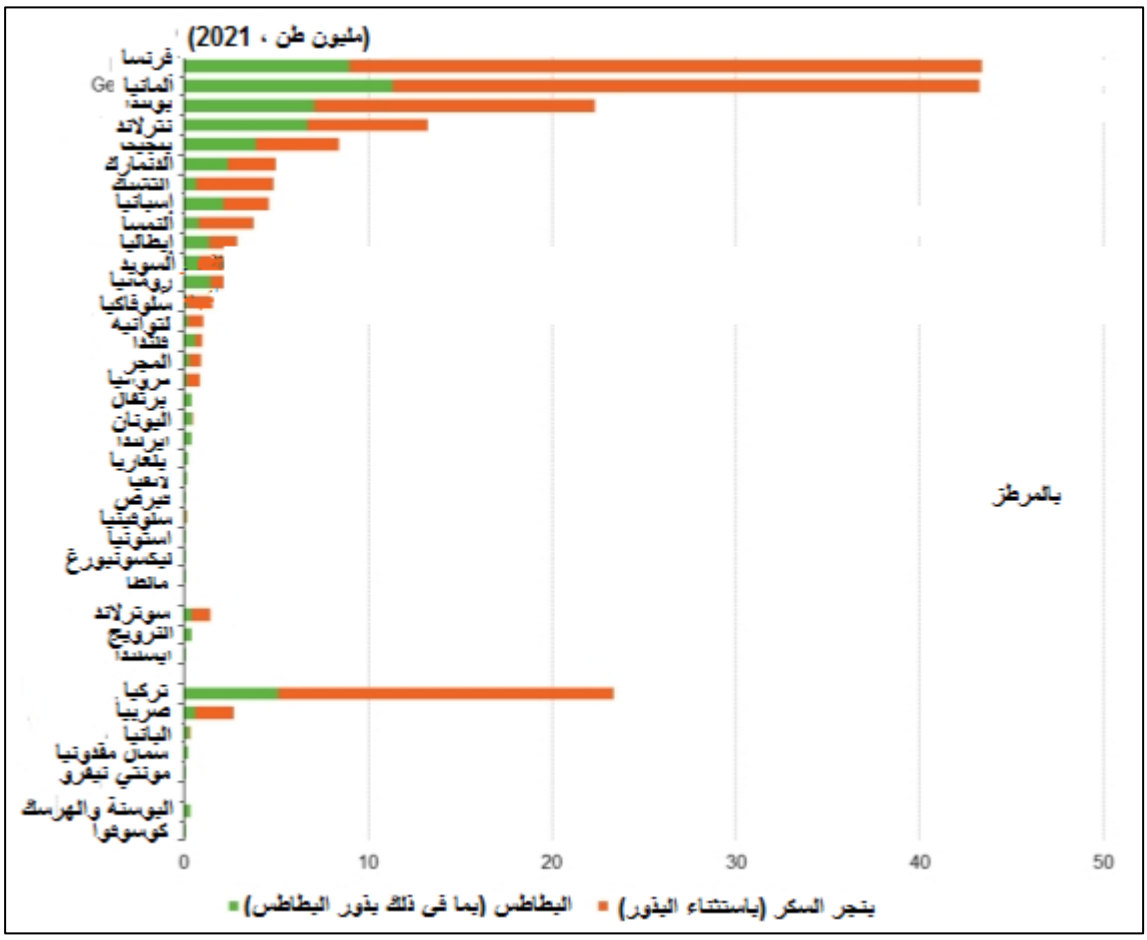

Source : https:// ec.europa.eu/Agriculture_forestry_and_fishery_statistics
ISBN 978-92-76-21522-6, doi : 10.2785/143455, cat. No, KS-FK-20-001 EN-N).27/06/2023 à 17 :25,p10

3.الفواكه: يدعم الاتحاد الأوروبي قطاع الفاكهة و الخضروات من خلال مخطط إدارة السوق و الذي يتضمن **04** أهداف:

- قطاع أكثر تنافسية.
- عدد أقل من التقلبات في دخل المنتجين.
- زيادة إستهلاك الفواكه و الخضر.
- حماية البيئة من خلال إستخدام تقنيات الزراعة والإنتاج الصديقة لها.

تم حصاد ما يقدر بنحو **36,4** مليون طن من الفاكهة في **2021**، أكثر من **90%** من إنتاج البرتقال و الخوخ في الإتحاد الأوروبي كان في إسبانيا، إيطاليا و اليونان .

الدول الرئيسة المنتجة للتفاح هي بولندا **32,8%**، إيطاليا **17,8%** وفرنسا **13,2%**.

في **2021** أنتج الإتحاد الأوروبي **14,4** مليون طن من الفاكهة التفاحية (تفاح، كمثرى) والمكسرات، و **11,5** مليون طن من الحمضيات (البرتقال، الساتسوما، الكلمنتين، الليمون).

و **6** مليون طن من الفواكه ذات النوى (خوخ، نكتارين، مشمش، كرز، برقوق) **6** مليون طن من الفاكهة الإستوائية والشبه إستوائية (التين، الكيوي، الأفوكادو، الموز).

الشكل رقم (10)

إنتاج الفواكه 2021 (مليون طن)

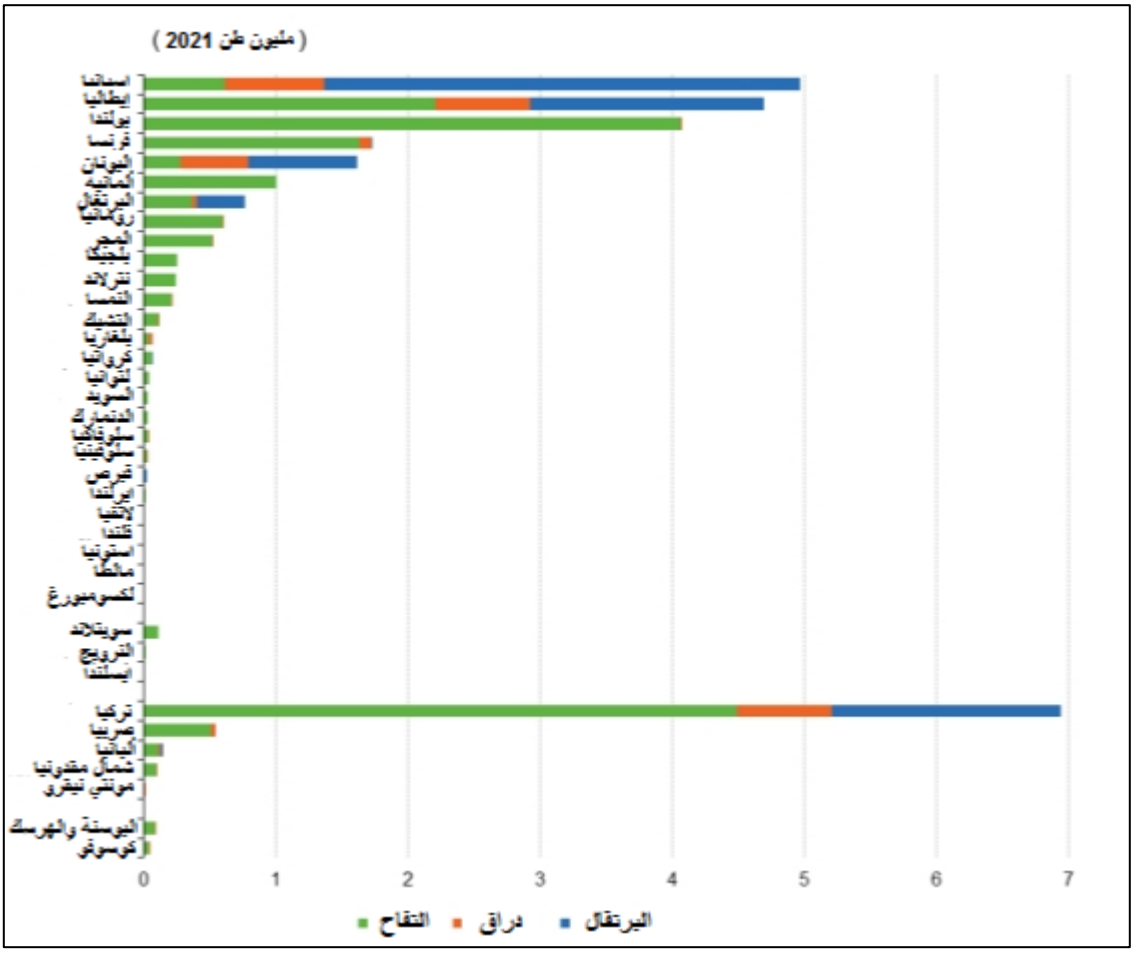

Source : https:// ec.europa.eu/Agriculture_forestry_and_fishery_statistics
ISBN 978-92-76-21522-6, doi : 10.2785/143455, cat. No, KS-FK-20-001 EN-N).27/06/2023 à 17 :25,p14

4.الخضروات: بلغ إنتاج دول الإتحاد الأوروبي من الخضروات الطازجة **67,2** مليون طن في **2021** حيث كان **60,9** مليون طن في **2019**، وحوالي **4** مليون طن أكثر من عام **2020** .

بلغ الإنتاج الطماطم **17,9** مليون طن في **2021**، أنتجت إيطاليا **6,6** مليون طن وإسبانيا **4,8** مليون طن(تنتج إيطاليا ثلثي الإنتاج).

أنتجت هولندا وإسبانيا مايقارب نصف إنتاج البصل في الإتحاد الأوروبي، حيث بلغ الإنتاج **7,1** مليون طن في **2021**.

أنتجت ألمانيا، فرنسا، هولندا و بولندا **55%** من إنتاج الجزر في الإتحاد الأوروبي. حيث بلغ الإنتاج **5.3** مليون طن.

الشكل رقم (11)

إنتاج الخضر 2021 (مليون طن)

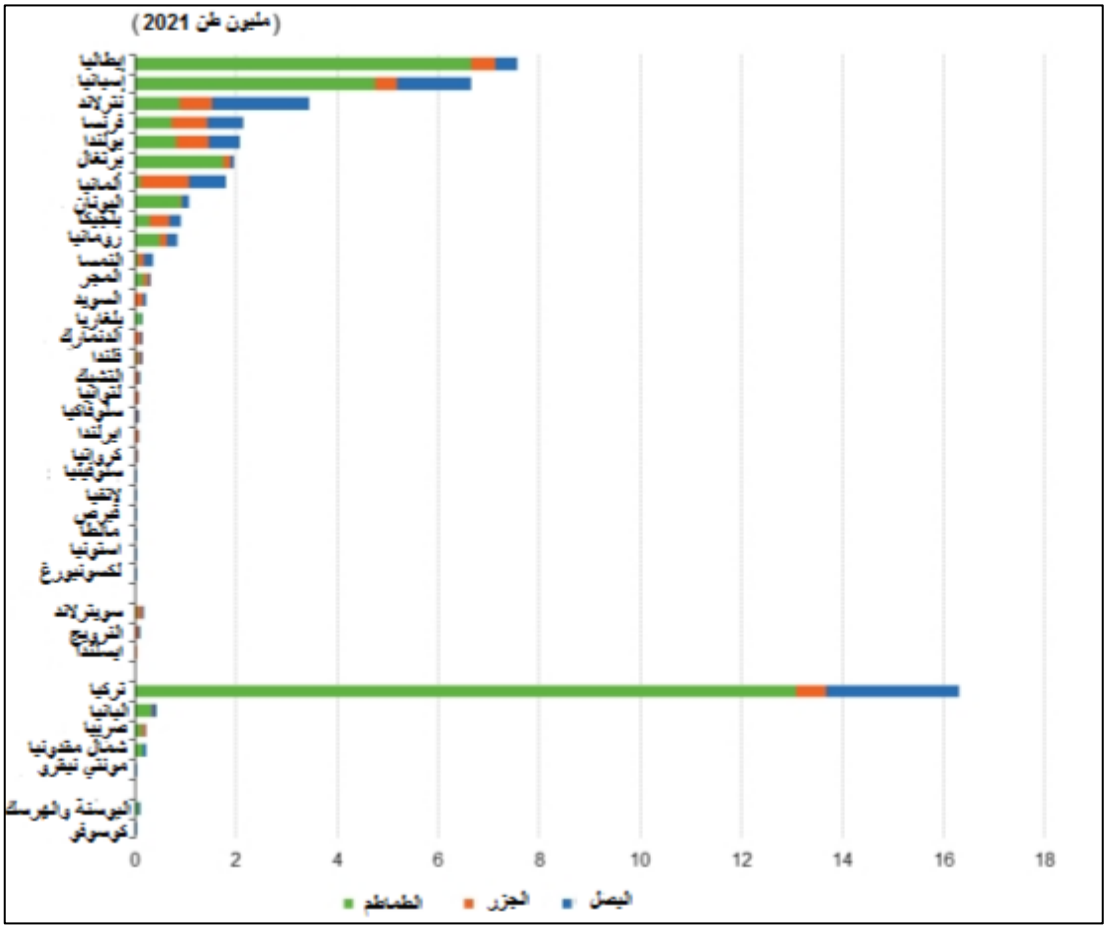

Source : https:// ec.europa.eu/Agriculture_forestry_and_fishery_statistics
ISBN 978-92-76-21522-6, doi : 10.2785/143455, cat. No, KS-FK-20-001 EN-N).27/06/2023 à 17 :25,p15

5.زيت الزيتون: يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر منتج لزيت الزيتون في العالم بحوالي ثلثي الإنتاج.

بلغ إجمالي الإنتاج **12,1** مليون طن في **2021** والذي كان **9,8** مليون طن سنة **2019** **وبزيادة تقدر ب 0,5 مليون طن سنة 2020**، والذي انخفض بمقدار **3,1** مليون طن عن سنة **2018** .

تعتبر إسبانيا أكبر منتج لزيت الزيتون حيث تشكل **63%** من إنتاج الاتحاد الأوروبي، تليها إيطاليا ب **17,9%**، اليونان ب**11,1%** و البرتغال ب **7,5%** و الشكل رقم يوضح ذلك:

الشكل رقم (12)

إنتاج الزيتون لزيت الزيتون سنة 2021

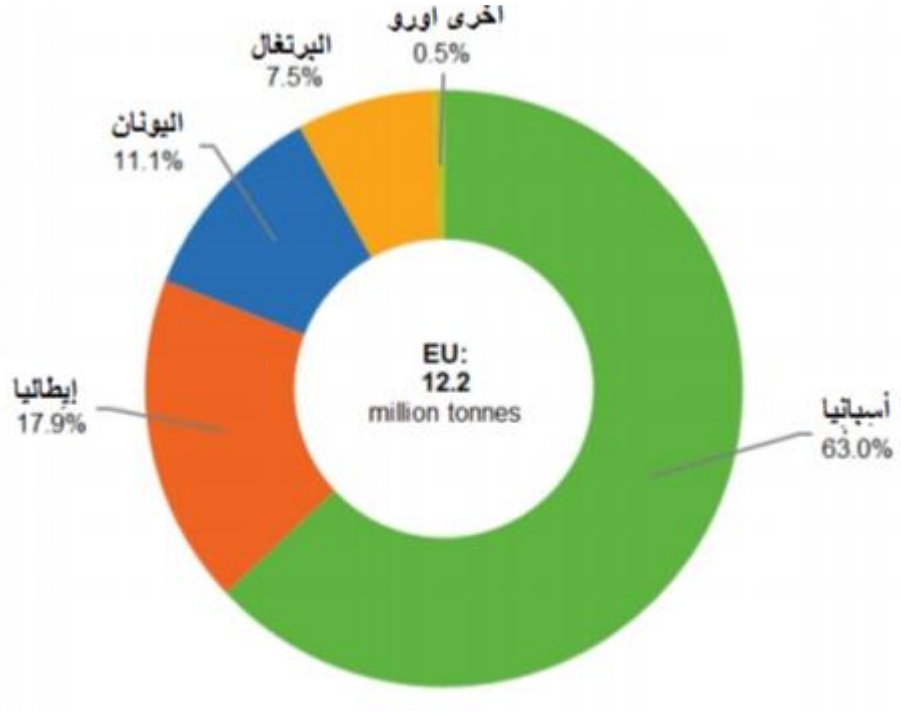

Source : https:// ec.europa.eu/Agriculture_forestry_and_fishery_statistics
ISBN 978-92-76-21522-6, doi : 10.2785/143455, cat. No, KS-FK-20-001 EN-N).27/06/2023 à 17 :25,p17

المبحث الثاني: السّياسة الزّراعية الأمريكيّة

تعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إلى حدّ بعيد أكبر مستوردين ومصدرين للمنتجات الزّراعية والغذائية في العالم، وفي نفس الوقت من بين أول من تدعم القطاع الزّراعي توظف الزّراعة في الولايات المتحدة الأمريكية **1,7%** فقط من السكان الناشطين، وتساهم **0,9%** فقط من الناتج المحلي الإجمالي لكن الصّادرات الزّراعية تلعب دورا مهما للغاية في اقتصاد البلاد لذا تحتل الولايات المتحدة الأمريكية مكانة بارزة في السّوق العالمية بعدد كبير من المنتجات الزّراعية على الرّغم من الانخفاض من حصة المنتجات الخام في الصادرات الزراعية الأمريكية **40%** اليوم مقابل أكثر من **70%** في أوائل الثمانينات لايزال فول الصويا والذرة والقمح يحتل المرتبة الأولى في السوق العالمية، بنسبة **13%** و**12%** و**10%** من الإجمالي في عام **2007** استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية رابعة مرتبة من فول الصويا في العالم، الصادرات **67%** للذرة و**27%** للقمح، تنسب هذه العروض إلى الزراعة العائلية بشكل أساسي **98%** المزارع و**86%** من الإنتاج، لهذا السبب تم انشاء السياسة الزراعية الأمريكية باعتبارها أداة توحيد وتجميع في القطاع الزراعي من أجل تطوير وتحقيق التنمية المستدامة والوصول إلى الهدف المنشود ألا وهو تحقيق الاكتفاء الذاتي لحاجيات السكان.[1]

المطلب الأول: السّياسة الزّراعية الأمريكيّة 1933-1996

أولا: منذ الثّلاثينات

1. قانون الزراعة 1933: كانت تلعب دورًا مهمًا في تثبيت الأسعار ولاستعادة الدّخل الزّراعي في مواجهة الأزمة التي مرّت بها الزّراعة الأمريكية في نهاية العشرينات التي أنشئت من القرن الماضي لدعم الأسعار الزّراعية من خلال تنظيم الإنتاج والتوريد.

أ. تنظيم الإنتاج: بفضل تجنبه وإلزامية الاستفادة من ضمان الأسعار للمنتجات الأساسية (الحبوب، بنجر السكري، القطن، الفول السوداني والحليب) كما أنهم يستفيدون من تدخل السلطات العامة.

ب. تنظيم التّوريد في الأسواق مع تخزين محصوله:

- مع مؤسسة ائتمان السلع: وهي منظمة تخزين عامة مقابل سلعة ثابتة عند مستوى الدعم.
- الإنتاج: الاحتفاظ بالتقدم الذي حصل عليه في ذلك الوقت مع الإشارة إلى سعر التكافؤ محدوبا لإعطاء كل منتج زراعي قوة شرائية تعادل تلك التي كانت في فترة الازدهار **1910-1914**.
- قانون دعم الطلب المحلي **1938**: تم توزيع السلع الغذائية لفائدة السكان المحتاجين نظام قسائم الطعام، فود ستامبس سيتم التخلي عن هذه خلال الحرب العالمية الثانية قبل إعادة العمل بها عام **1964**.[2]
- سيتم تحديد المعونة الغذائية المحلية وهي تمثل اليوم ميزانية كبيرة تبلغ **60** مليار دولار أي **55%** من ميزانية وزارة الزّراعة الأمريكية وهي بكثير من المساعدات المباشرة المدفوعة للمزارعين (حوالي **20%** من الميزانية).

---

[1] محاضر-باحث- **Agroparistech**، قيم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية والإدارية، الزراعة المقارنة والتنمية الزراعية، UF البريد الالكتروني **Sophie_devieme@agroparistech.fr** حقوق النشر الأكاديمية الفرنسية للزراعة- 2008- حلبة 12 مارس 2008- ص01.

[2] المرجع نفسه، ص 02.

ثانيا: منذ الخمسينات

سياسة زراعية هجومية متزايدة اتجاه السوق العالمية توفر الأسعار المرتفعة والمستقرة الأمن، للاستثمارات التي يقوم بها المزارعون بوتيرة سريعة، ونتيجة لذلك، تراكمت الفوائض في مخزون السّلع من أوائل الخمسينات، وتم تصديرها مع الإعانات.

1. القانون الزّراعي لإنشاء المعونة الغذائية الدولية 1954: يتضمن قانون الزراعة لعام **1954** قسما، **PL480** يهدف إلى تنمية الصادرات إليها، البلدان النامية من خلال برامج الائتمان والتبرعات الغذائية، تم الانتهاء منه في عام **1956** بواسطة برنامج ضمان ائتمان الصادرات **(GSM)** من عام **1955** إلى عام **1965** استفاد من **25%** إلى **30%** من الصادرات الزراعية الأمريكية من 1964، **PL480**، ثم تحديد سعر الدعم حسب سعر السوق العالمي.

السّياسة الزّراعية الأمريكية تسعى الحكومة إلى جعل الصّادرات الزّراعية الأمريكية أكثر قدرة على المنافسة، ولتجنب تراكم المخزونات من قبل مجلس التعاون الجمركي، الأمر الذي يتطلب دعمًا للتّصدير ونتيجة لذلك، تراكمت الفوائض في مخزون شركة اتحاد المقاولين منذ بداية الخمسينات هنا تسعى السّياسة الزّراعية الأمريكية إلى دعم الصّادرات أكثر فأكثر[1]، حيث قال إريك مونوز وهو كبير مستشارين في شؤون السّياسة في منطقة أوكسفام أمريكا" أعمل على هذه المسألة منذ **10** سنوات لقد عاصرت مشروعي لقانون المزرعة بأول مرة أرى فيها مناقشة جديدة تم فيها طرح مقترحات حقيقة على الطاولة، ويكون هناك طلب حقيقي لجعل جماعات المصالح الخاصة، التي تدعم الوضع القائم وقال أدم كينزيغر، عضو الكونغرس عن الحزب الجمهوري من ولاية إلينوي، وهو يرفع صورة تحمل شعار الولايات المتحدة الأمريكية وهذا هو شكل المعونة الغذائية، العبارة المكتوبة هي من الشّعب الأمريكي، الوكالة الأمريكية للتّنمية الدّولية حيث رد عليه أندرو ناتسيون مدير الوكالة الأمريكية للتّنمية الدّولية في الفترة **2001-2006** أنها النائب اذا رفعت صورة القسيمة الغذائية سوف نجد على الجانب الأيمن عبارة تقول: "عبارة أمريكية من الشّعب الأمريكي".[2]

ثالثا: منذ الستينات

1. القانون الزراعي 1964: تمّ تحديد السعر الدعم وفقا لسعر السوق العالمي **Capyright-Académie d'Agriculture de France 2008** تمّ اجتماع في مارس **2008**، وتسعى السّياسة الزّراعية الأمريكية الحكومية إلى جعل الصّادرات الزّراعية الأمريكية، أكثر قوة على المنافسة، وتجنب تراكم مخزون السّلع، وبالتّالي يتم تشغيل إزالة المخزون عند مستوى أقل، ويتم ضمان دخل المزارعين بفضل دفع المساعدات المباشرة اعتبارًا من عام 1973، يتم دفع هذه المساعدات أو مدفوعات النقي إذا كان سعر السّوق أقل من السّعر المستهدف أو السّعر المستهدف محسوبا، وفقًا لتكلفة الانتاج للمنتجات المختلفة، استفادت الزّراعة في الو أ م استفادة كاملة في التوسع القوي في السوق العالمية وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في السبعينات بفضل أدائها القوي من حيث إنتاجية العمالة، وهي تعمل بدون وضع جانبا وبدون مساعدة مباشرة.[3]

[1] محاضر -باحث- **Agroparistech**، قيم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية والإدارية، الزراعة المقارنة والتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص 06-12.
[2] The New Hunantarian April 2014/14 News food.
[3] المرجع نفسه، ص 04-05

رابعا: منذ الثّمانينات

تمّ تحديد سعر الدّعم تحت السّعر السّوق العالمي، والإعانات المقدمة إلى إنشاء الصّادرات، لهذا بدأ ركود حاد في أوائل الثّمانينات ركود في السّوق العالمية وازدياد المنافسة، خاصّة من الاتّحاد الأوروبي والبرازيل والتي كانت الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة ذلك معاقة بسبب الدّولار القوي وبمعدل القرض المرتفع لأن هذا يمرّ فقط انخفاض أسعار المنتجات الزّراعية مع تأخير تراكم مخزونات السلع واضطرت السلطات العامة إلى سحب مساحات كبيرة من الإنتاج تصل إلى **32** مليون هكتار، بما في ذلك **28** مليون من الحبوب، يسمح قانون الزراعة لعام **1985** بخفض معدل القرض إلى ما دون سعر السّوق العالمي، جعل الصّادرات الأمريكية أكثر تنافسية، إضافة إلى ذلك يقوي الائتمان وتطور سياسة دعم الصّادرات الجديدة، مجموعة من الأعضاء لعمل هذه الاجراءات على استقرار مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في السّوق العالمية ، حيث السّياسة الزراعية لعام **1985** فقدت تدابير مراقبة الانتاج والدعم، وضعها كأداة سياسة رئيسية لصالح المدفوعات المباشرة، ثمّ تسريع الاصلاحات وتعزيزها من خلال القانون **1996**، وكان هذا بمثابة خروج خبري عن البرامج السّلعية السّابقة إذا أصلحت بشكل أساسي نظام دعم الدّخل من خلال إلغاء الأسعار المستهدفة، وعندما تكون أسعار السّلع الأساسية منخفضة، تمّ سداد هذه المدفوعات من خلال قانون المالية لعام **2002** الذي أنشأ لإصلاح الاختلالات في ميزانية الدّولة لأنها جزء من قانون الزراعة لعام **2008**.

خامسا: منذ التّسعينات

1. قانون الزّراعة 1996: سياسة زراعية هجومية تميزت بالتّخلي عن تنظيم الإنتاج وتعميم " قروض التّسويق" في منتصف التسعينات كانت افاقًا لتطوير السّوق الزّراعية العالمية يهدف هذا القانون إلى السّماح للزّراعة الأمريكية بالاستفادة الكاملة من هذا التّوسع والزّيادة الموقعة في الأسعار الزّراعية يستفيد المزارع من الإنتاجية العالمية للعمالة حيث أدخل القانون **1996** تعديلا جذريا للأحداث التي تمّ تطبيقها تدريجيا من الثّلاثينات من أجل التّخلي عن تنظيم الإنتاج، واتباع تبعية امكانات الإنتاج، الزّراعة في الو م أ لا يزال هناك فقط الحماية البيئية الذي أنشئ لعام **1985**.

– فصل المساعدة المباشرة والتّخلي عن السّعر المستهدف وتعميم فروق التسويق التي تمّ إدخالها منذ عام **1985**، لم يكن توسيع السّوق العالمية الهدف الأساسي، بل انهارت أسعار المنتجات العالمية عام **1997** حيث حاولت السّلطات العامة تعويض انخفاض دخل المزارعين في عام **1996** عاد سوق الحبوب العالمي النمو، جميع توقعات التنمية (منطقة الأغذية، الزراعة، البنك الدولي، وزارة الزراعة الأمريكية) متماثلة، وضعت السّلطات العامة تشريعات تهدف إلى تحرير إمكانات الإنتاج الزراعي الأمريكي من أجل الاستفادة من القفزة في التّجارة العالمية واستفادة، بفضل المزايا النسبية للزراعة، أدت الالتزامات إلى التعهد بها إلى اتفاقية مراكش في عام **1994** إلى فصل مساعدات الإنتاج وهي مرتبطة الان بمنطقة قاعدية تاريخية.

المطلب الثاني: السّياسة الزّراعية 1996-2018 وما بعد 2018

أولا: مشروع قانون مزرعة 2002:

العودة إلى السّعر المستهدف: شبكة أمان للزراعة الأمريكية لهذا نقول أن عواقب هذه السّياسة ليست طويلة في المستقبل، لأن هذا القانون لا يؤدي إلى انخفاض في الانتاج عند فصل المساعدة بل على العكس تمامًا لأن إنتاج الحبوب

يستقر عند مستوى مرتفع وينفجر فول الصويا ويحدث هذا التّطور في سياق غير موات تباطؤ في الطّلب المرتبط بالأزمة المالية في البلدان الاسيوية والمنافسة المتزايدة في بلدان مجموعة كبرنز، نتيجة لذلك انخفضت أسعار معظم المنتجات الزراعية بشكل حاد عام **1997**، مما جعل الو م أ تقديم مساعدات طارئة للمنتجين لدعم دخلهم حيث سيتم تعزيز هذه المساعدات الطارئة، قانون الزراعة لعام **2002** في شكل مساعدات سباق الدراجات الهوائية، محسوبة بالرجوع إلى السعر المستهدف الذي يجب أن يضمن دخلاً لائقا للمزارع الأمريكية، كما أنّ المنافسة القوية التي تمارسها البرازيل والأرجنتين في سوق فول الصويا تقود السلطات العامة إلى توسيع نطاق تطبيق المساعدة لمواجهة التقلبات الدورية في البذور الزيتية، و التي كان من المقرر أن تظلّ سارية المفعول حتى العام الزراعي **2007** من أجل استفادة المنتجون من المدفوعات السنوية المحسوبة على أساس المحاصيل السّابقة للمزارع، حيث حدد قانون الزراعة لعام **2002** معدلات سداد ثابتة على أساس الوحدة للفترة **2002**–**2007** وعرض على المنتجين عرض تحديث.[1]

ثانيا: القانون الزّراعي 2008

تلقى **40%** من المزارع مدفوعات عامة من بينها **84%** من المزارع التي يقل حجم مبيعاتها عن **100,000** دولار أمريكي وتلقت **24%** من مدفوعات المحاصيل بموجب البرنامج، بينما **3%** منها علاوة على ذلك، من خلال هذا فإن هذه المدفوعات التي تستند إلى الإنتاج الفعلي (مثل المدفوعات المرتبطة بقروض التسويق) تذهب في الغالب إلى المزارعين الذين لديهم مستوى إنتاج مرتفع أو مناطق مرجعية كبيرة.

لهذا نقول أن قانون **2008** لا يقضي إلى تعزيز توجه السوق بشكل عام بل يحافظ على برامج دعم المحاصيل المنصوص عليها في قانون الزراعة لعام **2002** بل على العكس فهو يوسع إمكانيات دعم السلع مثل (الحبوب، الألبان، القطن والبذور الزيتية) حتى في ظل وجود أسعار سوق أعلى من ذلك بل القانون يعدل الأسعار المستهدفة ومعدلات القروض لبعض السلع إضافة إلى ذلك قانون **2008** لم يحدث أي تغييرا رئيسية في السياسة في قطاع السكر، الذي لا يزال يستفيد من دعم الأسعار المرتفعة والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] OCDE : Evaluation des réformes de la politique agricole aux Etats-Unis, politique relative au secteur des productions végétales, mor info : https //doi.arg :10.1787 :9789264096752-5-FR , 2008 page 24.

الجدول رقم (10)

متوسط سعر السوق لأول 5 اشهر بعد الحصاد

	معدل القروض للتسويق				معدلات الدفع المباشر		الاسعار الإرشاديه لموجهه التقلبات الدوريه			
	قانون الزراعة 2002	قانون الزراعة 2008			قانون الزراعة 2002	قانون الزراعة 2008	قانون الزراعة 2002	قانون الزراعة 2008		
	2004-2007	2008	2009	2010-2012	2002-2007	2008-2012	2004-2007	2008	2009	2010-2012
القمح	101.0	101.0	101.0	101.0	19.1	19.1	144.0	144.0	144.0	153.2
الذرة	76.8	76.8	76.8	76.8	11.0	11.0	103.5	103.5	103.5	103.5
حبوب الذرة الرفيعة	76.8	76.8	76.8	76.8	13.8	13.8	101.2	101.2	103.5	103.5
الشعير	85.0	85.0	89.6	89.6	11.0	11.0	102.9	102.9	120.9	120.8
شوفان	91.6	91.6	91.6	95.8	1.7	1.7	99.2	99.2	123.3	123.3
قطن المرتفعات	1146.4	1146.4	1146.4	1146.4	147.0	147.0	1596.1	1570.9	1570.9	1570.9
رز	143.3	/	/	/	51.8	/	231.5	/	/	/
رز طويل الحبة	/	143.3	143.3	143.3	/	51.8	/	231.5	231.5	231.5
رز متوسط الحبة	/	143.3	143.3	143.3	/	51.8	/	231.5	231.5	231.5
سوجا	183.7	183.7	183.7	183.7	16.2	16.2	213.1	213.1	213.1.	220.5
بذور زيتية اخرى	2.5.0	2.5.0	206.0	222.5	17.6	17.6	222.7	222.7	222.7	279.6
قصب السكر	396.8	296.8	396.8	407.9	/	/	/	/	/	/
الشمندر السكري	504.9	504.9	504.9	460.3	/	/	/	/	/	/
الفستق	391.4	391.4	391.4	391.4	39.7	36.0	545.8	645.8	545.8	545.8
البزلاء الجاف	137.2	137.2	119.1	119.1	/	/	/	183.5	183.5	183.5
العدس	258.4	258.4	248.7	248.7	/	/	/	282.5	282.5	282.5
الحمص	163.8	163.8	163.8	163.8	/	/	/	228.4	228.5	228.5
حمص كبير	/	/	248.7	248.7	/	/	/	282.5	212.5	212.5

المصدر: الفاو

ثالثا: القانون الزّراعي الأمريكي 2014-2018

لقد حقق القانون الزراعي الأمريكي مجموعة من الأهداف من أجل الوصول إلى المستوى التنموي لتحقيق الاكتفاء الذاتي لسد الحاجيات الغذائية للأفراد

- الاتجاه نحر الإرشاد الزراعي الذي له دور في تقديم مساعدة للمزارعين من أجل مساعدة أنفسهم لتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- تطوير السوق الداخلية
- خلق فرص العمل للمزارعين العاطلين عن العمل
- تطوير المحروقات الزراعية

ولتحقيق هذه الأهداف تم إدراج في ميزانية **2014-2015** حوالي ما يقدر ب**26** مليون أورو وذلك للحفاظ على هذا النظام من مخاطر تأمين المنتجات الناجمة عن البيو تكنولوجيا حيث يعتبر الأمريكيون قادة العالم في مجال التعديل الجني وهو مجال توليه الولايات المتحدة الأمريكية أهمية خاصة، حيث تخصص مساحات كبيرة لهذه الزراعة **93%** من مساحة الذّرة و**96%** من مساحة الصوجا و**96%** من مساحة القطن وهي تحتل المرتبة الأولى من المساحات المزروعة على أساس التعديل الجني في العالم حيث تمثل **73,1** مليون هكتار من **181,5** مليون هكتار على المستوى الإجمالي[1] حققت الجهود الرامية إلى تحسين الطريقة التي توزع بها الحكومة الأمريكية معونات غذائية دولية تصل قيمتها إلى ما يقرب من **2** مليار دولار طل عام بعض النجاحات في قانون الزراعة لعام **2014** الذي تم سنة مؤخرًا، و الذي يشار إليه عادة بمشروع قانون المزرعة، ولكن آلية معونة الغذاء المستخدمة من قبل أكبر دولة مانحة في العالم لا تزال تعطي أولويات لمتطلبات المصالح التجارية الأمريكية ولهذا القانون جوانب إيجابية حيث تمّ تحويل مشروع قانون المزرعة لعام **2008** الذي اختبر جدوى المشتريات المحلية والإقليمية كل سنة، إضافة إلى ذلك، فإن مشروع قانون المزرعة الجديد سوف يزيد النسبة المئوية للتمويل في أكبر برنامج للمعونة الغذائية وهو برنامج الغذاء مقابل السلام، بما يتراوح بين **13%** و**20%**، وهي النسبة التي يمكن تطبيقها على البرامج غير الطارئة عبر استخدام موارد قائمة على أساس نقدي أم سلع، بدلاً من آلية المعونة الغذائية التي يتم تحويلها إلى نقدية، والتي وجهت إليها انتقادات كثيرة. [2]

يعد تحويل مواد الإعادة إلى نقود أحد العيوب الرئيسية في نظام المعونة الغذائية الأمريكية بالحبوب للمنظمات غير الحكومية وغيرها، والتي تقوم بعد ذلك ببيع الأغذية في الدول المتلقية بغية جمع الأموال لبرامجها، حيث قال كريس باريت من جامعة كورنيل وهو محلل بارز في مجال المعونات الغذائية، التطورات الإيجابية الرئيسية في قانون مشروع المزرعة الجديد هي إقرار برنامج دائم للمشتريات المحلية والإقليمية وزيادة كبيرة في الحد الأقصى المحدد لتمويل الجهات الراعية المتعاونة، وهذا ما يتيح بشكل فعلي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وضع حد للتسييل المفتوح للمعونة الغذائية.[3]

[1] فاطمة الزهراء كرواتي: العلاقات التجارية الأورو –أمريكية في المجال الزراعي، دراسة حالة دعم الصادرات الزراعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2019، ص 130، 131.

[2] OCDE : Evaluation des réformes de la politique agricole aux Etats-Unis, Op cite , page 14.

[3] The New Humanitarin April 2014-14 News food.

رابعا: قانون السّياسة الزّراعية بعد 2018

تتميز السّياسة الزّراعية الجديدة حول حماية المنتجات الزراعية حول تغطية المخاطر حيث قامت هذه السياسة بعدة جوانب إلغاء مساعدات الدعم المنفصلة عن الإنتاج من أجل التركيز على الإجراءات التأمينية أي الانتقال من مرحلة دعم المنتوج إلى مرحلة دعم المنتج أي زيادة دخل المنتج، وقد خصص لذلك ميزانية تقدر ب **956** مليار دولار للعشر سنوات المقبلة، ولكن في الواقع يمكن انفاقها في الخمس سنوات المقبلة بإدراج التزامات جديدة نظرا للنفقات التي تمت منذ **2014** ونظرًا للأهداف التي تحققها السّياسة الزّراعية الأمريكية ودعم المحروقات الزراعية والعمل على دعم المساعدات المنفصلة عن الإنتاج، لهذا ركز المشرعون عملهم على تغطية المخاطر والتّأمينات بالتخصيص لها حوالي **70%** من نفقات الميزانية خارج إطار المساعدات الغذائية الدّاخلية، لتصبح المؤشر الأساسي في نظام الدّعم الأمريكي لهذا تعمل السّياسة الزّراعية الأمريكية على مساعدة إضافية للمزارعين الشّباب من أجل زيادة في تحقيق الاكتفاء الذاتي.

يتوجه **99%** من الدّعم العمومي الأمريكي في القانون الزّراعي الجديد إلى **3** فصول، فصل خاص بالزراعات الكبرى الحبوب، البذور مثل (الفول، البازلاء)، ويشمل هذا الفصل الأمنية والتأمينية ب**44** مليار دولار، أما الفصل الثّاني المتعلق بالبيئة بمبلغ يقدر ب**57** مليار دولار، أما الفصل الثّالث وتشمل المساعدة الغذائية الدّاخلية المتعلق بتوسيع السّوق الداخلية للمزارعين وتمثل ميزانية **80%** من الميزانية العامة وتقدر ب756 مليار دولار وأخيرًا الفصل المتعلق بالتأمينات الزراعية، ويقدر ب**89** مليار دولار ومخصص لحماية المزارعين من تقلبات الأسواق، لذا كان للولايات المتحدة الأمريكية دور رئيسي بالقطاع الزراعي لذا جعلها تحتل الصدارة في التّصدير والاستيراد، ومازالت الولايات المتحدة الأمريكية لحد الآن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة حيث نقول عنها أنها قوة اقتصادية إنتاجية وتتحكم في سوق أهم السّلع الزّراعية، وهذا راجع إلى جانبه الأكبر إلى الدعم الكبير الذي يستفيد منه المزارعين الأمريكيين وتعدد أدوات الدعم لتتلاءم مختلف الظروف.[1]

لهذا نقول أنّ السّياسة الزّراعية الأوروبية المشتركة والأمريكية اهتمام خاص من دولهم حيث استغرق الوقت في انشائها عدة سنوات، وهذا ناتج من خلال الحوار مع مختلف الشركاء من مجتمع مدني و منها زراعية، إلى جانب مراعاة الظروف الدولية، كلّ من السّياسة الزّراعية الأوروبية والأمريكية نظام مشترك وأداة وحيدة من الدعم القطاعي الزراعي فلكل سياسة نظام مشترك في دعم المساعدات المنفصلة على الإنتاج وتقديم دعم إضافي للمزارعين الشباب من أجل زيادة في الإنتاج وتوسيع الأسواق الداخلية من أجل الوصول إلى هدف واحد وهو تحقيق الاكتفاء الذاتي لسد الحاجيات الغذائية الخاصة للأفراد وتشجيع على توسيع قاعدة الإنتاج ورفع من المستوى التنموي.[2]

[1] فاطمة الزهراء كواتي: العلاقات التجارية الاورأمريكية في المجال الزراعي –دراسة حالة دعم الصادرات الزراعية–، مرجع سابق، ص 130-131.
[2] المرجع نفسه، ص 130-131.

المطلب الثالث: أهم المنتجات الزراعية للسياسة الزراعية الأمريكية ومؤشراتها

أولا: خصائص الزّراعة في الولايات المتحدة مقارنة بالاتّحاد الأوروبي وفرنسا

الجدول الموالي يوضح ذلك:[1]

الجدول رقم (11)

مقارنة بين الو م أم والاتحاد الأوربي وفرنسا من حيث استغلال المساحات الزراعية

	و.م.أ	أوربي 15	فرنسا
المساحة الزراعية (SAU) Haمليون	382	136	28
عدد المزارع 1000	2192	6989	664
المساحة/ عقدha	175	20	42
عدد وحدات العمل الزراعي (UTA) x1000	3325	6890	970
SAU/UTA	115	20	28
القوى العملة الزراعية %	%2	%4.5	%4.5
حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي	%1.2	%1.8	%2.4

المصدر: بيانات يوروستات وزارة الزراعة الأمريكية **1999**.

Source : S. Devienne et all : Politique agricole et agriculture aux États-Unis : évolution et enjeux actuels, Dans Annales de géographie Éditions Armand Colin 2005/1 (n° 641), p

من الجدول : نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تستحوذ على أكبر مساحة مقارنة بالاتحاد الأوروبي وفرنسا، أما من جانب عدد المزارع ، وعدد وحدات العمل الزراعي ،وحصة الزراعة في الناتج المحلي الزراعي الاتحاد الأوروبي المستحوذ بدل الولايات المتحدة الأمريكية ، والسّبب في ذلك يعود إلى أنّ السّوق الأوربية أكبر منافسا للسّوق الأمريكية، والجدول يوضح ذلك.

[1] **Source :** S. Devienne et all : Politique agricole et agriculture aux États-Unis : évolution et enjeux actuels, Dans Annales de géographie Éditions Armand Colin 2005/1 (n° 641).

ثانيا: أهم المنتجات في الولايات المتحدة الأمريكية

المنحنيات البيانية لأهم المنتجات التي تنتجها الو م أ

الشكل رقم (13)

أهم المنتجات في الولايات المتحدة الأمريكية

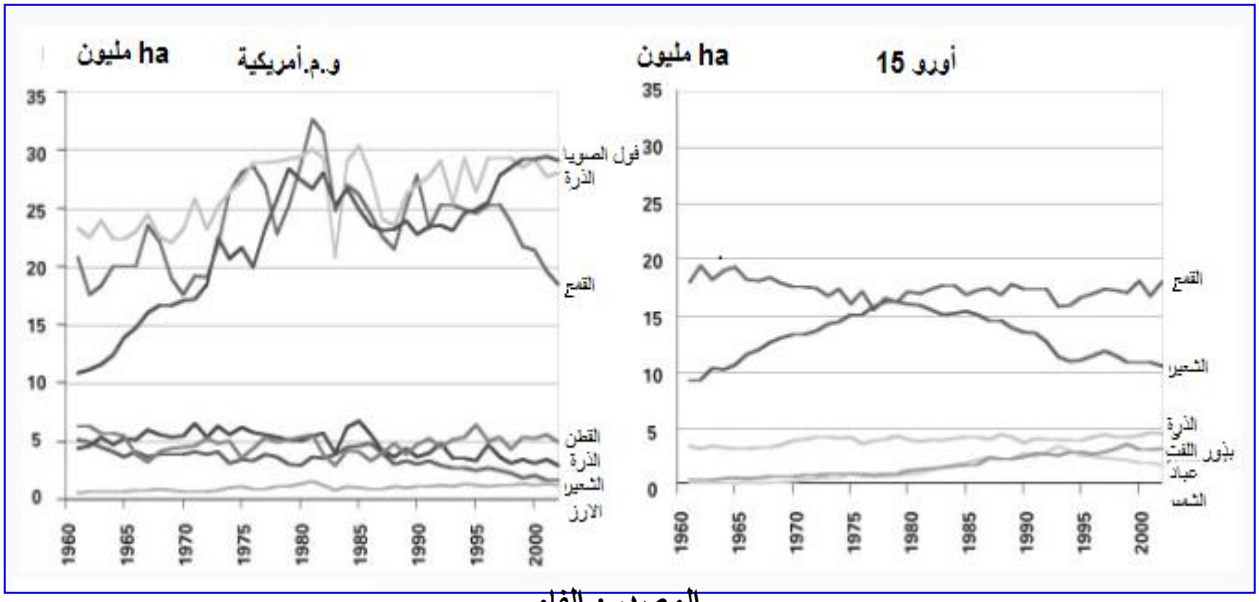

المصدر: الفاو

Source : S. Devienne et all : Politique agricole et agriculture aux États-Unis : évolution et enjeux actuels, Dans Annales de géographie Éditions Armand Colin 2005/1 (n° 641), p 15

نلاحظ من المنحنى البياني(**12**) أن الو م أ تحتل المرتبة الأولى في إنتاج القمح حيث في سنة **2000** ارتفع إلى **15** أورو مقارنة بالسنوات السابقة أما إذا نظرنا إلى إنتاج عباد الشّمس فالولايات المتحدة لم تحتل مرتبة في إنتاج هذه الأخيرة وذلك راجع لاهتمامها بزراعة القمح والشعير والذرة الزيتية بدل من عباد الشمس. أما المنحنى(**02**) الو م أ تهتم بزراعة فول الصويا والقمح والذرة أكثر من المنتجات الأخرى مثل(القطن، الذرة ،الأرز) ، والسّبب يعود إلى أنّ هذه المنتوجات الزّراعية المصدر الرئيسي لسكانها .

ثالثا: التّغير الحاصل في إنتاج الفواكه والخضروات في عام 2018

الشكل الموالي يبين أهم التغيرات التي طرأت في إنتاج الفواكه والخضروات

الشكل رقم (14)

التغير الحاصل في إنتاج الفواكه والخضروات في عام 2018

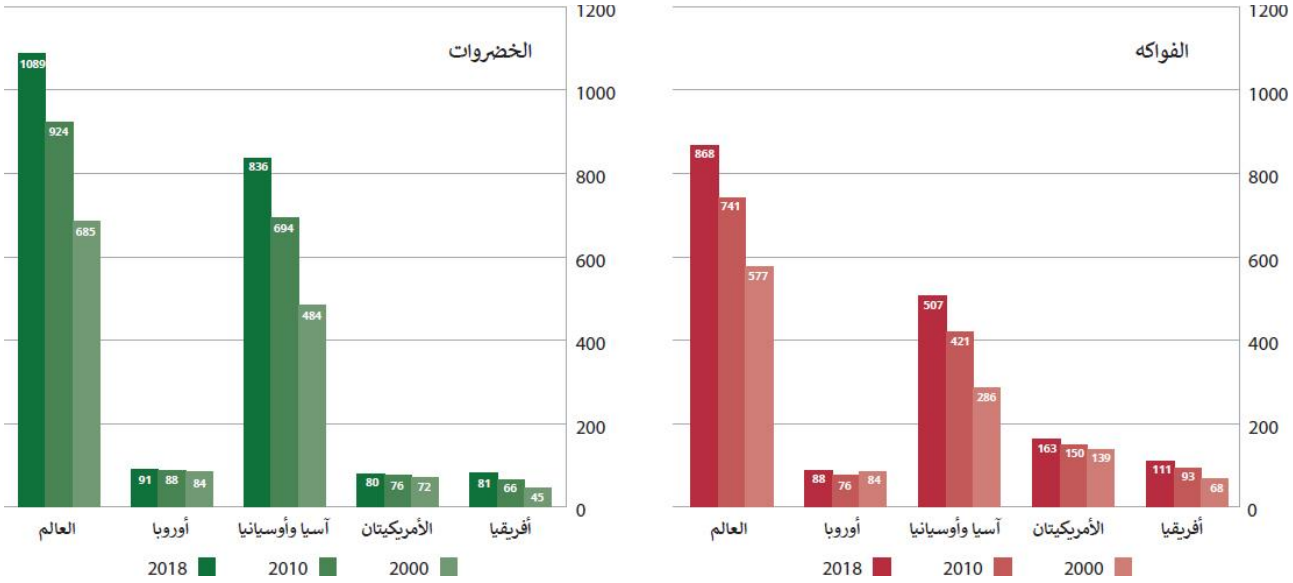

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة

شهد الإنتاج في بعض المناطق ركودا خاصة أنّ الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا التي تتميز بالتراجع في إنتاج الفواكه والخضروات، لكن هذا الإنتاج لايزال غير كاف، وفي عام **2000** بلغ مجموع الإنتاج **306** غرامات فقط لكل فرد يوميا وبحلول عام **2018** ارتفعت هذه الكمية **390** غراما (منطقة الأغذية والزراعة **2020**) ينتج المزارعون (صغار المنتجين) **80%** من الأغذية في العالم من حيث القيمة (منظمة الأغذية الزراعية والصّندوق الدولي للتنمية الزراعية **2019**).[1]

[1] الزراعة الخضراء: الإنتاج المستدام faoorg, httos://www.fao.arawina-areen منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة السنة الدولية للفواكه والخضروات 2021.

رابعا : الصّادرات و الواردات للمنتجات الزّراعية للولايات المتحدة الامريكية

أعمدة البيانية: يمثل أهم الصادرات والواردات للولايات المتحدة الامريكية

الشكل رقم (15)

الصادرات و الواردات للمنتجات الزراعية للولايات المتحدة الامريكية

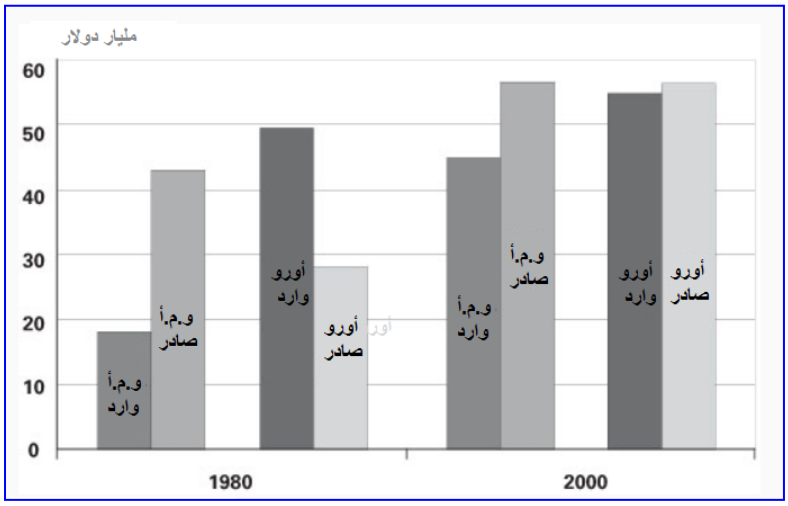

المصدر: الفاو

Source : S. Devienne et all : Politique agricole et agriculture aux États-Unis : évolution et enjeux actuels, Dans Annales de géographie Éditions Armand Colin 2005/1 (n° 641), p 20

نلاحظ من خلا ل الشكل أن في السنة **1980** توجد علاقة عكسية بين صادرات وواردات الولاية المتحدة الأمريكية حيث في المرحلة الأولى الوم أتستورد حوالي **20** مليار دولار أقل من صادرات المقدرة ب**45** مليار دولار والعكس صحيح في المرحلة الثانية الوم أ تستورد أكثر ما استوردته في المرحلة الأولى **50** مليار دولار أما الصادرات تصدر أقل من المرحلة الأولى **28** مليار دولار، وفي سنة **2000** نلاحظ أن الو م أ تصدّر أكثر ما تستورد تصل صادراتها إلى 55مليار دولار أمّا في المرحلة الثّانية في سنة **2000** هناك توازن تقريبا بين صادرات و الواردات للولايات المتحدة ، والسبب في ذلك يرجع إلى تحقيق التوازن بين العرض والطّلب.

خامسا: مؤشّرات السّياسة الزراعية الأمريكيّة

1. تطور عدد السكان في أمريكا 1960-2021:

الجدول رقم (12)

تطور عدد السكان في أمريكا في الفترة 1960-2021

السنة	عدد السكان /مليون نسمة
1960	23030884
1970	24530748
1980	26080056
1990	28033882
2000	28924059
2010	29551277
2011	29418101
2012	29339867
2013	29276051
2014	29206688
2015	29138929
2016	29075740
2017	28992898
2018	28921098
2019	28826834
2020	33150108
2021	331893745

المصدر: الجدول من إعداد الطّالبتين اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي

منظمة الأغذية والزّراعة ، الملفات الإلكترونية وموقع الويب على شبكة الأنترنت

عدد السّكان في تزايد خاصة ابتداء من (2020-2021) حيث بلغ **1893745 33** مليون نسمة وسبب ذلك يعود إلى توفير الإمكانيات المتاحة للسكان أما في سنة 1960 عدد السكان في أمريكا ضئيل جدا نتيجة نقص الامكانيات مقارنة بسنة 2021.

2. إجمالي عدد السّكان في المناطق الريفية

الجدول رقم (13)

إجمالي عدد سكان المناطق الريفية و نسبتهم لعدد السكان الإجمالي في أمريكا في الفترة 1960-2021

السّنة	الي عدد السكان المناطق الريفية/مليون نسمة	نسبة عدد السكان المناطق الريفية بالنسبة لعدد السكان الإجمالي
1960	5759235	%30
2003	5910637	%20
2013	5923133	%19
2019	5420852	%18
2020	5746902	%17
2021	5684344	%17

المصدر: الجدول من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات البنك الدولي
منظمة الأغذية والزّراعة ، الملفات الإلكترونية وموقع الويب على شبكة الأنترنت

في سنة **1960** كانت عبارة عن مناطق ريفية حيث بلغت نسبة عدد المناطق الريفية **30%** ، أمّا سنة **2021** انخفض عدد السّكان المناطق الريفية إلى **5684344** م نسمة بلغت نسبته في حدود **17%** ، وسبب ذلك أنّ أمريكا انتقلت من مناطق ريفية إلى مناطق متطورة(قلة اليد العاملة).

3. قيمة الناتج الإجمالي ومعدل نموه السنوي وحصة الفرد الواحد منه

الجدول رقم (14)

قيمة النّاتج المحلّي الإجمالي ومعدّل نموه السّنوي وحصة الفرد الواحد منه في أمريكا للمدة 2000-2021

السنة	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
قيمة الناتج الإجمالي ترليون (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)	10.25	10.93	12.22	13.82	14.77	14.56	16.25	17.55	18.2	18.7	19.48	20.53	21.38	21.06	23.3
حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي (بأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	36330	37997	41724	46302	48570	48650	51784	55123	56762	57866	59907	62823	65120	63530	70248
معدل انمو الناتج المحلي %	4.1	1.7	2.6	3.5	0.1	2.7	2.3	1.6	2.3	1.7	2.2	2.9	2.3	2,8-	5,4

المصدر: الجدول من إعداد الطالبتين بناءً على إحصائيات البنك الدولي

لقد كان مجمل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي لأمريكا في عام **2000** بحدود **4,1%** ووصل في عام **2021** إلى **5,4%** وسبب انخفاض معدل النمو النتاج المحلي إلى **2,8-%** في سنة **2020** راجع إلى أزمة كورنا التي أثرت على النمو الإجمالي المحلّي و العالمي.

4. نسبة عدد السّكان العاملون في الزراعة والصناعة والتجارة

الجدول رقم (15)

نسبة عدد السكان العاملون في الزراعة و الصناعة و التجارة في أمريكا خلال الفترة 1991-2021

السنة	عدد السكان /مليون نسمة	نسبة العاملون في الزراعة %	نسبة العاملون في الصناعة %	نسبة العاملون في الخدمات %
1990	28033882	%03	%25	%73
2000	28924059	%02	%23	%75
2010	29551277	%02	%19	%79
2011	29418101	%02	%19	%79
2012	29339867	%02	%19	%79
2013	29276051	%02	%20	%79
2014	29206688	%02	%20	%79
2015	29138929	%02	%20	%79
2016	29075740	%02	%19	%79
2017	28992898	%02	%19	%79
2018	28921098	%02	%20	%79
2019	28826834	%02	%20	%79
2020	33150108	%02	%19	%79
2021	331893745	%02	%19	%79

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على احصائيات البنك الدولي

منظمة الأغذية والزّراعة ، الملفات الإلكترونية وموقع الويب على شبكة الأنترنت

نلاحظ في سنوات (**1990-2021**) نسبة انضمام السكان في الزراعة ضئيل جدا والمقدرة ب (**3%-8%**) على الترتيب أمّا في الصناعة (**1990-2021**) كان انضمام السكان في هذا المجال متوسط النسبة ، حيث بلغت نسبة الانضمام (**19%-25%**)، أما في مجال التجارة يعملون بكثرة باعتباره نشاط حيوي لتحرير المبادلات التجارية فبلغت النسبة (**73%-79%**) في سنوات (**1990-2021**) ، ويعود اختيار السّكان للمجال التّجاري كونه نشاطا لتحريك المبادلات الاقتصادية ، وتنويع وحدة العملة .

المبحث الثالث: انعكاسات السّياسة الزّراعية الأوربية والأمريكية وأزمة كورنا على الأمن الغذائي

تُعدّ الزّراعة من الحرف القديمة التي زاولها الإنسان منذ القدم لهذا نقول أن دول الاتّحاد الأوروبي الأمريكي ،وقد تطورت هذه السياسات على مر السنوات لتحقيق أهداف متعددة بما في ذلك توفير الأمن الغذائي ودعم الصناعات الزراعية والمحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية حيث كان تأسيس السّياسة الأوربية المشتركة والأمريكية أداة لتوحيد وتجميع المجموعات الدولية في القطاع الزراعي الغذائي ، ومن خلال ذلك نتطرق إلى تقييم السّياسة الزّراعية الأوربية ثمّ نتطرق إلى تقييم السياسة الزراعية الأمريكية ، وحينها نستخلص انعكاساتهما على الأمن الغذائي.

المطلب الأول: تقييم السّياسة الزّراعية الأوربية

أوّلا: إيجابيّا

– تطورت السّياسة الزّراعية المشتركة الأوربية من خلال الإصلاحات، التي مرت بها ما انعكس لتحوّل الاتحاد الأوروبي لمصدر رئيسي للمنتجات الزراعية.

– استطاع الاتّحاد الأوروبي من خلال السياسات الزّراعية المنتهجة، من تحقيق اكتفاء الذاتي من المنتوجات والمحاصيل الزراعية، وبالتالي تلبية استهلاكه المحلي

– تنمية المجتمع الرّيفي، حيث يتواجد في الرّيف الأوروبي عدد من الوظائف المرتبطة بالزراعة ووفرت لهم السياسة الزراعية ما يسمى (بقطاعات المنبع)،المتمثلة في الآلات والمباني والوقود والأسمدة والرعاية الصحية لحيواناتهم.[1]

– شجعت على التخصص تبعا لعناصر الإنتاج، وهوما لأدى إلى المزيد من التكامل بين الدخل الأعضاء، بحيث تقدم دول الشّمال معظم المنتوجات الحيوانية ،بحيث تقدم دول الشمال معظم المنتوجات الحيوانية ،أما دول الجنوب فتوفر معظم الفواكه والخضروات.[2]

– الحفاظ على البيئة من خلال تشجيع المزارعين على استخدام التقنيات الحديثة الصديقة للبيئة من أجل حمايتها والمحافظة على الموارد الطّبيعية.

– تعتبر السياسة الزراعية المشتركة الأوروبية أداة لتحقيق التنمية الريفية في الريف الأوروبي من خلال دعم المزارعين، والمشاريع الريفية من أجل تحسين العيش في هذه المناطق.

ثانيا: سلبيّا

– ارتفاع الميزانية المخصصة للزراعة في الميزانية العامة من خلال ارتفاع حصة المبالغ المخصصة لقطاع الزراعة ضمن إجمالي الميزانية العامة.

– انخفاض نسبة العاملين في الزراعة حيث كانت **11**بالمئة في **1991** وانخفضت إلى **4** بالمئة في **2019** هذا الإنخفاض راجع متوجه العاملين نحو قطاعات أخرى.

---

[1] حورية بناني، محمد ابن بوزيان: راهنية السياسات الزراعية الأوربية المشتركة، قراءة الدوافع والاصلاحات والنتائج، مرجع سابق، ص 373.

[2] سعيد عبد المنعم: الجماعة الأوربية، تجربة التكامل والوحدة، مركز الدراسات، الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 115.

– تملك بعض الدول في الاتحاد الأوروبي قطاعات زراعية أكبر في الدول الأخرى، وبالتالي تحصل على دعم زراعي أكبر بالمقارنة مع الدول ذات الإنتاج الزراعي أقل.

– التدابير الحمائية التي تفرضها السياسة الزّراعية، تؤدي إلى تقليص فرص البلدان النامية في تصدير منتجاتها الزراعية، إلى السوق الأوروبية.

– دخول نماذج زراعية جديدة تعتمد على الأسمدة و المبيدات الحشرية بشكل كبير ما يؤثر على المياه والتّربة.

المطلب الثّاني: تقييم السّياسة الزّراعية الأمريكية

أولا: إيجابيّا

– دعم آلية تمويل الأسمدة الأفريقية الّتي أطلقها بنك التّنمية الأفريقي

– دعم مبادرة الاستجابة الّتي أطلقها الصندوق الدّولي للتنمية الزّراعية (إيفاد)

– تعزيز الاستثمارات في الأمن الغذائي والزّراعة في إفريقيا.

– برنامج زيادة سلامة الأغذية من أجل الأمن الغذائي.[1]

– الولايات المتحدة الأمريكية تحتل الصّدارة للمنتجات الزّراعية مثل لحوم البقر والألبان والبذور الزيتية في الأسواق العالمية.

– وجود منافسة شديدة في هذا القطاع مما أدى إلى زخف العديد من المزارعين لهذا القطاع باعتباره الثّروة الإنتاجية بالنسبة لهم؛

– إلغاء القيود الجمروكية على بعض المنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والعالمية.

– دعم إضافي للمزارعين الامريكيين.

– العمل على تحقيق التنمية الفلاحية على المستوى المحلي والدولي.

– وصول المنتجات الزراعية إلى أماكن التخزين بأسعار معقولة.

– انخفاض التكلفة نقل السلع من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها.

ثانيّا : سلبيّا

– دعم المساعدات المنفصلة للإنتاج في القطاع الزّراعي أي بمعنى دعم المنتج بدل المنتوج.

– الخسائر المالية الكبيرة التي صرفت من أجل النّهوض بهذا القطاع نحو الأفضل.

– اهتمامها ببعض المنتجات زراعية فقط.

– تعتبر الأداة الوحيدة في تجميع المجموعات الدولية في هذا القطاع والولايات المتحدة الامريكية لم تستطيع تجميعهم في القطاعات الأخرى مثل الأمنية والصناعية وغيرها.

[1] White house. Gov: FACT SHEET: U.S.- Africa Partnership to Promote Food Security and Resilient Food Systems, https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases /2022/12/15.

المطلب الثالث: انعكاسات السّياستين وأثر أزمة كورونا على الأمن الغذائي

أولا: انعكاسات السّياستين الأوربية والأمريكية:

قد تؤدي السّياسات الزّراعية الأوربية إلى تحويل الأراضي الزراعية إلى أراضي تختص لمشاريع السّكن أو للاستخدامات الصناعية وبالتالي تتقلص المساعدة الزراعية مما يؤدي إلى نقص الإنتاج وهذا يؤدي إلى نقص الأمن الغذائي.

– الدعم المالي للمزارعين لتشجيعهم على الزراعة يؤدي إلى توجيههم إلى زراعة محاصيل دون أخرى، (الدعم والتأمين الزراعي)، وبالتالي حدوث فائض في هذه المنتوجات في الأسواق العالمية.

– تؤثر السياسات الزراعية على التجارة من خلال، الحوافز التجارية كالرسوم الجمروكية، ممّا يؤدي على الصادرات والواردات الزراعية هذه الإجراءات تحدّ من سلسلة الإمداد للأسواق العالمية ، وبالتالي التأثير على تواجد السلع في العالم مما يؤثر على الأمن الغذائي..

– أهم أهداف السّياسات الزّراعية هو الأمن الغذائي من خلال دعم الإنتاج الزّراعي، وضمان استدامة.

– هذه السّياسات تدعو إلى ترشيد استخدام الموارد الطّبيعية والمياه لضمان التّنمية المستدامة العالمية.

– تؤثر السّياسات الزّراعية بالأزمات الاقتصادية والمالية (مثل ما حدث **2008**)، من خلال نقص المعروض في الأسواق العالمية وبالتّالي ارتفاع أسعار الغذاء وارتفاع الطّلب على الغذاء بسب النّمو الدّيمغرافي الكبير وتأثر الدّول النامّية الكبير ودخولها في مجاعة.

– معظم التّحليلات و الدّراسات تشير إلى تحول الغذاء سبب مؤدي إلى الحروب والأزمات وتحوله كأداة ضغط سياسية.

– أنجزت هذه السّياسات دورها في مجال الإنتاج الغذائي من خلال المحافظة على الرّيف وصيانة الطبيعة، وإيجاد اسهام رئيسي لنماء المناطق الرّيفية؛

– حققت هذه السّياسة مستويات عالية من الأمن الغذائي لمعظم السّلع الغذائية الرّئيسية فأصبحت إحدى القوى الرّئيسية المنتجة والمصدّرة لتلك السلع الغذائية؛

– تحسين نوعية الغذاء الأوربي؛

– ضمان سلامة هذا الغذاء؛

– الانتقال لفكرة الاقتصاد الأخضر، ومحاربة الجفاف والتصحر؛

– الاهتمام بالبيئة، وبدء تجزئة زراعية صديقة للبيئة.

–نقول أنّ انعكاساتها السّلبية على الأمن الغذائي وذلك راجع لأزمة كورنا والحرب الأكرانية والروسية الّتي كانت سبب في إجحاف وارتفاع أسعار السّلع الرئيسية وانقطاع بعض المنتجات في تلك الفترة.

أما انعكاسات السّياسة الزّراعية الأمريكية على الأمن الغذائي، فتتجلى في دعم الأمن الغذائي في منطقة السّاحل: تعمل الحكومة الأمريكية من خلال لوكالة الأمريكية للتنمية الدّولية على تعزيز انتاج الغذاء و تحسين إدارة الموارد الطبيعية، تعمل الوكالة أيضا على تقديم برامج بقيمة **3** ملايين دولار في بوركينا فاسو لتعزيز انتاج الغذاء وتقديم **3.5** مليون دولار في تشاد لتحسين إدارة الموارد الطّبيعية لمنع الصدمات المستقبلية.[1]

[1] http:// www.white hous. Gov / briefing-room/ statements-releases 2022/12/15/ fact-sheet- US Africs-partnersip-to-promote-/food-security and resilient food-systems.

1. دعم آلية تمويل الأسمدة الأفريقية الّتي أطلقها بنك التنمية الأفريقي: ستقدم الوكالة الأمريكية للتنمية الدّولية **15** مليون دولار لدعم نشاط ضمان الأسمدة الّذي يعتمده بنك التنمية الأفريقي حاليا وآلية تمويل الأسمدة الأفريقية، وذلك لتوفير التّمويل وضمانات الائتمان والاستفادة من تمويل القطاع الخاص من أجل **4.5** مليون مزارع أفريقي والمساعدة في تلبية الطلب المتزايد على الأسمدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومن المتوقع أن تحقق هذه الشراكة ما يصل إلى **20** مليون دولار من مبيعات الأسمدة مقابل كل مليون دولار ضمانات الائتمان.

2. شراكة الوكالة الأمريكية للتنمية الدّولية مع بنك التنمية الأفريقي بشأن تمويل التّجارة الزّراعية: تقيم الوكالة الأمريكية للتنمية الدّولية شراكة مع بنك التنمية الأفريقي لتخفيف الآثار على الأمن الغذائي والتّغذية نتيجة لقيود الإمدادات من المدخلات اللاّزمة لإنتاج الأغذية الأساسية وتوسيع التمويل والتجارة للمنتجات الزّراعية داخل الحدود وعبرها وتعزيز الاستثمار عبر سلسلة القيمة الزّراعية لزيادة إنتاج الغذاء ونمو قطاع الزّراعة.

3. تعزيز الدّعم لبرنامج الزّراعة والأمن الغذائي العالمي: أتاحت مساهمة وزارة الخزانة الأمريكية بـ **155** مليون دولار لبرنامج الزّراعة والأمن الغذائي العالمي إطلاق أول دعوة لتقديم العروض منذ الوباء، لتشمل هذه الدّعوة 33 دوة مؤهلة في أفريقيا تدعم جهود البرنامج للاستثمار في صغار المزارعين وتطوير أنظمة غذائية مرنة وذكية مناخيا. تعطي الدعوة الأولوية للتدخلات ذات الفوائد المناخية، وبالإضافة إلى هذه المساهمة الأخيرة، تقدمت وزارة الخزانة للعمل كرئيس مشارك في اللّجنة التوجيهية للبرنامج في وقت سابق من هذا العام، وتضمّ هذه اللجنة الجهات المانحة والبلدان الشريكة ووكالات التنمية تعددت الأطراف ومنظمات المجتمع المدني ورئيس اللّجنة المانحة من خلال نافذة القطاع الخاص.

4. دعم مبادرة الاستجابة الّتي أطلقها الصندوق الدّولي للتنمية الزّراعية (إيفاد): ستساعد مساهمة وزارة الخزانة البالغة **10** ملايين دولار في مبادرى الاستجابة للأزمات التي أطلقها صندوق إيفاد على حماية سبل عيش المزارعين وبناء المرونة في المجتمعات الرّيفية والحد من خسائر ما بعد الحصاد وتحسين الوصول إلى الأسواق.

5. زيادة حضور هيئة السّلام الأمريكي ودعم دول الغذاء للمستقبل: سترسل هيئة السلام الأمريكي بحلول نهاية العام **2023** أكثر من **700** متطوع إلى **20** دولة أفريقية جنوب الصحراء، بما في ذلك سبع دول مستهدفة من برنامج الغذاء للمستقبل، وذلك للعمل على الغذاء الأمن والتغذية. وستقوم هيئة السلام بدعوة من هذه الدول بتعيين المتطوعين في أقل المجتمعات تلقيا للخدمات، وليعملوا مع نظرائهم المجتمعيين لتلبية احتياجات الأمن الغذائي الأكثر الحاحا، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة المباشرة للمزارعين أصحاب الحيازات الصّغيرة لزيادة الإنتاج الغذائي بشكل مستدام والتكيف مع تغير المناخ.

6. تعزيز الاستثمارات في الأمن الغذائي والزّراعة في افريقيا: أعلنت مؤسسة تمويل التّنمية الدّولية الأمريكية في العام **2021** عن هدف استثمار مليار دولار في مشروعات غذائية وزراعية على مستوى العالم على مدى السّنوات الخمس المقبلة.[1]

[1] http:// www.white hous. Gov / briefing-room/ statements-releases 2022/12/15/ fact-sheet- US Africs-partnersip-to-promote-/food-security and resilient food-systems.(المرجع نفسه)

وخصّصت مؤسّسة تمويل التنمية الدّولية الأمريكية في خلال العام الماضي أكثر من **157** مليون دولار للشركات والوسطاء الّذين يستثمرون في الأمن الغذائي في افريقيا. وتدعم هذه الاستثمارات الشركات الزّراعية الصّغيرة والمتوسطة والزّراعة المتجدّدة والقادرة على مقاومة الجفاف وتربية الأحياء المائية، فضلا عن الاستثمارات الأخرى المستدامة وذات المناخ الذكي.

7.أنظمة غذائية مستدامة ومرنة: تسعى الوكالة الأمريكية للتنمية الدّولية إلى بلورة التزام الرئيس بايدن في أيلول/ سبتمبر **2021** بتقديم **5** مليارات دولار على مدى خمس سنوات لبرامج الغذاء للمستقبل، فتستثمر **412** مليون دولار في برامج دفع النمو الاقتصادي وتعزيز النظم الغذائية. وسيقلل هذا التمويل من خسارة الأغذية وهدرها ويوسع نطاق إغناء الأعذية على نطاق واسع لتوفير الفيتامينات والمعادن الأساسية وتقوية أنظمة السّوق.

8.دعم تسليم مبادرة "الميل الأخير": تستثمر الحكومة الأمريكية من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدّولية أكثر من **100** مليون دولار للتخفيف من النقص العالمي في الأسمدة وبناء القدرات والمرونة الزّراعية. ويشمل ذلك جهدا جديدا لتسريع توصيل الأدوات والمعلومات الزّراعية وأساليب الإنتاج في المرحلة الأخيرة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وتشمل البلدان المحورية كلا من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وملاوي وتنزانيا وزامبيا ودولا أخرى تأثرت بأزمة توريد الأسمدة.

9.تعزيز مبادرة تكيف المحاصيل المغذية في أفريقيا: تطلق وزارة الخارجية الأمريكية مبادرة جديدة لزيادة الاستثمارات في الجهود المبذولة لتكييف أهمّ المحاصيل المحلية واليتيمة مع تغير المناخ. ستحدد هذه المبادرة أهمّ محاصيل التغذية في أفريقيا ن خلال عملية متعددة أصحاب المصلحة وتقييم أداء هذه المحاصيل في ظل تغير المناخ والاستثمار في جهود تحسين الغلة من هذه المحاصيل.

10.برنامج زيادة سلامة الأغذية من أجل الأمن الغذائي: تقيم وزارة الزّراعة الأمريكية شراكة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدّولية وإدارة الغذاء والدّواء لدعم بناء القدرات في مجال سلامة الأغذية في أفريقيا، وقد أطلقت هذه الجهات الثلاث برنامجا جديدا مدته خمس سنوات وبقيمة **15** مليون دولار ليساعد في تلبية احتياجات بناء القدرات بشأن سياسات الصحة والصحة النباتية والمسائل التنظيمية على مستوى العالم وفي أفريقيا.

وتشتمل الاستثمارات الأمريكية الأخرى التي أجريت هذا العام للاستجابة لأزمة الغذاء ما يلي.

أ. دعم الأمن الغذائي في الصومال: تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدّولية بتوسيع نطاق مساعدات الأمن الغذائي بشكل سريع إلى توسيع وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى مدخلات عالية الجودة وذكية مناخيا والاستثمار في قطاع مصايد الأسماك لتنويع سبل العيش المحلية. ويساعد هذا الدّعم في التّخفيف من صدمات أسعار الغذاء وتعزيز قدرة المهمّشين على الصمود في وجه الصدمات.

وبالإضافة إلى هذه الجهود الرّامية إلى معالجة المجاعة الشديدة، تدعم أنشطة المساعدة الإنسانية الخاصّة بالوكالة الأمريكية للتنمية الطبيعية ودعم الأسر النازحة داخليا.[1]

[1] http:// www.white hous. Gov / briefing-room/ statements-releases 2022/12/15/ fact-sheet- US Africs-partnersip-to-promote-/food-security and resilient food-systems.(المرجع نفسه)

ب.اتفاق النّقل الإقليمي بين بنين والنيجر واتفاق ملاوي: وقعت مؤسّسة تحدي الألفية في منتدى الأعمال الأمريكي الأفريقي اتفاقيات النقل الإقليمية بين بنين والنيجر، وبلغ مجموعها **504** مليون دولار مع مساهمة بنين والنيجر بمبلغ إضافي قدره **15** مليون دولار لدعم استثمارات مؤسسة تحدي الألفية. وسيساعد الاتفاق على تقليل تكاليف النقل وتقليل الحواجز التجارية من ميناء كوتونو إلى عاصمة النيجر نيامي، ممّا يمكن لمجتمعات الرّيفية من النمو بشكل أسرع ويخلق المزيد من فرص العمل ويجذب استثمارات إضافية من القطاع الخاص لتعزيز سلاسل الإمداد الغذائي. ووقعت مؤسسة تحدّي الألفية في وقت سابق من هذا العام على اتفاق مع حكومة ملاوي يتضمن مشروع ممرات النمو السّريع بقيمة **245** مليون دولار لتقليل تكاليف النقل وتحسين ربط السلع والمزارع وسكان الرّيف بالأسواق.

ج.إطلاق برنامج التبادل العلمي في غرب أفريقيا: تقيم وزارة الزّراعة الأمريكية في العام **2023** مع جامعة ميزوري من خلال برنامج التبادل العلمي التابع لخدمة الزّراعة الأجنبية لتوفير التدريب للباحثين في غرب أفريقيا حول الزّراعة الذكية مناخيا وإدارة مخاطر الآفات.[1]

ثانيّا: أثر كورونا على الأمن الغذائي:

عرفت البشرية على مرّ التّاريخ خاصّة في الآونة الأخيرة ظهور مجموعة من الأوبئة ، والتّي كانت من بينها جائحة كورونا 19 ، حيث أصبحت هذه الأخيرة تشكّل خطرا قويّا على الأمن الغذائي والتّغذية في العالم، والذّي أدى انتشارها إلى:

- تعطيل الأنشطة الأساسية التّي يُعتمد عليها بشكل كبير (الزّراعة والنّظم الغذائية) ؛
- زيادة مستوى انعدام الأمن الغذائي؛
- نقص في المواد الغذائية وارتفاع الأسعار؛
- فقدان الأغذية وهدرها، و تفاقم الإجهاد المائي.[2]

كما كان لها أثارا متعدّدة على النّظم الأنماط الغذائية الصّحية ...وغيرها ، هذا ما زاد من عدد الأشخاص الذّين يعانون من الجوع المزمن في العالم بما يصل إلى 161مليون شخص في عام 2020.[3]

[1] http:// www.white hous. Gov / briefing-room/ statements-releases 2022/12/15/ fact-sheet- US Africs-partnersip-to-promote-/food-security and resilient food-systems.(المرجع نفسه)

[2] إبراهيم الأنصاري ، حنان طرشان: الأمن الغذائي في عالم متغيّر في ظلّ الكوارث والأزمات والحروب، مرجع سابق، ص 132.

[2] إبراهيم الأنصاري ، حنان طرشان: الأمن الغذائي في عالم متغيّر في ظلّ الكوارث والأزمات والحروب، مرجع نفسهن ص ص25-26.

خلاصة الفصل الثالث:

نستخلص في هذا الفصل الذّي ترسّم في ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا إلى ماهية السّياسة الزّراعية الأوروبية المشتركة وتعرضّنا للأهم شروط وأهداف هذه السّياسات، كما أمطنا اللّثام إلى الإشارة لأبرز الإصلاحات التي مرّت بها السّياسة الزّراعية الأوروبية، إلى جانب ذلك تكلمنا إلى أهم المؤشرات التي طبقتّها السّياسة الزّراعية المشتركة من أجل استخلاص الإحصائيات الاقتصادية، لنحطّ الرّحال عند أهم المنتجات الزّراعية في السّياسة الأوروبية المعروفة للاتحاد الأوروبي، كما قمنا بتسليط الضّوء أيضا على أهم الإصلاحات التي مرت بها السّياسة الزّراعية الأمريكية، لنتوقف أمام خصائص الزّراعة الأمريكية، وأبرز المنتجات الزّراعية الأمريكية مع تدعيمها بجداول ومنحنيات من أجل التّحليل والوصول إلى أهم النّتائج ، وفي المبحث الأخير تطرّقنا لتقييم كلاّ من السّياستين الأوروبية المشتركة والأمريكية وانعكاساتهما على الأمن الغذائي.

الخاتمة

ختاما لما سلف يمكننا القول أنّ البحث في موضوع التّوصيات الحديثة للسّياسة الزّراعيّة الدّولية والأمن الغذائي هو الدّراسة التّحليليّة لإشكاليّة مصطلح تحقيق التّنميّة الغذائيّة المستدامة، خاصّة وأنّ تحقيق ذلك يتطلّب من الدّول المتقدّمة وحتّى النّاميّة إرادة سياسيّة قويّة لاتّخاذ الإجراءات الضّروريّة لمواجهة ذلك الخطر الّذي أصبح يهدّد الأمن القومي من منظور اقتصادي، ومنه الزّراعي والتمكّن من خلق مناخ محفّز للاستثمار الزّراعي والتمكّن من الاستحواذ على التّكنولوجيا الزّراعيّة والتحكّم في العوامل المحدّدة للتّسويق الزّراعي، بالإضافة إلى المتابعة المتأنيّة لتأثير السّياسة الزّراعيّة المنتهجة في تحصيله باعتبار أنّ القطاع الزّراعي كان بؤرة الإصلاحات الاقتصاديّة الزّراعيّة المتعاقبة، والّتي كان هدفها إحداث تغيّرات في القطاع الفلاحي ومحاولة النّهوض به لمواكبة اقتصاديّات القطاعات الأخرى.

ونظرا لأهميّة الزّراعة كمصدر أساسي للغذاء وكقطاع يستوعب نسبة عالية من العمالة برز دور الدّول العالميّة الأوربيّة والأمريكيّة عن طريق جملة من الإصلاحات في أبعادها المختلفة لمعالجة المشاكل المتراكمة لقطاع الزّراعة، كما لجأنا إلى دراسة مختلف الجوانب الّتي لها علاقة بالقطاع في سبيل تفعيل الموارد القادرة بالنّهوض بالفلاحة وترشيد استعمالها، ويتم هذا بفضل السّياسات الزّراعيّة باعتبارها مجموعة من الوسائل والإجراءات والخطط الزّراعيّة المناسبة الّتي يتحقّق بتنفيذها أكبر قسط من الرّفاهيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لشعوبها، والّتي تفسح المجال لهم لاستيراد حقّهم في تقرير المصير على المستويات كافّة.

- **النّتائج واختبار الفرضيّات:** وقد خلصنا من هذه الدّراسة إلى مجموعة من النّتائج والتي تؤكّد على صحّة الفرضيّات.

- **اختبار الفرضيّات:**

الفرضيّة الأولى: من أهمّ السّياسات الزّراعيّة الدّوليّة السّياسة الأوربيّة المشتركة والسّياسة الزّراعيّة الأمريكيّة والتّي عرفت تطوّرا واهتماما كبيرا للقطاع الزّراعي، ورفع حصّته السّوقيّة عالميّا، وبالتّالي كان إنتاج السّوق الأوربيّة المشتركة والأمريكيّة مرتفعا، كما أنجزت هذه السّياسات دورها في مجال الإنتاج الغذائي من خلال المحافظة على الرّيف والنّهوض بالقطاع الزّراعي الحيوي، ممّا جعلها تحتلّ الصّدارة الأولى في إنتاج السّلع الغذائيّة الضّروريّة، فأصبحت إحدى القوى المسيطرة والمهيمنة في المجال الزّراعي وهذا ما يدلّ على إثبات صحّتها.

الفرضيّة الثّانيّة: ظلّت السّوق الأوربيّة المصدر الرّئيسي للقمح من خلال الشّراكة الثّنائيّة الأوربيّة والأمريكيّة ممّا أدّى إلى تحقيق الأمن الغذائي والّذي ساهم بدوره في تحقيق التفوّق الاقتصادي على الصّعيد العالمي وهذا ما يؤكّد على صحّتها.

الفرضيّة الثّالثة: العلاقة بين السّياسة الزّراعيّة والأمن الغذائي هي علاقة تكامليّة، حيث أنّ السّياسة الزّراعيّة تولّد لنا إنتاج وبالتّالي تحقيق اكتفاء ذاتي لأنّ مختلف السّياسات والإصلاحات الزّراعيّة جاءت لتحقيق هدف رئيسي وهو تحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال وضع برامج وإصلاحات تنمويّة تعالج مشكلة الغذاء لسدّ الفجوة الغذائيّة والقضاء على التبعيّة الغذائيّة، وهذا ما يؤكّد على وجود علاقة طويلة المدى بين متغيّرات الإنتاج الزّراعي والأمن الغذائي والسّياسة الزّراعيّة وهذا ما يثبت صحّتها.

الفرضيّة الرّابعة: لقد شهدت السّياسات الزّراعية المتّبعة من قبل الدّول الأوربية تراجعا في تحقيق الأمن الغذائي وهذا لا يختلف عن باقي الدّول خاصّة إثرى أزمة كورنا والحروب كالحرب الأوكرانيّة والرّوسيّة الّتي كانت سببا في إجحاف

وارتفاع أسعار السّلع الغذائيّة وانقطاع بعض المنتوجات في تلك الفترة، إلاّ أنّها قد نجحت في مواجهة الأزمات وذلك بفضل وجود السّياسة الزّراعية الرّشيدة والتوجّهات الحديثة الّتي انتهجتها والّتي ساهمت في تجسيد الأمن الغذائي على المستوى القومي. فهي –إذن– بمثابة الدّعم الأساسي والمشجّع للتّنميّة الزّراعيّة في مختلف مجالاتها ومتطلّباتها وهذا من خلال البرامج الّتي تقدّمها والّتي تتميّز بطابعها التّنموي.

نتائج الدّراسة: وقد توصّلت الدّراسة النظرية والتّطبيقيّة إلى جملة من النّتائج والّتي يمكن حصرها فيما يلي:

– السّياسة الزّراعيّة هي جملة من التّدابير والتّشريعات ، التّي يتمّ عن طرقها تنمية القطاع الزّراعي؛

– السّياسة الزّراعية مؤشر أساسي لتحقيق الأمن الغذائي؛

– الأمن الغذائي هدف تسعى جميع الحكومات لتحقيقه من خلال زيادة الإنتاج ورفع مستواه؛

– وجود اختلافات وفروقات بين الأمن الغذائي وبعض المفاهيم المتعلّقة به كمصطلح الاكتفاء الذّاتي وأمان الغذاءِ؛

– وضع تصوّر عام لشكل العلاقة التكامليّة بين السّياسة الزّراعيّة والأمن الغذائي؛

– الإصلاحات التّي مرّت بها السّياسة الزّراعية الأوربية ، والسّياسة الزّراعية الأمريكية، جعل كلاّ منهما قوتين اقتصاديتين عظيمتين؛

– ظهور الصّراع الاقتصادي بين الاتّحاد الأوربي وأمريكا حول الأسواق الخارجية؛

– نجاح السّياسات الزّراعيّة المتّبعة من قبل الدّول الأوربيّة والأمريكيّة لتحقيق الأهداف المسطّرة كونها أكثر دقّة لتطوير القطاع الزّراعي من خلال تشخيص أوضاعه وتحديد اتّجاهاته ممّا أدّى إلى تحقيق التّكامل الزّراعي والقطاعات الأخرى.

الاقتراحات: على ضوء النّتائج الّتي تمّ التوصّل إليها يمكن تقديم المقترحات والتوصيّات التّاليّة:

– إعطاء الأولويّة لقطاع العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات في إعداد وصياغة برامج وخطط التّنمية الزّراعيةٍ؛

– على الدّول النّامية الاستفادة من تجارب الاتّحاد الأوربي وأمريكا في ما يخصّ التّنمية الزّراعية، والاحتكاك بمراكز البحوث والجامعات، وكذا الاستفادة من التّقارير والرّسائل الجامعية المدروسة؛

– استخدام تقنيات صديقة للبيئة، من أجل استدامة أكثر للثّروات الطّبيعية ؛

– تطوير الموارد البشرية (اليد العاملة) في الزّراعة وفق تكنولوجيا حديثة؛

آفاق الدّراسة: لا شكّ أنّه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، إلاّ أنّه لا يخلو من النّقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كلّ نواحي الموضوع بالتّفصيل، إلاّ أنّه يمكن أن يمثّل هذا البحث حلقة وصل بين البحوث السّابقة فأضاف إليها بعض المستجدّات لإثرائها وإحيائها من جديد، كما قد تكون كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكاليّة لأبحاث أخرى.

– وعليه تبقى آفاق البحث مفتوحة لإثراء الموضوع أكثر وتناول جوانب أخرى لم يتمّ التطرّق إليها، ولهذا نذكر منها:

السّياسة الزّراعيّة المستدامة ودورها في ضمان السّيادة الغذائيّة؛

– أهميّة ترقيّة وتطوير البحوث الزّراعيّة في القطاع الزّراعي؛

- أهمية تطبيق السياسة الزّراعية الدّولية في المجال الزّراعي (الجزائر والدّول النّامية).
- التّسويق الزّراعي وأهميته في تحقيق الأمن الغذائي المستدام ؛
- تشجيع السّياسات الزّراعية لترقيّة الاستثمار الزّراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي المستدام؛
- ضرورة الاهتمام بسياسات دعم إنتاج القمح نتيجة الاستهلاك الواسع للمنتوج؛
- توسيع مجال التّمويل الزّراعي من أجل تحسين مستوى القطاع الزّراعي ؛
- النّهوض بالسّياسات الزّراعيّة الأوربيّة المشتركة والأمريكيّة لدعم القطاع الزّراعي وباقي القطاعات الأخرى.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

القرآن الكريم

أولا: الكتب

1. حسام موسى: مدخل العلوم السياسية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط**1**، **2012**.

2. زكرياء أحمد عزام، عبد الباسط حسونة وآخرون: مبادئ التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط **2009**.

3. سعيد عبد المنعم: الجماعة الأوربية، تجربة التكامل والوحدة، مركز الدراسات، الوحدة العربية، بيروت، **1986**.

4. سليمان بن قاسم العيد: النظام السياسي في الإسلام، دار الوطن للنشر، ط**1**، (**1422**هـ - **2002**م).

5. السيد عطية عبد الواحد: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة الغربية، القاهرة، ط**1**، **1993**.

6. الصادق عوض بشير: تحديات الأمن الغذائي العربي، الدار العربية لعلوم ناشر، مركز الجزيرة للدراسات، (**1430**هـ-**2009**م).

7. صالح العصفور: السياسة الزراعية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد **21**، سبتمبر/ أيلول **2003**، السنة الثانية.

8. عبد الجبّار محسن ذياب الكبيسي: تحدّيات الأمن الغذائي في الوطن العربي خلال القرن الحادي والعشرين، دار آمنة للنّشر والتّوزيع، الأردن-عمان، د ط، **2014**.

9. عبد الصاحب العلوان وعبد الله عباوي: المدخل في الاقتصاد الزراعي، مطبعة المعارف، بغداد، ط1، ج**1**، **1966**.

10. عبد الغفور إبراهيم أحمد: مبادئ علم الاقتصاد، د ط، د ت

11. عبد الوهاب مطر الداهري: أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالي، بغداد، ط**1**، **1969**.

12. محمد خميس الزوكة: الجغرافيا الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط، **2000**.

13. محمد السيد عبد السلام: الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، العدد **230**، فبراير **1998**.

14. محمد على محمد: لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الإتحاد الأوروبي. سياسات رقم **18**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق **2006**.

15. محمد فقيهي: دروس في علم السياسة، السداسية الأولى ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس، المملكة المغربية ، (**2014**-**2015**).

16. منذر خدام: الأمن الغذائي العربي: الواقع والتحدّيات، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ط**1**، **2001**.

17. مايح شبيب الشمري شوكت كاظم طالب الطالقان: الامن الاقتصادي الاسس والتحديات وسبل التحقيق مع اشارة خاصة للعراق مركز عين للدراسات والبحوث المعاصرة ط1 (1943 هـ - 2018م) .

18. هاشم محمد صالح: الجغرافية الزراعية، مكتبة المجتمع العربي للنشر التوزيع، عمان، ط**1**، (**1435**هـ-**2014**م).

19. هشام بن حميدة: ضرورة حوكمة مياه الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي، مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية جامعة بومرداس، المؤتمر الدولي الثامن ، إسطنبول، **2022/2018**.

20. وليد يحي سلام وآخرون: التسويق الزراعي للصف الثالث، مراجعة أنمى عبد القوي شلابي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، الإدارة العامة للتعليم الزراعي، ط**1**، **2011/2010**.

21. الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج: الإنتاج النباتي، التسويق الزراعي–الصف الثالث، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، السعودية، د، ط**1424**.

ثانيا: المعاجم:

1. ابن منظور: لسان العرب، محققة من طرف نخبة من الأساتذة ،–دار المعارف– كورنيش النيل– القاهرة، طبعة جديدة.

ثالثا: الرسائل الجامعية

1. رائد محمد مفضي الخزاعلة: الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي (حالة الأردن)، رسالة ماجيستر، جامعة البرموك ،كلية الشريعة والدّراسات الإسلامية، المملكة الأردنية الهاشمية ، (**2000–2001**).

2. فاطمة الزهراء كرواتي: العلاقات التجارية الأورو–أمريكية في المجال الزراعي، دراسة حالة دعم الصادرات الزراعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر **3**، **2019**.

3. محمد محمود محمد الجمل: الثّروة الحيوانيّة والمراعي في بعض قرى شمال محافظة نابلس، دراسة استكمالا لمتطلّبات درجة الماجستير في الجغرافيا، جامعة النّجاح الوطنيّة، كلّية الدّراسات العليا، **2009**.

4. منى رحمة: السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز الدّراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، سلسلة أطروحات الدّكتورة (**36**) ،(د–ط)،**2000**.

رابعا: المجلات والملتقيات العلمية

1. ابراهيم الأنصاري، حنان طرشان: الأمن الغذائي في عالم متغيّر في ظلّ الكوارث والأزمات والحروب، المركز الديمقراطي العربي، المؤتمر العلمي الافتراضي، **12/11**/حزيران/ يوليو**2022**.

2. أحمد بن زايد: سياسات التنمية الإقتصادية في الإتحاد الأوروبي، الاتحاد الاقتصادي والنقدي نموذجا، مجلة أفاق العلوم، الجلفة، العدد**06**، **2017**.

3. بلقاسم سلاطنيّة، مليكة عرعور: معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة–الجزائر، العدد **5**، جوان **2009**.

4. حنان سفيان: دور السّياسات الزّراعيّة في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التّنميّة الزّراعيّة المستدامة في الاقتصاد الجزائري، مجلّة التمويل والاستثمار والتّنميّة المستدامة، العدد **1**، جوان **2016**.

5. حورية بناني، بن بوزيّان محمد: راهنية السّياسة الزّراعية الأوربية المشتركة قراءة في الدّوافع والإصلاحات، مجلّة القانون والاقتصاد ، مجلّد **07** العدد**01–2022**.

6. رزيقة غراب: إشكالية الامن الغذائي المستدام في الجزائر، واقع وآفاق" مجلة العلوم الاقتصادية والتّسيير والتّجارية، جامعة سطيف، العدد**13**، **2015**.

7. الصادق جراية: تحوّلات مفهوم الأمن في ظلّ التّهديدات الدّوليّة الجديدة، مجلّة العلوم القانونية والسياسيّة، جامعة الوادي، العدد **8**، جانفي **2014**.

8. عبد الرزاق بولودان، ياسين بورويسة: الأمن الغذائي الجزائري بين حتميّة تطوير سياسات الإنتاج والتسويق واستمرار العجز الغذائي، مجلّة معالم للدّراسات الإعلاميّة والاتّصاليّة، المجلّد **1**، العدد **2**، **2020**.

9. عبد السّتار عبد الجبّار موسى، خالد قحطان عبود: السّياسة الزّراعية المشتركة في دول التّحاد الأوربي الواقع والإصلاحات، مجلّة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد **(23)** ، **2016** .

10. عبد القادر مطاي: الأمن الغذائي في الوطن العربي...متى يتحقق وكيف؟، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الشلف، الجزائر، العدد **10**، المجلد**1**، **2014**.

11. فاتح حركاتي: السّياسات الزّراعيّة العربيّة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، مجلّة الدّراسات الماليّة والمحاسبة، جامعة الشّهيد حمة لخضر، الوادي–الجزائر، العدد **7**، السنة السابعة **2016**.

12. ليلى خواني: السياسات الاقتصادية الهيكلية (حالة الاتصالات السلكية اللاسلكية في الجزائر)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

13. محمد المهدي حسان تقية: الأمن الغذائي، أمانة الأجيال، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشّلف، العدد **3**، ديسمبر **2015**.

14. محمد يدو: دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي، مجلّة الاقتصاد الجديد، جامعة سعد دحلب، البليدة، العدد **06** ماي**2012**.

15. محمود زنبوعة: الأمن المائي العربي، مجلّة العلوم الاقتصاديّة والقانونيّة، جامعة دمشق، المجلد **23**، العدد **1**، 2007.

16. مراد جبارة، محمد راتول: الأمن الغذائي في الوطن العربي إنجازات وتحدّيات، الاكاديميّة لدّراسات الاجتماعيّة والإنسانيّة، قسم العلوم الاقتصاديّة والقانونيّة، جامعة الشلف، العدد **15**، **2000–2012**.

17. هاجر خلالفة: الأمن الغذائي بين إشكاليّة تعدّد المضامين وتنامي التّهديدات، مجلّة دفاتر المتوسط، جامعة الحاج لخضر، باتنة، المجلد **2**، العدد **1**، **2015**.

18. يوسف بن يزة: محدّدات ومهدّدات الأمن الغذائي في المنطقة العربيّة، مجلّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، جامعة باتنة، العدد **38**، جوان **2018**.

19. محاضر –باحث– **Agroparistech**، قيم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية والإدارية، الزراعة المقارنة والتنمية الزراعية، **UF** البريد الالكتروني **Sophie_devieme@agroparistech.fr** حقوق النشر الأكاديمية الفرنسية للزراعة– **2008**– حلبة **12** مارس **2008**–,

خامسا: التقارير

1. منظّمة الأغذيّة والزّراعة للأمم المتّحدة: التّقرير السّنوي للفاو، روما، سنة **2009**.

2. منذر الحاج : مقرر السياسات الزراعية **Agricultural Policies** (نظري) ، قسم الاقتصاد الزّراعي (السّنة الرّابعة)، كلية الهندسة الزّراعة، جامعة حماه، **(2018–2019)**.

سادسا: التشريعات القانونية

1. جريدة المحور: الأمن الغذائي في الدّول العربيّة، الفصل العاشر، صندوق النّقد العربي.

المراجع باللغة الأجنبية

1. B. Bourget, « Rdonner du sense à la politique agricole commune », Question d'Europe, n 422, 20 février 2017. p 1. En ligne www.ribert-Schuman/eu/fr/doc/question-d-eutope/ae-422.fr.pdf.
2. Commission Europeene, présentation de la réforme de la PAC (2014-2020).
3. G. Albertone, et all : Agriculrture, forestry and fishery statistics, Published by the Office of the European Union, 2020.
4. J. Vapa Tankosić., M. Stojsavljević : EU common agricultural policy and pre accession assistance, Economics of Agriculture, , vol. 61, issue 1 2014.
5. OCDE : Evaluation des réformes de la politique agricole aux Etats-Unis, politique relative au secteur des productions végétales, mor info : https //doi.arg :10.1787 :9789264096752-5-FR , 2008.
6. S. Devienne et all : Politique agricole et agriculture aux États-Unis : évolution et enjeux actuels, Dans Annales de géographie Éditions Armand Colin 2005/1 (n° 641), pp 3 à 26.
7. T. Fritz : GLOBALISM HUNGER : food Security and the Eu' s common Agricultural policy (CAP).
8. The New Hunantarian April 2014/14 News food.
9. : https:// ec.europa.eu/Agriculture_forestry_and_fishery_statistics
ISBN 978-92-76-21522-6, doi : 10.2785/143455, cat. No, KS-FK-20-001 EN-N).27/06/2023 à 17 :25,p9

المواقع الإلكترونية

1. بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي**albankaldawli.org**

2. خبرات الإتحاد الأوروبي في التنمية الريفية والزراعية، برنامج معم التنمية الريفية. الرابط **https://www.upehc.org** :
تاريخ الدخول :**2023/06/17**، توقيت الدخول: **05:10**

3. اتفاق أوروبي على السياسة الزراعية المشتركة الجديدة، على الرابط:

https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=2146847 تاريخ الدخول **2023/06/17** على الساعة**13:30**

4. الزراعة الخضراء: الإنتاج المستدام **httos://www.fao.arawina-areen faoorg,** منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة السنة الدولية للفواكه والخضروات **2021**.

5. Les europeenes ,l agriculture et la politique agricol commune (PAC) :http://www.fao.org/family-farming/detail/fr/c/407640,consulté le :18/06/2023,à :04 :42
6. White house. Gov: FACT SHEET: U.S.- Africa Partnership to Promote Food Security and Resilient Food Systems**,** https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases /2022/12/15**.**

الملخص:

تهدف هذه الدّراسة إلى معرفة التوجّهات الحديثة للسّياسات الزّراعيّة الدّولية على غرار كلّ من السّياسات الزّراعيّة الأوربيّة المشتركة والسّياسات الزّراعيّة الأمريكيّة وانعكاس هاتين السّياستين على الأمن الغذائي العالمي.

اعتمدنا على المنهج الوصفي باستخدام الأسلوب التحليلي لأهمّ لسّياسات الزَّراعيّة الدّوليّة، وأوضاع الأمن الغذائي العالمي.

توصّلت الدّراسة إلى أنّ السّياسات الزّراعية الدّوليّة باتّجاهاتها الحديثة كان لها أثر في مختلف مؤشّرات الأمن الغذائي على المستوى المحلي والدّولي.

الكلمات المفتاحية: السّياسة الزّراعية، الأمن الغذائي، التّنمية المستدامة.

Abstract:

This study aims to know the modern international agricultural policies directions, similar to both common European and American agricultural policies, and their reflection on global food security.

We relied on the descriptive approach using the analytical method of the essential international agricultural policies, and the global food security situations.

The study has reached that the international agricultural policies with their reflections have had an impact on various food security indicators locally and internationally.

Keywords: Agricultural policy; Food security; Sustainable development.